

المجلد الثالث

خلاصة الفتاوى
مع

مجموعه الفتاوى
شأن النيف

الشيخ الاجل والامام الاكمل الفقيه الاجل

طاهر بن عبد الشيد الجاري

رحمته الله عليه

للعامة الجليل والفهامة النبيل أبي الحسنات

محمد بن عبد الحمى اللكنوي رحمه الله عليه

التموز ١٣٠٤ هـ

مكتبة النشر
سركي روت
كوطر

فون ٨٢٣٢٦٣

سوال: بیع شکسته و بطلان آن
 جواب: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن
 سوال: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن
 جواب: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن
 سوال: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن
 جواب: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن

خلاصه الفتاوی کتاب بیع
 جلد ثالث
 رأس المال مستحقان اجاز المستحق و لیس مال قائم جازون لم یجوز انتقض القبض
 و کذا ان وجد شیء منه مستحقا ولو یجز انتقض القبض بقدره فان وجد
 ستوقه لا یجوزون وجد زیفا او بنهرجه فی المجلس و تجوز جازون ان لم
 یستبدل فی المجلس لرد تبطل بقدره اما اذا استبدل فی المجلس الرد القیاس
 ان تبطل بقدره و به اخذنا زفری فی الاستحسان لا یبطل متى كان الموجود قلیلا
 و به اخذنا علماءنا الثلثة و روحان كان کثیرا فعندل بیحیفة ریح بطل و عندلها لا یبطل
 استحسانا و علی هذا الخلاف احد المتعاقدين اذا وجد شیءا مما قبض زیوفا
 و رد بعد المجلس المشهور عن بیحیفة روحان ما زاد کثیرا و فی نصف و ایتان یجوز
 للمسلم الیه ان یدری رب المسلم رأس المال فان بعه فقبل رب المسلم البرائة
 بطل منه البرائة فان ابرع رب المسلم المسلم الیه جاز و بیان مکان الا یفاء و الاجل
 عندنا و اقله شهر هو الا حد ذکره شمس الا ثمة السرخسی روح و فی الايضاح ان ذلك
 مفوض الی المتعاقدين حتی لو قدره ان نصف یوم جاز و قال بعضهم اذ فی المدة
 ثلاثة ايام کما فی اختیار الشیوخ و ینبغی ان یتکون الاجل معلوما و اما رأس المال ان کان
 عینا مشارا الیه عرضا او عبدا او غنودک شرط اعلامه بالاشارة الیه و ان کان
 مقدرا کیلیا او وزنها او عدلیا متقار بالشروط اعلام قد ره عندل بیحیفة روح و بیان
 النوع فیما لا نوع له لا یشرط و بیان القدر یشرط و یشرط التعین بعیار یومر
 فقده و کذا فی الدرعیات یعلمه بزعر یومر فقده فان علم بجنسه بعینه او لا یعرف
 به کوهی و بذراع یدیه او ید فلان لا یجوز و جملة هذه ان اعلام الکیل بکیال معروف
 شروط عندل بیحیفة روح حتی لو اسلم فی کرخطة بقفیز لا یعرف عیاره فاسد عندلها
 جائز و اعلام الوزن بالمیزان المعروف و الذرعی کذا فی العدلی المتقارب ببیان
 عدده و اما العدلی المتفاوت فما امکن اعلامه بصفاته و غیر ذلک وجب اعلامه

فوق در بیع

سوال: بیع شکسته و بطلان آن
 جواب: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن
 سوال: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن
 جواب: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن
 سوال: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن
 جواب: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن

فوق در بیع

سوال: بیع شکسته و بطلان آن
 جواب: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن
 سوال: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن
 جواب: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن
 سوال: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن
 جواب: اگر بیع شکسته باشد و بطلان آن

جہانگیر

[illegible]

ويجوز وما لا يضبط بالوصف ويبقى مجهولاً جوازاً له تفضية إلى المنازعة لم يجز السلم فيه وتام هذا بين في الجنس الثاني وفي المحيط والشروط أن يكون رأس المال منتقلاً عند بيع حنيفة رح وان يكون يائلاً لا خيار فيه إذا قال رب سلم لزيد عليه السلم كل مالى عليك من الطعام وأعرضه في بيتك وعذا يرك فكل بغير رب سلم لا يصير قابضاً وإن كان بحضوره في منزل مسلم إليه لأشأت أنه لا يصير قابضاً بل انتقل إلى المسلم إليه خليت بيتك وبين الطعام فالتقدم يذكره محمد رح وقال لقد مرى على قول أبي يوسف رح لا يصير قابضاً وعلى قول محمد رح يصير قابضاً وان دفع العنازة إلى المسلم إليه فكاله في عذر رب سلم لا يصير قابضاً بل انتقل إلى المشتري طعماً بعينه ودفع إليه العنازة لو كان في عذر رب سلم حنطه لا راية لهذا وقيل لا يصير قابضاً قال الامام السرخسي لا يصير قابضاً لأنه لا يصير قابضاً الاصل ان دين السلم يستوفى فلا يوفى به دين اخر اخذ مكان الحنطة حنطة مغلياً مؤقتاً لا يجوز ولو اخذ حنطة اوقف في الماء حتى ينتفخ جان عند التوكيل بالسلم تخير وترجم الحقوق الى التوكيل بشرطه ان يكون موجوداً من وقت العقد الى حين الاجل وان لم يأخذ رب السلم بعد عمل الاجل حتى تنتفع فصاحب السلم بالخيار ان شاء فسخ العقد فخذ رأس ماله وان شاء انتظر وجودة والشروط ان يكون المسلم فيه يتعين بالتعين حتى لا يجوز السلم في ذاتها خوفاً من رادها المضروبة وانما يتعين المضروبة وفي التبصر وايتان ولا يجوز ان يأخذ برأس المال شيئاً اخر من جنسه ولو اعطى من جنسه اجود او اشرع ورضى المسلم اليه اذ راع منه جاز ولو اعطى اجود من حقه اجبر على القبول وانما شرط على المسلم به ان يعمل به الى منزل رب السلم بعد ما توفيه في المكان المشروط لم يجز لانهما صفتان في صفقة واحدة وهو الاجارة والتجارة وهذا على مجرة من ان يشترط الايفاء خاصة او الحمل

هذا اذا اشتراها
 وان اشتراط تركها على التخليص
 لا يشترط ولا يقضي به العقد لو اشتراها
 مطلقا وتركها باذن المالك طاله
 الفصل اتمى لمختصا وانه اعلم
 سؤال - در بيع قاعلي اگر عبارت از
 وراون بغير مطلق قاعلي است
 جانب بابتها نيك جانب كه في است
 جواب - مختصا بكنش در شايخ
 قاعلي اعطاء از هر دو جانب
 در مورد بيع مطلق
 بابتهاين من غير قاعلي
 نقد بقبول احد البدين را نخواهد بود
 بابتهاين در بيع قاعلي اعتبار کرده اند
 بابتهاين من غير قاعلي اعتبار کرده اند
 لا سطاء من الجانبين عند مسمى
 كمال الشايع وفي البزير وفي المختار
 كان نفس محمد بن محمد بن محمد بن محمد
 يقبل احد البدين وهذا ينضم
 والجميع كذا في التمهيد
 رفتاری آمد و گفتی که
 بان التمهيد
 وانی

[illegible]

او فضة بفضة كمالا و مع
 التصادى لان التصادى من اربون
 فلا يترد الا قويا بالاذن و صا
 عليه على على اربون و عن التصادى
 الون مطلقا و ترجمه الكمال و خرج
 معدى افندى استقرارا و الداهم
 عند ادب مع الدقيق و زانق و ما
 معنى مثله و فى الكمال الفوى على
 علمه فاناس بحرقه الصنف
 سؤال - اكرامك غلام رازد
 و اكرام و قبول رازد فى
 غلام رازد فى رازد
 جواب - فوامه رازد
 مع رازد

خلاصة الفتاوى كتابا لسيور

جلد ثالث

خاصة أو الأيفاء بعد الحبل والكل جائزا ما لا يفاء بعد الأيفاء بان قال على
ان توفيق في محله كذا ثم توفيق في منزلي بكاهاد عامة المشائخ حر على انه لا يجوز
قياسا واستحسانا ولو شرط الحبل بعد الأيفاء لا يجوز وكذا الحبل بعد الحبل واذ اشوط
الأيفاء في مدينة كذا فحيث ما دفع اليه في تلك المدينة له ذلك وليس لرب
السلم ان يكلفه تسليمه في موضع اخر أو ما يبان مكان الأيفاء فيما له حمل مؤنة فشوط
عند أبي حنيفة رخص خلافا لهما بخلاف البيع وفيما ليس له حمل مؤنة لا يشترط بيان
مكان الأيفاء ولو شرطوا بينا مكانا لا يصح وعنها روايتان في رواية كما قال أبو حنيفة
يؤنيه حيث نقيه وفي رواية يتعين مكان العقد ومن جملة الشرائط وجود المسلم
فيه من وقت السلم الى وقت التسليم حتى لو كان موجودا في الحال معدا عند
التسليم لا يجوز بالاجماع وعلى لقلب يجوز عندنا وعند الشافعي لا يجوز ولقلب
بالسلة السلم في المنقطع بالحل عندنا واحدة ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه
في ذلك المصروفان كان يوجد في البيوت ولو اسلم درهمين في لطماع وقد علم
وزن احد همدون الاخر لم يجز عندنا بخنيفة رخص خلافا لهما وكذا الواسلم مائة درهم في
كرخطة وكوشعير ولم يبين رأس مال كل واحد منهما فالعقد فاسد عند
أبي حنيفة رخص خلافا لهما يناء على ان اعلام رأس المال شرط عندنا بخنيفة رخص خلافا
لهما ولو اسلم الف درهم الى رجل في كرخطة خمسمائة نقد وخمسمائة دين على المسلم
اليه فالسلم في حصة النقد جائز وفي حصة الدين بالحل قال لقدرى رخص اشتراط
الخيار في السلم بطل السلم فاذا ابطال صاحب الخيار خياره قبل التفريق بالابدان رأس
المال قائم في يد المسلم اليه ينقلب جائزا وان كان رأس المال هالكا وقت ابطال الخيار
لا ينقلب جائزا المسلم فيه لا يريد بخيار الروية في التنازل على السلم اذا قبض المسلم فيه
فوجد به عيبا وحده ثبته عيبا اخر سواء كان بأقصة ساوية او بفعل جبن وان شاء

[illegible]

مجمع غلام بعدم رضاش

تجارت غلاموں پر احکامات

وروان يشترى ولا يبيعه في الحال
 يشترى منه انتهى وطبي در زيارت
 لا تشكو المصالح فيو بسند
 بان يشترى الطعام في وقت الحاجة
 ولا يبيعه في الحال بل يدخره
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من احتكر فهو خاطئ هذا الحديث
 من محارم المصالح رواه عمر بن
 عبد الله ومناه من محارم الطعام
 الذي يجلب إلى البلاد ويحبسه
 يبيعه في وقت الحاجة فهو
 تعلق

جلد ناک

خلاصة الفتاوى كتاب لسبوع

المسلم اليه قبضه ويعود السلم وان شاع لم يقبضه ولا شئ عليه هذا في الفتاوى
الصغرى لورثة في السلم ليس بثابت سرجل قال لا خرف وختي بمن واخريدى
يعقد سلم وقال لا خربت وقال هو اشتريت فهو سلم دون البيع حتى يشترط
شروط السلم **جنس** الخرف لا يجوز السلم فيه وفيما لا يجوز في مكره الشافى
السلم جائز في جميع ما يكال ويوزن مما لا ينقطع من ايدي الناس مثل الحنطة
والشعير والسمسم والزيت والزبيب والسمن والعنسل والزعفران المسك والعنبر
وما اشبه ذلك اذا بين الكيل والوزن والصفة والجل وكذا اكل ليكال من الحناء
والورد والوسمة والرياحين اليابسة وكذا الحديد والصفير والدياص والنحاس
والشبه ولا باس بالسلم في لقعدونا ولا خير في السلم في الرطبة ولا في الحطب
حزما او جزا او اوقارا ولا خير في السلم في جلود الابل والبقرة والغنم ولا في الاوراق
والادم الا ان يشترط من الورق والادم ضربا معلوما بالطول والعرض والجودة
وانما اشترط في السلم في التمر مرحا نطبعينه او قرية او مصر بعينه لا يجوز وكذا
انما السلم في حنطة هرة من اصحابنا من قال مرادة قرية بالعراق نسب اليها
الثوب الهروى وقرية اخرى هناك يسمى مرو ونسب اليها الثوب المروى
وليس مرادة هرة خراسان لانها ولاية عظيمة لا ينقطع طعامها فاصل كما لو
اسلم في طعام الشام والعراق او ما وراء النهر وانه لا يجوز بخلاف الاسلام في الثوب
المروى انه يجوز لا بد من ذلك بيان الجنس لان الثوب الذي ينسج في غير ذلك
الموضع على تلك الهيئة يسمى هرويا حتى لو كان هذه النسبة لتعيين
المكان وثبان ذلك المكان بما يتوهم انقطاعه لا يجوز السلم فيه قال في المحيط
فاما نسبة الحنطة الى مكان فلتعيين ذلك المكان حتى لو كان ذكر النسبة
لبين الصفة لتعيين المكان كالنحو انى بنجارا فانه يذكر لبيان الجودة فلا يفسد

خلاصة الفتاوى كتاب ليوم

جلد ثالث

وهكذا

بمجموع الفتاوى

[illegible]

خلاصۃ الفتاوی کتاب السوء	جلد ثالث
--------------------------	----------

المشتري حتى يقضى الذي سمي كيلاً ليصير استبدلاً بالاسم فيه ولغنى الاسم خبر المحطة
لا يقبض خبر الشعير الكل في لفتاوى لصغرى في لفتاوى لقاضى الامام رجل دفعه الله
الى خبزنا ليأخذ منه الخبز ينبغي ان يقول كما اخذ الخبز هذا عن طاعتك عليه لو دفع
الله لهم الى خبزنا قال اشترت بهذا الله لهم مائة مناس من الخبز وجعل يأخذ منه كل يوم
خمسة امناء فالباع فاستد ما اكل فهو مكروه لانه اكله بعقد فاسد ولو اعطاه الله لهم جعل يات
منه كل يوم خمسة امناء درهم ولم يقل في الاستد اشترت منك سبعمائة وهو حلال ان كانت
نية وقت الدفع الشراء لان يجوز النية لا يعقل الباع انما يعقد عند اخذ عند الاخذ الباع
معلوم وثمنه معلوم ولا بأس بالاسم في الدين لا لاجرا اذا بين المدين المكنان ذكر عند معلوما قال
بعضهم مكان الايقاع وهذا قول يحنيفة وقال بعضهم المكنان الذي يضرب فيه الدين والاسم
في الدين وقرا لا يجوز ولا بأس به كيلاً وكيله الفدان اذا كان معلومة واذا كان لا يعرف فلا خير
فيه لو اختلفه انسان يضمن مثله وقال ابو يوسف سمعنا ستحسون في شراء الماء بالقرب بعدد
المزاع فيه وفي لفتاوى قاضى الامام اذا اسلم في لوزنا وناوين المشارع جاز واذا اجاز في الممر
يجاز في الجوز ايضا وفي لفتاوى لصغرى كذا الطول والعرض شرط جواز السلم في المزروعات وهل
يشترط كذا الوزن في الحديد كذا الامام السرخسي في نسخة انه شرطه هكذا في التجريد استقر
انقرطاس عدد اجاز في النوازل في السلم في القرطاس كذا ايضا عدد او في البادنجان عدد
الجوز لا يستقر ان يجوز ايضا وفي النوى والبصل وزنا جاز في السلم في العصير واللبن في حينه
جاز وكذا في الخجل كيلاً او وزنا واللا في الجواهر متفاوتة الا الصغير الوزن الذي يشتري
للهاء ويجوز السلم في الجص في النورة كيلاً ومكانا يعني مكان الايقاع ولا يستقر انما السلم
في ثوبه الاطراف ذكره في راع وفي راع وسط قال في المعتبر في عرفنا راع الخاقاني ولا خير في السلم
في الاواني المتخذة من الزجاج يجوز في المكسورة وناو في التي لا تفاوت كالطابق والمكاحل عدد
الاواني المتخذة من الخزف ان بين نوعا يصير معلوما عند الناس يجوز وفي المحيط قال هكذا

[illegible]

ويعجز البيع تبين حال ووجوبه في الهداية
والاجل معلوما لا إطلاق قوله تعالى
والسلامة انه اشترى من يهودي
طعاما الى اجل وهدى يهودي
وزيادتي

جلد ثالث

[illegible]

نصف صغیر الا حبة محو و یکون
دور درخت است صحیح و باقی و انفلون
بدر صمد و دیار بن بعضی اجنسی غلظت
نصف صغیر الا حبة محو و یکون
دور درخت است صحیح و باقی و انفلون
بدر صمد و دیار بن بعضی اجنسی غلظت

ہندی مکہ بیت

اسلمه
 والسبب في هذا ان
 وبما يجب ان
 قال في الدلائل
 لا تخبره فليس
 منه ان الكاغذ
 بل هو مال
 وان كان
 اصلا حيا
 عوض ذلك
 فاقض عن

کتاب التبیان
بسم الله الرحمن الرحیم

ان شخص کا حال کو غلام
 و مستمن قادر احمد استحقاق
 علماء دین از دین بیکو
 شایع فیضیاتی طاعت
 هو المصوبہ زہد پر
 نیست کہ غلام علم
 فہمہ کی شورش از
 یکصد دہیہ پاک
 یکصد دہیہ پاک
 فروخت کردہ می
 شدہ ان قیمت
 اگر قیمت آن
 ان و ذوق نمود

غلوس که آن هم اگر چه در خانه من هستند که
 بگفت امانت من نیست که از شما
 بگویند یک رو بپوش
 عذری نمی باشد حال آنکه اگر بیرون رفت
 می شوند و در آن راه اندر که رفتن هر یک از این
 یکصد رو بپوشید هر چه در دامن سادی نهید
 ادا می بیرون خواهد نوشت یکصد رو بپوشید
 شش و نیم آن و در آن کردن می باشد
 در وقت آن و در آن کردن می باشد
 غلام

في قوله لا يصرح لانه باعه منه وقبول لو قيل لا يكون قبوله لانه اصل في البيع عكس
 في قوله لا يصرح لانه باعه منه وقبول لو قيل لا يكون قبوله لانه اصل في البيع عكس
 في قوله لا يصرح لانه باعه منه وقبول لو قيل لا يكون قبوله لانه اصل في البيع عكس
 في قوله لا يصرح لانه باعه منه وقبول لو قيل لا يكون قبوله لانه اصل في البيع عكس

الرجل لا خرقا شترت فقال له الرجل شترت ينظران قال له الرجل بطريق الرسالة يعو
 ولوقال بطريق الوكالة لا يصرح لانه باعه منه وقبول لو قيل لا يكون قبوله لانه اصل في البيع عكس
 الرسول لانه كالموسل في الجامع لوقالت المرأة لزوجها اشترت نفسي منك بكذا فقال
 الزوج لا خرقا بعتت هم سوء قال بطريق الرسالة او بطريق الوكالة رجلا كذا بعتت
 عبدك هذا مني فوصل بكتابه في ربه لعبدك كذا بعتت عبدك بكذا بعتت منك عبدك هذا
 لم يكن بيعا وان كتب اليه اشترت عبدك هذا فكتب اليه ربه لعبدك بكذا بعتت منك عبدك هذا
 بيعا لوجود الركنين في فتاوى لقاضي الامام لما ينقد البيوع بالخطاب من الحاضر ينقد بكتاب
 الى الغائب بكتاب الرجل الى رجل غائب بكتاب فيه بعتت عبدك بكذا بعتت منك عبدك هذا
 فقراء وقال قبلت ثم البيوع بينهما **جنس اخر** في لفظ البيوع وفي مجموع النوازل رجل قال
 لا خرقا لناس يشترون كرمك هذا بالتميم فباعهم فقال بعتت منهم ما لم يردهم فقال شترت بهما
 ههنا لم يكن على طريق الهزل وان اختلفا في الهزل فالحقول قول من يدعى الهزل وان
 اعطاه شيئا من الثمن لا يسمعه عوى الهزل في المنتهى في كتابه لدعوى رجل قال لا خرقا بعتت
 منك هذا العبد بالتميم فباعهم فقال لا خرقا بعتت منك فسلكت البيوع حتى قال المشتري
 في المجلس بعد ما اختلفا قبل قد شترت بهما بعتت منك بالتميم فباعهم فقال بعتت منك
 فيه لهما جميعا ان ارجع المنكر الى التصديق قبل ان يصدق بالتميم فباعهم فقال بعتت منك
 كل شيء يكون الحق لو احد مثل الهبة والصدقة والقرارة لا ينفعه اقراره بعد انكاره وفي
 الفتاوى لوقال لا خرب هذا الثوب فقال بعتت ثم قال المشتري لا اريد له ذلك وكذا
 لوقال المشتري ضيت بعثوه فقال البيوع بعتت قال المشتري لا اريد وبشله لوقال المشتري
 اشترت منك هذا الثوب بعثوه وقال لا خربت ثم قال المشتري لا اريد له ذلك
 وعلى قياس ما ذكره شمس الاعنه السرخسي في قوله خردى ينبغي ان ينقد لوقال لا خرب
 خردى على بن خردلان من بكذا وقال لا خربا اشترت فلم يقل هو بعت لا يبيع نفل عن الامام

في قوله لا يصرح لانه باعه منه وقبول لو قيل لا يكون قبوله لانه اصل في البيع عكس
 في قوله لا يصرح لانه باعه منه وقبول لو قيل لا يكون قبوله لانه اصل في البيع عكس
 في قوله لا يصرح لانه باعه منه وقبول لو قيل لا يكون قبوله لانه اصل في البيع عكس
 في قوله لا يصرح لانه باعه منه وقبول لو قيل لا يكون قبوله لانه اصل في البيع عكس

خلاصة الفتاوى كتاب البيوع
 ٢٠
 جلد ثالث

قهید و خنده است چو کرد جوید
 این دول خان نبود بلکه بر کار کاغذ
 سارده است نه اسفنج لی دانشم
 بالصداب و غوغای ام الکتاب مرده
 تبار زنده غوغای باطن است
 الراج غفور بقوی الباطن است
 استغفار و بدایال و بدست
 فروخته از کرکر که بر سر
 استعمال و ایس نه پس کمال
 ز رفت طبع کاران حاصل
 هو المصنوع مرمت نه کمال
 باجی و نه آید نه نقای
 من ملک باجیه مع خاکی
 خدای که در آن
 خدای که در آن
 خلاصه الفتادی که در این
 خلاصه الفتادی که در این

جلد ثالث ۱۷ خلاصۃ الفتاوی لیا علی بیگ

السوخی انه یتیم ولو قال له یعنی بکذا فقال بعث ولو قبل هو اشتریت لایتم والا قاله کالبیوع
 حتی لو قال لا خربیع این بنده من بازده فقال دادم لایتم الا قاله ما لو قبل لا قاله قال
 هکذا ذکر مطلقا ولكن هذا قول محمد وسنبین تمام هذا فی مسائل لا قاله وههنا ثمان
 مسائل منها البیوع ومنها الاقاله وقد ذکرنا ومنها النکاح والخلع وقد ذکرنا فی موضعهما
 الخاتمة الکفالة صورتها فضولی قال لا خیران لفلان علی فلان کذا فاکفل له بنفسه
 فقال له قد فعلت والطالب غائب فقدم ورضی به جازا السادسة اذا قال المولی لعبدی
 اشتر نفسك منی بالف درهم فقال لعبدی فعلت عتق بالف وان لم یقبل المولی قبلت
 السابعة الهبة اذا قال لرجل لا خربیع لی هذا العبد فقال قد وهبت تمت الهبة
 وان لم یقبل لا خیرا ثامنة من علیه الدین اذا قال لصاحب الدین ابراف عاک علی
 من الدین وقال قل براتک تمت البراءة وان لم یقبل لا خیرا کل فی لفتاوی فی نوازل
 شمس الاسلام رجل قال لا خیرا من اسب خود را با اسب تو عوض کردم وقال الآخر
 انا فعلت ایضا بهم وفي الزیادات لو قال لا خربیع منك هذه اللار واجرت منك
 هذه الارض فقال لا خربیع یتكون جوابا لهما وفي طلاق النوازل لو قال المشتري
 خرید ولم یقبل خریدم هم وفي لا جناس یبعلک بمنزلة قوله بعث وفي شهور الخاوی
 لو قال لا خربیع منك کذا ابکذا فقال لا خیرا خذت او قبلت تمام البیوع وفي هبة الجامع
 المصغر لو قال لا خربیع منك هذا العبد بالف درهم وقال لا خربیع هم البیوع
 وفي کتاب المکاتب من الجامع المصغر لو قال لا خربیع لک عبدی هذا بالف
 درهم وقال لا خربیع لک ان ذلک بیعا وفي لفتاوی لو قال لا خربیع عبدی هذا
 منك بکذا وقال المشتري قد فعلت هم البیوع وان قال نعم لا ذکر بعد هذا فی باب
 السین لو قال لا خیرا اشتریت عبدک هذا بالف درهم فقال لا خیرا نعموا وقال هات
 الثمن هم البیوع وفي لفتاوی قال ولو قال نعم لا یصح والمختار ما ذکرنا ولو قال لا خیرا

[illegible]

جلد ثالث

19

خلاصة الفتاوى كتاب المصنف

کمال یکبار در پنجین
باز صراط الکتاب فقط جواب
این سوال من جواب اولی است
استفادها چه میشود علیای
شیخ من بنده بنویسند که از علمای
مسائل فقهیه در جواب پنجین
نقل آن حالات و جواب پنجین
کرد و بشود و ملاحظه که هیچ
هر چه حکم فتح شریف باشد هیچ
عبارت کتاب نیز برای نقل عبارت
باز سوال در جواب آن حضرت
درین مورد که برای این توضیح
عسکری قابل گذشت است که عبارت
لاجل از عبارت غایب می باشد
می شود چرا که در معنی کفر با دست
نی آید پس کفر سابق بلکه در نظر
مذکورت چیست نیز می آید فرموده
ده فتاوی قاضی خان خاص است
مطلبان نیز بنویسند که لا جرم
بهم نسبت اول من سوال باشد
فاسد و اخلاصه حکم الیه نه
تایید حق و مدعیان حکم الیه
نیل حکم

فاسد وان اخذ غنمه حرله اضاف الى اصحاب
ان بيع الخنزير بفحصان حكمه بالبلدية فهو
فاسد وان اخذ من رده مضمون الدولة
فهو حلال فان لم يرد منه فاسد فهو
حرام ولو اراد ان يرد منه فاسد فهو
حرام ولو اراد ان يرد منه فاسد فهو
حرام ولو اراد ان يرد منه فاسد فهو
حرام

جلد نالی

[illegible][illegible]

جلد ثالث

[illegible]

مع ما در کتاب

بأنفسها ولم يبيعها لغيره
 لعلم الملك انتهى وفيه شيء من زواله
 قبض المشتري بالبيع وبأنفسه
 بامر لياح وفيه شيء من زواله
 منها مال ملك المبيع ولا يبيع كل واحد
 منهن وفيه شيء من زواله
 المتعاقدان يبيعونهما لغيره
 ببيعة المشتري فلهذا لا يملك
 فيملك التصرف فيه ويقتطع لغيره
 انتهى وفيه شيء من زواله
 كل حكماء الملك لا يملكه ثبت
 الملك ولا يملكه ولا يملكه لا يملكه

وكما يبيع قول الاقالة نصا بقول يبيع قولها دالة بالفعل كما اذا قطعه فميصا قول مقالة
 المشتري وفي شوم الطحاوي نايهم الاقالة ان لو كان كل المبيع او بعضه قائما ولا يشترط
 قيام الثمن وما يمنع الروى البيع الفاسد والرد بالعيب يمنع الاقالة ولو تباعا عرضا بعرض
 فهلك احداهما فقايد لا صحى الاقالة وفي سير الفتاوى رجل اشترى ثوبا فقال للبايع
 اقلتك البيع في هذا الثوب فاقطعه فميصا ففعل قبل ان يتفرقا ولم يتكلم صارت الاقالة
 رجل باع من اخر كروما وسلمها اليه فاكل المشتري نزلها سنة ثم تقائلا لا يبيع وكذا
 اذا هلكت الزيادة المتصلة او المنفصلة او استهلكها الاجنبى في فوائد شمس لائمة
 الاسلام ولو تباعا عرضا بعرض فهلك احداهما فقايد لا صحى الاقالة وفي سير الفتاوى
 رجل اشترى ثوبا فاقطعه فقال للبايع قد اقلتك البيع في هذا الثوب فاقطعه فميصا
 ففعل ذلك قبل ان يتفرقا ولم يتكلم صارت الاقالة قومي السفينة وقد اشترى قوم من
 رجل معهم في سفينة اتمعة فخيبت الغرق وقم الاتفاق على لقاء بعض الامتعة
 عن السفينة حتى يخفها السفينة وقال بايع الامتعة من طرح منكم المتاع الذي اشترى
 منى فقد اقلت البيع فيه فطرحوا قورم فقايد لا صحى الاقالة استحسانا وفي الفتاوى
 رجل اشترى حمرا وقبضه ثم لم يرض بالحمار فجاء به بعد اربعة ايام فلم يقبل البايع
 مع هذا استعمله اياما ثم امتنع من القبول ورد الثمن له ذلك ولو جاء المشتري
 الى البايع وقال انه قام على ثمن غالي فرد البايع عليه ما قبض من الثمن لكن لم يقض
 ما باع كايتم الاقالة والشروط الاعطاء من الحائنين نوع منه رجل اشترى عينا
 بعشرة دنانير ودفن اليه الدراهم عوضا من الدنانير ثم تقايد لا العقد وقد خص الدراهم
 يرجع على البايع ما وقع عليه العقد وهو الدنانير دون ما دفعه وكذا لو رد بالعيب وكذا
 في الاجارة لو انفسخت رجع على الاخر ما وقع عليه العقد دون ما دفعه ولو اشترى عبدا
 بالعتد رهو وتقاضا ثم كسدت الدراهم ثم تقايد لا فانه يرد تلك الدراهم الكاسدة

منه البائع لا يخلع لاجله
 وفي البيوع في شرح اجمع ولا يخلع لاجله
 سامة انتهى سوال - اراد رجل ان يبيع
 ان يربح من رجل اشترى ثوبا فاقطعه فميصا
 رجل اشترى ثوبا فاقطعه فميصا ففعل قبل ان يتفرقا ولم يتكلم صارت الاقالة
 رجل باع من اخر كروما وسلمها اليه فاكل المشتري نزلها سنة ثم تقائلا لا يبيع وكذا
 اذا هلكت الزيادة المتصلة او المنفصلة او استهلكها الاجنبى في فوائد شمس لائمة
 الاسلام ولو تباعا عرضا بعرض فهلك احداهما فقايد لا صحى الاقالة وفي سير الفتاوى
 رجل اشترى ثوبا فاقطعه فقال للبايع قد اقلتك البيع في هذا الثوب فاقطعه فميصا
 ففعل ذلك قبل ان يتفرقا ولم يتكلم صارت الاقالة قومي السفينة وقد اشترى قوم من
 رجل معهم في سفينة اتمعة فخيبت الغرق وقم الاتفاق على لقاء بعض الامتعة
 عن السفينة حتى يخفها السفينة وقال بايع الامتعة من طرح منكم المتاع الذي اشترى
 منى فقد اقلت البيع فيه فطرحوا قورم فقايد لا صحى الاقالة استحسانا وفي الفتاوى
 رجل اشترى حمرا وقبضه ثم لم يرض بالحمار فجاء به بعد اربعة ايام فلم يقبل البايع
 مع هذا استعمله اياما ثم امتنع من القبول ورد الثمن له ذلك ولو جاء المشتري
 الى البايع وقال انه قام على ثمن غالي فرد البايع عليه ما قبض من الثمن لكن لم يقض
 ما باع كايتم الاقالة والشروط الاعطاء من الحائنين نوع منه رجل اشترى عينا
 بعشرة دنانير ودفن اليه الدراهم عوضا من الدنانير ثم تقايد لا العقد وقد خص الدراهم
 يرجع على البايع ما وقع عليه العقد وهو الدنانير دون ما دفعه وكذا لو رد بالعيب وكذا
 في الاجارة لو انفسخت رجع على الاخر ما وقع عليه العقد دون ما دفعه ولو اشترى عبدا
 بالعتد رهو وتقاضا ثم كسدت الدراهم ثم تقايد لا فانه يرد تلك الدراهم الكاسدة

سوال - رجل اشترى ثوبا فاقطعه فميصا ففعل قبل ان يتفرقا ولم يتكلم صارت الاقالة
 رجل باع من اخر كروما وسلمها اليه فاكل المشتري نزلها سنة ثم تقائلا لا يبيع وكذا
 اذا هلكت الزيادة المتصلة او المنفصلة او استهلكها الاجنبى في فوائد شمس لائمة
 الاسلام ولو تباعا عرضا بعرض فهلك احداهما فقايد لا صحى الاقالة وفي سير الفتاوى
 رجل اشترى ثوبا فاقطعه فقال للبايع قد اقلتك البيع في هذا الثوب فاقطعه فميصا
 ففعل ذلك قبل ان يتفرقا ولم يتكلم صارت الاقالة قومي السفينة وقد اشترى قوم من
 رجل معهم في سفينة اتمعة فخيبت الغرق وقم الاتفاق على لقاء بعض الامتعة
 عن السفينة حتى يخفها السفينة وقال بايع الامتعة من طرح منكم المتاع الذي اشترى
 منى فقد اقلت البيع فيه فطرحوا قورم فقايد لا صحى الاقالة استحسانا وفي الفتاوى
 رجل اشترى حمرا وقبضه ثم لم يرض بالحمار فجاء به بعد اربعة ايام فلم يقبل البايع
 مع هذا استعمله اياما ثم امتنع من القبول ورد الثمن له ذلك ولو جاء المشتري
 الى البايع وقال انه قام على ثمن غالي فرد البايع عليه ما قبض من الثمن لكن لم يقض
 ما باع كايتم الاقالة والشروط الاعطاء من الحائنين نوع منه رجل اشترى عينا
 بعشرة دنانير ودفن اليه الدراهم عوضا من الدنانير ثم تقايد لا العقد وقد خص الدراهم
 يرجع على البايع ما وقع عليه العقد وهو الدنانير دون ما دفعه وكذا لو رد بالعيب وكذا
 في الاجارة لو انفسخت رجع على الاخر ما وقع عليه العقد دون ما دفعه ولو اشترى عبدا
 بالعتد رهو وتقاضا ثم كسدت الدراهم ثم تقايد لا فانه يرد تلك الدراهم الكاسدة

جواب - این مع موقوف است بر آن که غاصب قرار نگیرد اگر متصرف در ملک خود باشد.

[illegible]

دوست کناہ
باین خودکامی را باین شکریه
ملا مصلح را کجا باغ
الذکر

جواب: بیج با زست را نذر
ما بین کرده است مالک بی بی آر
عند ابی حنیفه و عند ما یکو
البیع و بیع الغنم من بیع الخمر علی
هذا الخلاف کذا فی الخلاصة
سوال: بدیست کافران زندق
با وجود علم این بی بی که بیست بیع
ساخت چه حکم دارد جواب
بیج با زست را کرده است لا
الی المصنوع

جلد ثالث

۲۵

خلاصہ الفتاویٰ کتابیہ بیور

لو قال له بهمه ولم يزد عليه الأربع قال بهمه من شئت لا يصح في هذا من الوجهين أيضا
 لأنه توكل ذكوة الصدر والشهيد في الفتاوى في باب العين وذكر في باب البائعين رجل
 اشترى عبدا وباعه من البايع قبل القبض لا ينفسخ البيع ولو وهب قبل القبض ينفسخ
 وفي التجريد لو وهب من البايع قبل القبض عتقه فاعتقه جاز عن البايع وينفسخ البيع
 عندا يحنيفة وعند أبي يوسف لا تمتن باهل وفي الفتاوى الصغرى مجوز ما عدا الكلام
 نسيم للعقد الوصي والمتولى اذا باع شيئا بأكثر من قيمته ثم اقال لا يصح وسيان في
 فصل الأبن وفي ما دون الأصل للإمام السرخسي في باب الأقاله اذا اشترى
 المأذون جارية بألف درهم وقبضها ولم يدفع الثمن حتى وهب البايع الثمن ثم تقبلا
 فلا قاله باطلة عند أبي حنيفة ومحمد لأنها نسف فيكون رد البغير عوض وقال أبو يوسف
 صح فباخذ العبد الألف من البايع ولو كان للمشتري حق النسخ صح ما يقضي به ولو وهب
 البايع الثمن ولو اقاله باعته حينئذ لا قاله باطلة عندا يحنيفة ومحمد وعندهما صحبة وإسه
اعلم بالصواب الفصل الثالث في ما يجوز بيعه وفيما لا يجوز
 وهو مشتمل على أربعة اجناس الأول في الاشجار والأوراق الثاني في الذرع والثالث
 في الحنطة والدقيق الرابع في المتفرقات وبيع المريض الجنس الأول في
 المتعلقة وفي الفتاوى رجل اشترى من آخر ساحة أو ارضا وذكر حد ودها ولم يذكر
 ذرعها كالحولا ولا عرضا جاز البيع المشتري اذا عرفت الحد ولم يعرف الجيران يجوز
 ولو لم يذكر الحد ودول يعرف المشتري الحد ودجازه البيع اذا الوقع بينهما فاجازت عند
 جميع المبيع رجل قال لا خربعت نصيب من هذا الدار يكفلان علمو المشتري نصيبه ولم
 يعلم البايع انه كما قال المشتري جاز ولو لم يعلم المشتري عندا يحنيفة ومحمد رحمه الله كيجوز
 علمه البايع ولا فلو قبضها وباعه صح كالباع الفاسد وفي الفتاوى رجل قال لا تران لك
 في يدك رضا خربة لا تسأوى شيئا فبعها مني بستم درهم فقال بعتها ولم يعرفها البايع

فتح بحسب ما
 وخصی بقرین بحسب ان درین
 میفرشد این پنج درست است یا نه
 جواب - پنج نیکو فاداشت اما که
 در تفسیر می آرد و شایسته ای نیست
 غل اذ کان له حابده الا لقرین يجوز
 ویکره انمی سؤل - پنج نیکو
 صحیح است یا نه در تفسیر اول طالت
 جواب این پنج صحیح و نافذ است
 حلال نیست در رفتن از آن آرد و طهر
 بیع الخمس ما من مفاده صحیح است
 الحیثه فلا یؤتی غنک مقدس
 این پنج صحیح است یا نه
 تألیف لا يجوز فحصل علی ان مراده
 بعد الجواز عند العمل فانه مستحقی
 سؤل - اگر کسی از سیاه جو بیاید
 دس و غیره سوای غده خریزه باغطار
 کرانی پنج خنده ماه نکاه داشت
 پنج و زودت ساخت این پنج جائز است
 یا نه و این دوست احکام است یا نه
 جواب این پنج جائز است یا نه
 امالی المال بالترافی فاما در بودن
 نکاه داشت احکام اخلاق در مال
 و ملا خکان علی اینها و اما
 و قال محمد

در شهر خدابام داشت پدرش از خرد
 ز دوست ساخت با نهنجوایب
 دلخ آن جانیست با نهنجوایب
 میخانی نقشه جانست با نهنجوایب
 شرط لیکن این فصل اگر بیایب شهر
 معرست کرده است در عالمگیر
 از دیات قریب شهر غله فرید که آرد
 کنایه ای افغانی سوال اگر کی
 خطاب با بقوت بدانی و سوال اگر کی
 فی قول باد و مستحق
 آرد

ثبت النسب فاما بولادته
 بدو حصه فاما بولادته
 لم يثبت النسب فاما بولادته
 بمن اولاد الوارث قالوا في الوارث
 ولما اراد ان يولد فاما بولادته
 وشركا بولادته فاما بولادته
 وهو دود عوى ان يولد فاما بولادته
 فاما بولادته فاما بولادته
 فاما بولادته فاما بولادته

الصيف فإراد ان يقطعها ان لم يكن للارض واصول الشجر ضررين له
 ان يقطع فان كان فيه ضرر يرفع اليه القيمة يعني قيمة شجرة قائم قال لصدور الشهيدي
 الصحيح انه يدفع اليه قيمة شجرة مقطوع ولو اشترى الشجر مطلقا ان يقطع من الاصل
 ولو ادعى لباعه انه كسر اعصان اشجاره وقال لمشتري لم اشترى لم يكن منه بدنيظون كان
 مما يمكن الاحتراز عنه ضمن النقصان وان لم يمكن لا يضمن رجل طلب من اخر ان يبيع
 منه اشجارا في ارضه للخطب واتفقا على رجال من اهل البصر لينظروا الى الاشجار
 بعينها انها كرهى فاتفقا على ان هذه الاشجار خمسة وعشرون وقرا من الخطبة انها
 قطعها كانت اكثر فهي للمشتري وليس للبايع ان يمنع ذلك عنه كالمزادة في الثوب
 رجل اشترى شجرة ففقطعها فوجد هالكا يصح الا للخطب يرجع بنقصان العيب لانها كانت
 البايع مقطوعة رجل اشترى شجرة بعروها وقد نبت من عروقها اشجارا فان كانت تلك
 الاشجار بحيث لو قطعت الشجرة ينبت صارت مبيعة شجرة جرة اصلها واحد ولها
 فروعان باع صاحبها احدا لفرعين جاز ان يبيع موضع القطع ولا ضرر له لقطع وان لم
 يبلغ او ان قطعها لم يجز وان اشترى اوراق التوت ان اشترى على ان ياخذ من ساعته
 يجوز ولو اشترى اها مطلقا واخذ اليوم جاز وان مضى اليوم فسله لبيع لان ما يحدث بعد
 البيع بمضى لساعات لا يمكن الاحتراز عنها فجعل عفو او ان اشترى على ان ياخذ شيئا
 فشيئا لا يجوز والحيلة ان يشتري الشجرة باصلها فيأخذ الاوراق ثم يبيع الشجرة من البايع
 فلو ذهب وقت الاوراق فارد الرجوع بالثمن ان اشترى اها مع الاغصان وبين موضع
 القطع لا يرجع وهل للعامل من الاغصان واوراق الشجر حصة تاتي في كتاب المزارعة
 وفي فتاوى قاضيهان رجل اشترى رطبة من البقول وقتاء او شيئا يهوى ساعة فساعة
 لا يجوز كما لا يجوز بيع الصوت والوبر على ظهر الغنم لان يجوزها من ساعته والقياس في بيع
 فوائم الحلات كذلك وانما جاز ذلك لمكان التعامل **جنس خرف الزرع والثر**

فان ادعى له معا فمعه منها بولادته
 من كل اذات ابن لان المقبول واحد
 باقراة دور فاما بولادته
 لا يلزمها ان يولد فاما بولادته
 ميراث الاب عليها ان يولد فاما بولادته
 في ارضه بولادته ان يولد فاما بولادته
 ميراث ابن كامل ووثان منه ميراث
 اب واحد كذا في المسألة انتهى
جواب لسؤال روي في
 روي في
 في ارضه بولادته ان يولد فاما بولادته
 فان فقه لا يوافق في سائر بلاد المسلمين
 للاستئصال ولا سترها وانما للبلاد
 في ما وصفت بال مال اي فضل احد
 في ما وصفت بال مال اي فضل احد
 المتجانسين على الاخر بالمال والشرعي
 الكيل والوزن انتهى سؤال
 في بيعت بولادته بولادته
 فليس يساوي بولادته بولادته
 عوض ثمن بولادته بولادته
 من است بولادته بولادته
 عوضين بولادته بولادته
 معلوم ان بولادته بولادته
 لا يلزمها ان يولد فاما بولادته
 المستدرك بولادته بولادته
 وعلمته اي علة بولادته بولادته
 المهور بولادته بولادته
 وحده احوال الفضل اي الزيادة
 فقبح بولادته بولادته
 نسوان عدا ما بولادته بولادته
 لعلم اي ملك بولادته بولادته
 سبوا بولادته بولادته
 اقبا بولادته بولادته
 جواب سبوا بولادته بولادته
 وما نص

سبوا بولادته بولادته
 اقبا بولادته بولادته
 جواب سبوا بولادته بولادته
 وما نص

خلاصۃ الفتاوی کتاب بیرون

فقال المشتري لو قال لرجل لا خريعتك هذه البطحه فهذا اعلى بطيخ ان كان فيه بطيخ وكذا المنقلة ولو قال بعثك هذا الكرم او الخيل فهذا اعلى الارض فان كان فيه تمر وعنب فان كان ثمن الارض والخيل فهو عليه وان كان ثمن التمر فهو على التمر وفي الفتاوى صبطه بين الشريكين باع احدهما نصيبه بدون الارض برضا شريكه لا يجوز ولو كان لواحد فباع قبل ان يخرج الحodge بهذا اللفظ اين خياره ان رابته وخرجه وبيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الحodge ثم ما يخرج من الحodge يخرج على ملكه ان كان البيع بشرط التملك لا يجوز البيع ولو اراد ان يترك في الارض يكون له الولاية الشرعية فالجمله ان يشتري الحشيش اشجار البطيخ ببعض الثمن ويستأجر الارض ببعض الثمن من صاحب الارض او ما معلومة وفي الجماع الصغير رجل باع حشيشا في ارضه لا يجوز وفي الفتاوى ان كان صاحب الارض هو الذي نبتته بان سقاها لاجل الحشيش فنبت بتكلفه جاز البيع كذا ذكره في النوازل ولو باع الزرع ان لم يصرفه فلا يجوز وان باع وهو قبل على ان يقطعه المشتري ويرسل دابته ياكل جاز وان باع على ان يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول ولو اشترى رطبة يقال بالفارسية سبست زاد على هذا المختار ولو كان الزرع مشتركا بين اثنين فباع احدهما نصيبه بغير اذن شريكه ان بلغ اوان الحصاد جاز ولا فلا ولو باع من شريكه جاز مطلقا وكذا لو لم نصيبه من الشجر على هذا والرواية كبيع نصف الزرع من شريكه قبل الادراك في محل الاصل للامام السرخسي ولو باع من غير شريكه ولم يفسخ حتى ادرك الزرع جاز لذلك لما نفع ولو باع المجدع في السقف ولم يفسخ البيع حتى اخرجت من البناء جاز ولو كان الزرع والارض مشتركا فباع نصف الارض مع نصف الزرع من شريكه او اجنبى بغير رضا شريكه جاز وقام المشتري مقام البايع في شفيعته شيئا الاسلام رح ثم يبيع نصف الزرع بدون الارض فلا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حق القرار بان زرعه في ملك

[illegible]

ابن خنیفہ
بثلاثۃ اشیاء احدها
یدار الحرب لیس بینہما موضع فی
یذاعمل السلام والثانی ان یجوز فیہما
اہل الحرب حکامہم والثالث ان
یلبس فیہما مسلم وذرعی من یلاہن
لاول و عندہما الذاری الحرب
فی بلد قاحکامہم صارت و الحرب
کیفما کان کذا فی فتاوی قاضی الخ
و در عالمگیری می آرد قال علی بن ابی طالب
انما یضرب دار السلام و الحرب

فهي للبايع فان حلل له البايع جاز فان اختلط الحادث بالوجود حتى لا يعرف ان كان قبل
تخلية فهو المبيع وان كان بعدا لتخلية فهما شريكان والقول قول المشتري في قدرا
ذلك لو اشترى ثمرة بواصل واحد بعضها وصلاح الباقي تقارب وشروط التزك جاز عند
مخرج وان كان يتاخر اذ لك البعض تاخيرا كثيرا فالبيع جائز فيما ادرك ولم يجز في الباقي
فاما البطيخ والبادنجان جاز بيع ما ظهر دون ما لم يظهر ولو باع الاصل بانه من الغنم
جاز الكل في التجريد وفي نسخة الامام السرخسي اذا اشترى تمام الكرم او البطيخ قد
خرج بعضها دون البعض قال الكرخي لا يجوز وهو ظاهر المذهب وقال الشيخ الامام
الجليل ابو بكر محمد بن الفضل وجدت الرذاية عن محمد في الرجل يشتري لورد جملة انه
يجوز والورد لا يخرج جملة الا بشروط ان يكون الخارج اكثر وبه كان يفتي شمس الحلواني
والامام شمس كرامة السرخسي يميل الى قول الكرخي ولو استاجر الاشجار ليترك عليه الغنم
لا يجوز ومع هذا الواستاجر وترك الثمار عليه لا يجب الاجر فيطيب لزيادة المشتري لو اشترى
الفصيل حتى يدرك الزرع لا يطيب له الزيادة ويجب اجرا المثل لان اجارة الارض
متعارف ولوبين المدة يصح استيجار الشجر لانه غير متعارف فلا يجوز وان بين المدة
بقي مجموع الاذن فيطيب ويجب اجرا المثل في اجارات النوازل ينبغي ان يقول المشتري
للبايع بعد ما دفع الثمن اجرت منك هذا الشجر معااملة على ان لك جزوا من الفجر
وفي الف جزوا لا يجوز اما بيع النصف الثمار مشاعا قبل النجم وبد والصلاح من شريكه
جاز ومن غير شريكه لا يجوز قال وهذا يوافق بيع نصف الزرع من شريكه وافق يكن
الاسلام على السعدى انه لا يجوز من شريكه ومن غير شريكه وهو بمنزلة بيع نصف
الزرع ولو باع نصف نرك كرم والعنب قد راجع الى العصارة وهو ما يصح من الكرم
والعنب وغيرهما لا يجوز بعد اذ لم يتلفظ بعبرة العنب فصار عينايته يقلب جائزا ما اذا
كان ذكر بعبرة العنب لا يقلب جائزا رجل اشترى لعنب كل وقربك او الوقوع عندهم

[illegible]

[illegible]

جلد ثالث

ان الحنطة كيلى ام وزن وفي المتقى رجل اشترى من اخر حنطة والحنطة غير معينة
وغير مشار اليها لكن في ملكه قدر ما باع والطعام بالسواد ان كان يعلم المشتري
ذلك لا خيار له وان لم يعلم له الخيار فذكر الخيار يدل على الجواز ولو كان له بعض
الحنطة في السواد والبعض في المصر لا يجوز ولو كان الكل في المصر لكن في موضعين
يجوز من غير اشارة هو الاصح وقد ذكرنا في السلم ولو كان الثمن دينا على بايع الحنطة
فاشترى الحنطة به فهو كالنقد ولو لم يكن في ملكه حنطة او لم يكن قدر ما باع لكن
اشترى بعد البيع وسلم الى المشتري لا يجوز اما ان لم يكن في ملكه وقت البيع شيء
فلا يشكل لانه بيع المعدوم لا بطريق السلم وكذا اذا كان في ملكه بعض ذلك لا يجوز
البيع اصلا لانه جمع بين الموجود والمعدوم وهذا في الفتاوى قال رحمه الله اصله
في الجامع الصغير اشترى بيضا فوجدا بعض فاسد لا يجوز لانه جمع بين الموجود والمعدوم
كذلك هذا وبمثله لو اشترى جراب هروى على ان فيه عشرين وبين ثمن كل واحد منهما
فوجد هاتسعة عشر جاز البيع وان كان هنا جمع بين الموجود والمعدوم ظاهر ان هذا
ليس بجمع حقيقة بل خذنا غلظتها هذا في الفتاوى فيه ايضا لو باع عبد الله لم يصف
اليه ولم يشتر اليه ان كان له عبد واحد يجوز وان كان له عبيدان او اكثر لا يجوز وفي العبد
الواحد ما يجوز اذا اضاف الى نفسه وقال بعث عبدى منك اما الوقال بعث سالما
واسمه سالم لا يجوز ولو قال بعث الجارية التى اشتريتها من فلان او جارية التى فى حنة
البيت يجوز وبيع الشعير والقطن وما لا يكون متفانا كالحنطة وخوها يجوز البيع بدون
الاشارة والاضافة اليها ان كان في ملكه وفي فتاوى قاضى رجل قال لغيرة بعث منك
ففيها من الحنطة التى فى هذا الكدس ثم اعطاه الحنطة من موضع اخر لا يجوز لان
ما سوى لنقد يتعين بالتعيين رجل له على اخر كذا حنطة فباعها منه خذ بالثمن
حط بالفارسية كندم رابها كره لا يجوز لانه بيع الدين بالدين والحيلة ان يبيع الحنطة

هذا جواب صحیح مشکک فی
 الجواب صحیح مشکک فی
 قاری عن غرض من عدل جاب جواب
 الجواب صحیح مشکک فی
 کتب علم شریعہ مصنفہ علی
 هو الصواب. بنویسند کہ کلمات آن
 تراست و از سر کلمات آن
 اگر خود بود مراست و بیک
 فخر تراست امام علی بن ابی
 صحیح مسلم بن الحجاج قزوینی
 والحمد لله التامی و جعل

[illegible]

يشترط ان يكون له صفة من رايه
 وجوبه الجواب حامدا ومصليا
 ما ثبتت كما قال في العيني ولم يجز
 ايضا بيع طلبة التبت قبل السلام
 ان يبيع المتدبرين في الانقطاع
 ولا يبيع جلد التبت قبل الدخول
 ولا يبيع جلد التبت قبل الدخول
 ولا يبيع جلد التبت قبل الدخول

محظوظة عن محمد ان بيع الحنطة اليابسة بالمسولة انما لا يجوز اذا انتفع بما اذا ابلت من ساعته
 يجوز بيعها باليابسة اذا تساوى اكيلا وبيع الحنطة بالسوي لا يجوز وبيع الدقيق بالسوي
 لا يجوز لا متفاضلا ولا متساويا عندا بيجيفة وعندا يجوز تساويا او تفاضلا بعد ان يكون
 يلبس يدلو باع كرحنطة وكوشعير بكرى حنطة وبكرى شعير جاز عندا هي ابنا الثلاثة
 بخلاف ما اذا باع ثوبا وعشرة دراهم بثوب وعشرة دراهم حيث لا يصوف الدراهم
 الى ثوب وانما يصوف الدراهم الى دراهم حتى يشترط التقابض وفي مسألة الاكرار
 صوف الجنس الى خلاف الجنس الفرق في مسألة الاكرار صوف الجنس الى خلاف
 الجنس تخصيصا تصوفه فالعقد صحيح في الحال والحاجة اليه لا الى بقائه الى الصحة
 بيع الحنطة مجازفة لا يجوز وكذا اكل ما كالألبوزن ولو ظهر التساوى في المجلس يجوز
 وبعد الانقراض من المجلس لا يجوز عند الثلاثة انتفاض في بيع الطعاه ليس بشرط
 بخلاف الذهب والفضة الكل في الأصل وفي الفتاوى رجل اشترى قطن بوزن معلوم
 بثمن معلوم يحط من الثمن حصة الورام وفي فتاوى قاضي خان رجل باع قطن ازاراد
 المشتري ان يذهب منه الورام ولا يعطى للورام ثمن قال بناء على هذا على ما هو رسم
 البلد في مثله وان كان في رسمه للقطن مرام يحط عن المشتري من الثمن بقدر ذلك
وما يتصل بهذا او في نوازل رجل فم الى خباز دراهم وقال اشتريت
 منك مائة من من الخبز وجعل ياخذ منه كل يوم خمسة امناء البيع فاسد وما
 اكل مكروه ولو اعطاه دراهم وجعل ياخذ منه كل يوم خمسة امناء من الخبز
 ولو يقل في الابتداء اشتريت منك يجوز وهو حلال وان كانت نيته وقت الدفع
 الشراء فلا عبرة لتلك النية الا ترى انه لو اشترى هذا ليعتقه ولم يتلفظ به جاز
 ولا يجعل لنية كالشروط في البيع كذا هذا قال نفقيه ربه وبه نأخذ وان دفع الحنطة
 الى الخباز واخذ الخبز متفرقا كما هو المعتاد بين الناس فطريقه ان يباع خافا وسكين

عليه اصوله والسلام لا يبيع جلد التبت
 باصا وبما سمع لغيره ابلت من ساعته
 ما من في كتاب اصوله اقل وايضا
 فيما ولا بأس ببيعها الا انتفاع بها
 بعد الدباغ لانها طهرت بالدباغ
 انهي عن زرقه في بيعه وراى
 دباغت ان جازي نيت زيرا انتفاع
 بان لا نيت كدراى نيت كدراى
 كرا انتفاع كدراى نيت كدراى
 است واما جازي نيت كدراى نيت
 خافا وكذا بالصلوة كدراى نيت
 اما زرقه في بيعه وراى
 بان جازي نيت كدراى نيت
 ان جازي نيت كدراى نيت
 يدريه وخريره ووقت ما في نيت
 اني اني نيت كدراى نيت
 وش ان باطل استلاني في نيت
 وبطل بيع مال غير مقوم اي غير
 صا لا انتفاع بمان كمال في حفظ
 كدراى نيت كدراى نيت
 بيع الحنطة والخنزيرين كان قوبل
 بالدين كالدراهم والدراهم فاسد
 باطل وان كان باطل وان كان

حتى يملك من الخبز والخنزير
 لا يملك من البيع الباطل وهو غير
 وفي العيني بيع الباطل وهو غير
 عشر و١٤ اصلا كبيع الخنزير
 والبيعة والدراهم في البيع
 لا يجوز بيع الخنزير والخنزير
 كذا في التذنبات في نيت في البيع
 بطل بيع مال غير مقوم كالحنزة
 الخنزير بياض نيت في البيع
 البيع في الحيوان حتى لا يملك عين
 الخنزير في الحيوان حتى لا يملك عين
 الخنزير في الحيوان حتى لا يملك عين

جلد ثالث خلاصۃ الفتاوی کتاب السیوم

[illegible]

في الحظوظ والادب
 الذم مع انهم في الدار الخاتمة
 جليل ما كون اللذ كما شريعة مني والذم علم
 بالاصواب نفعه فادم العلماء والراي
 حاجتنا وحيث اذنا وادرك
 صحيح على فاضل في الذم
 اصواب من جاب كتبه
 الجواب جميع كتبه
 محمد شهاب الدين قاضي غفر عن سيئاته
 صحيح لا شك فيه
 الجواب جميع
 بالاصواب كتبه في كل قارضا الله عنه
 في الخارج

من اوراق فتح بوست مردار قبل
 از دواغت جازيت قاضي القضاة
 من نوبسندك يجوز بيع جلود البنية
 قبل الدباغ ولا عليها ذكر في المحيط
 شرح الطحاوي انتهى ويجوز بيع ذوات
 من نوبسندك يجوز بيع الخنزير كان
 الدباغ كالدار صطلدنا نوبسندك كان
 باطل وان نفقت الوديات على
 الجملد الميتة غير مملوكة وان نوبل
 بين فالبيع فاسد حتى يملك فاقبله
 وان كان لا يملك عين الخنزير
 انتم واثمال اجازة من شرح وقاه
 طول نازد درستت وغلطها وعسبها
 من نوبسندك يجوز بيع ذوات الانسان
 وحاشا لها فمنا وشكر الانسان وغلطه
 طاهر انتهى ويرى ان بيع ذوات كبر
 بشره ان يزوج نوبسندك يجوز بيع
 شرح وقاه من نوبسندك يجوز بيع
 يظهر بالدكا والادلا من مالا يظهر
 بالدكا لا يظهر بالدكا والادلا من مالا يظهر
 بالدكا ان يزوج المسلم حاكمه
 من غير ان يزوج المسلم حاكمه
 والله اعلم بمراد الشريعة علما انتهى
 فمطهر الحلي الكوفي القوي المرموق
 ذنب الحلي والحقني
 الجواب صححه فقه عظيم عظيم
 فقه ابراهيم عظيم فقه عظيم
 على محمد الحجة
 من آرد لا يجوز بيعه
 الميتة قبل دفنه انتهى
 وفي لا تقطع اشارة
 غيرهما كالشمس وغيره ولو ميتة
 وفي العصب والبان كما في المحيط
 انتهى واذ في مارد من مارد
 ونظر مراده من سادد من مارد
 ويطلب بيع مال غير مملوك
 اي غير مملوك به من مملوك
 فيما بين المسلمين ومملوك
 بالثمن وفيما اذا كان مملوكا
 غير مملوك انتهى فمطهر الحلي
 فاسد ان قصد مارد ذنب في آرد
 وما اي جوار طهر جلد بالذكا
 طهر ذلك الجوار جلد بالذكا
 والذكا الشريعة الذبح
 من

خلاصة الفتاوى كتابا لبيوع
 ٢٣٨
 جلد ثالث
 كالا جنس جنس اخر من جنس المتفرقات وفي نسخة الشئ الامام شمس الائمة
 السرخسي الحاريد والرواص الفاسح الصفر والشبه اجناس الهوى مع المروى
 جنسان مختلفان كذا المتخذ من الكتان مع المتخذ من القطن وكذا الزند ينجى مع
 الوداري جنسان مختلفان وفي المحيط لا يصح عزل قطن لين بغزل قطن خشن
 الا مثلا بمثل وغزل القطن من غزل الكتان جنسان وغزل القطن من غزل القطن
 والا لية واللم جنسان وكذا الا لية وشحم البطن مع الابرسيم كالدفتين مع الحنطة
 وفي التجريد ثارا الخيل كلها جنس واحد وان اختلفت انواعها وكذا ثمرة كل نوع
 من الشجرة جنس واحد كالغلب والكثيرى حتى لم يجوز بيع نوع من العنب بنوع
 اخر متفاضلا وكذا التفاح والكثيرى ويجوز بيع التفاح بالكثيرى متفاضلا بيم الخل
 بالعصير متفاضلا لا يجوز لان شبهة المجانسة ثابتة للحال باعتبار حقيقة المجانسة
 في المالك لا باس بالملك واحدا باثنين لانه لا يوزن فان كان جنس منه يوزن
 فلا خير فيما يوزن منه الا مثلا بمثل عن ابي يوسف ولا خير في الجبن للذين باس
 بالسمن في الجبن البقر والجواميش جنس واحد لا يجوز بيع احدها بالآخر متفاضلا
 وكذا الابل عرابها وبخاتها والغنم ضانها ومعزها جنس واحد لا يجوز بيع لحم البقر
 بلحم الغنم متفاضلا وبيع لحم الشاة بالشاة يجوز مطلقا بطريق الاعتبار عند
 المحققين رحمه الله وابي يوسف رحمه الله في كاصل اجمعوا ان بيع الزيت بالزيتون ودهن السمسم
 بالسمسم لا يجوز الا بطريق الاعتبار ولا يجوز بيع غزال لقطن بالقطن متساويا وعن
 ابي يوسف رحمه الله يجوز بيع لحم الطير بلحم الطير متفاضلا لانه ليس بوزن وفي التجريد
 قال لانه ليس بوزن وفي الفتاوى رجل اشترى لحما فذهب ليحيى بالثمن فباطل في
 البياض ان يفسد فباع من اخر ليمبيع للمشتري ان اشترى اذ علم بالقصة بعد ذلك
 ان باع بالزيادة تصدق بها وان باع بالنقصان فهو موضوع هذا استحسان

من اوراق فتح بوست مردار قبل
 از دواغت جازيت قاضي القضاة
 من نوبسندك يجوز بيع جلود البنية
 قبل الدباغ ولا عليها ذكر في المحيط
 شرح الطحاوي انتهى ويجوز بيع ذوات
 من نوبسندك يجوز بيع الخنزير كان
 الدباغ كالدار صطلدنا نوبسندك كان
 باطل وان نفقت الوديات على
 الجملد الميتة غير مملوكة وان نوبل
 بين فالبيع فاسد حتى يملك فاقبله
 وان كان لا يملك عين الخنزير
 انتم واثمال اجازة من شرح وقاه
 طول نازد درستت وغلطها وعسبها
 من نوبسندك يجوز بيع ذوات الانسان
 وحاشا لها فمنا وشكر الانسان وغلطه
 طاهر انتهى ويرى ان بيع ذوات كبر
 بشره ان يزوج نوبسندك يجوز بيع
 شرح وقاه من نوبسندك يجوز بيع
 يظهر بالدكا والادلا من مالا يظهر
 بالدكا لا يظهر بالدكا والادلا من مالا يظهر
 بالدكا ان يزوج المسلم حاكمه
 من غير ان يزوج المسلم حاكمه
 والله اعلم بمراد الشريعة علما انتهى
 فمطهر الحلي الكوفي القوي المرموق
 ذنب الحلي والحقني
 الجواب صححه فقه عظيم عظيم
 فقه ابراهيم عظيم فقه عظيم
 على محمد الحجة
 من آرد لا يجوز بيعه
 الميتة قبل دفنه انتهى
 وفي لا تقطع اشارة
 غيرهما كالشمس وغيره ولو ميتة
 وفي العصب والبان كما في المحيط
 انتهى واذ في مارد من مارد
 ونظر مراده من سادد من مارد
 ويطلب بيع مال غير مملوك
 اي غير مملوك به من مملوك
 فيما بين المسلمين ومملوك
 بالثمن وفيما اذا كان مملوكا
 غير مملوك انتهى فمطهر الحلي
 فاسد ان قصد مارد ذنب في آرد
 وما اي جوار طهر جلد بالذكا
 طهر ذلك الجوار جلد بالذكا
 والذكا الشريعة الذبح
 من

قال ابن التختة قال لو خيف
 عن فادلان رسته قال لو خيف
 في سكة غير نافذة ليس لا خيف
 ان يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك
 ولا ان يقسموها فيما بينهم لان
 الطريق لا اعظم او اكثر الناس
 فيه كان لهم ان يخطوا هذه
 السكة حتى يخف الزحاة قال لا يخط
 وقال منذ ادنى دورين خمسة
 فالباع واحد ها نصيبه من الطريق
 في لان يشتري دا بالبايع واذا
 اراد ان يصبوا على سائر
 سكة هم رد با وبيد وارسل سكة
 ليس لهم ذلك لانها ان كانت ملكا
 لهم طاروا لكانت للمائة فيها نوع
 من انتهى لمصانها فانها من اختلاف
 الناطق في شرحه فان ما ذكره ابن
 الرضا بين بيع الكل وما ذكره
 سكتهم في بيع البعض والفرق ان
 شدة اذ في بيع الباطل حق الدابة
 اثنان لا يفيض الى بطلانها
 بخلاف لا دلي هذا وقد علمت
 ما قمرنا سابقا ان ما في الوفاة
 غير ما ذكره المصنف لان مراد
 الواحد وهذا الطريق مشترك
 في سكة مشتركة انهم يبيعونها
 بل راجع شامي وانما است
 داررست يار ملك مشترك
 واحد كرو ملك مشترك
 ليس لان ملك فاضل هم ربابه
 منع تعزت نصيبه شي شود يانه
 وابن قول قاهر الروايات

جلد ثالث
 خلاصة الفتاوى كتاب البيوع
 والبايع يعلم والمشتري لا يعلم بوقف ان علم المشتري في مجلس البيع فدان تفردا قبل العلم
 بطل كذا لو باع فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم ان علم المشتري في المجلس وهم والا بطل
 وفي شروح الشافى لو باع بمثل ما يبيع الناس به او بمثل ما اخذ به فلان لا يجوز وفي نسخة
 الا امام السرخسي رحمه الله ان علم المشتري بذلك فان علم المشتري في المجلس
 عن البيهقي رحمه الله روايتان وفي شروح الشافى لو باع بمثل ما باع به فلان ان كان شيئا
 لا يتفاوت كالخبز واللحم قيل يجوز وفيه ايضا روايتان ولو اشترى عدل رطل بقيته
 او بحكمه لم يجز للجهالة ولو قال لمشتري يحكم خوص خريد فم هو كالحيا وهو غير
 موقت يفسد العقد والرابع عشر والخامس عشر خيار المجلس ما يبيع المصوب
 فقد ذكره رحمه الله انه موقوف ان اقربه الغاصب ثم البيع وان محجول للمصوب منه بينه
 فكذا لك وان لم يكن ولم يسلمه حتى هلك ينتقض البيع ثم في البيع الموقوف اذا اخذ
 الثمن وطلبه يكون اجازة ولو قال حبست او اوقفت لم يكن اجازة ولو قال لا اجيز
 يكون رد البيع بخلاف المستاجر اذا قال لا اجيز بيع الاجر ثم اجازة جاز وكذا لو رد
 صريحا ثم اجاز جاز وفي نوادر هشام لو قال اجرت ان باع بمائة درهم يجوز ان
 باع باكثر ولو باع باقل لا يجوز ولو باع بالعقد دينار لا يجوز وانما ينظر الى النوع الذي
 وصفه ولو غصب عبدا وباعه ثم ابتاع العبد من يدا لمشتري ثم اجاز المالك
 جاز عند البيهقي رحمه الله خلافا للزفرور وتسليم المبيع اجازة وفي النكاح تسليم المهر
 اجازة دون بعض الهدية وتسليم النفس من المرأة اجازة وفي الفتاوى لو باع
 ثوب غيره بغير امرأة فصبغه المشتري فاجاز ربا الثوب البيع جاز ولو قطع
 ومخاطه فخر اجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا اخر وانما يقبل بيع الموقوف الاجازة اذا كان
 البايع والمشتري مع المبيع قائما ولو كان الثمن عرضا يشترط قيام الاربعه ثلاثه ما
 ذكرنا والرابع قيام العرض وفي النكاح لا يشترط قيام الزوج وفي قسمه الاصل قبيل

جلد ثالث
 خلاصة الفتاوى كتاب البيوع
 والبايع يعلم والمشتري لا يعلم بوقف ان علم المشتري في مجلس البيع فدان تفردا قبل العلم
 بطل كذا لو باع فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم ان علم المشتري في المجلس وهم والا بطل
 وفي شروح الشافى لو باع بمثل ما يبيع الناس به او بمثل ما اخذ به فلان لا يجوز وفي نسخة
 الا امام السرخسي رحمه الله ان علم المشتري بذلك فان علم المشتري في المجلس
 عن البيهقي رحمه الله روايتان وفي شروح الشافى لو باع بمثل ما باع به فلان ان كان شيئا
 لا يتفاوت كالخبز واللحم قيل يجوز وفيه ايضا روايتان ولو اشترى عدل رطل بقيته
 او بحكمه لم يجز للجهالة ولو قال لمشتري يحكم خوص خريد فم هو كالحيا وهو غير
 موقت يفسد العقد والرابع عشر والخامس عشر خيار المجلس ما يبيع المصوب
 فقد ذكره رحمه الله انه موقوف ان اقربه الغاصب ثم البيع وان محجول للمصوب منه بينه
 فكذا لك وان لم يكن ولم يسلمه حتى هلك ينتقض البيع ثم في البيع الموقوف اذا اخذ
 الثمن وطلبه يكون اجازة ولو قال حبست او اوقفت لم يكن اجازة ولو قال لا اجيز
 يكون رد البيع بخلاف المستاجر اذا قال لا اجيز بيع الاجر ثم اجازة جاز وكذا لو رد
 صريحا ثم اجاز جاز وفي نوادر هشام لو قال اجرت ان باع بمائة درهم يجوز ان
 باع باكثر ولو باع باقل لا يجوز ولو باع بالعقد دينار لا يجوز وانما ينظر الى النوع الذي
 وصفه ولو غصب عبدا وباعه ثم ابتاع العبد من يدا لمشتري ثم اجاز المالك
 جاز عند البيهقي رحمه الله خلافا للزفرور وتسليم المبيع اجازة وفي النكاح تسليم المهر
 اجازة دون بعض الهدية وتسليم النفس من المرأة اجازة وفي الفتاوى لو باع
 ثوب غيره بغير امرأة فصبغه المشتري فاجاز ربا الثوب البيع جاز ولو قطع
 ومخاطه فخر اجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا اخر وانما يقبل بيع الموقوف الاجازة اذا كان
 البايع والمشتري مع المبيع قائما ولو كان الثمن عرضا يشترط قيام الاربعه ثلاثه ما
 ذكرنا والرابع قيام العرض وفي النكاح لا يشترط قيام الزوج وفي قسمه الاصل قبيل

و رافع و یک قطعه نقشه موقع
سن اولیالی آخر ما من سانس کردیم
قبل زمین کاین کاغذ است را میجو
نزد مرسند مرغی در تنوی که نقول
آنها سنگ مساحت پیش کرده بود
استدعای ایشان من بران سوال که
دران از روایت نوادارین رسم
استفسارست تو ششم کاین ابیت نداشت
در ملک فاضل حق بهین سنگها تک
در ملک خود بهر فرع تصرف میتوان کرد
که تفریکه دران خبر بین بگوین
باشد فقط

ان كان في كل موضع انفسه البيع بين البايع والمشتري في المنقول بسبب هوفنم من كل
 وجه في حق الناس كافة فباعه البايع قبل ان يقبضه من المشتري يصح باعه من المشتري
 او من اجبني في كل موضع انفسه البيع بينهما بسبب هوفنم في حق المتعاقدين عقد
 جديد في حق الثالث لو باعه من المشتري يصح ولو باعه من اجبني لا يصح **جنس آخر**
 في بيع الشيء في الشيء ومعه رجل باع صوفاني فراشه فالي البايع فقه ان كان في فقه ضرر
 لم يجوز ان لو يكن في فقه ضرر جاز وان اختلفا في الفتى على البايع ان يفتى شيئا حتى
 ينظر اليه المشتري واذا اراد فرضي به اجبر على فتح الباقي وكذا بيع الحيز في الارض على هذا
 قاله لقاضي الامام رحمان كان في فقه ضرر فالبيع فاسد كبيع الجذع في السقف بيع التواة
 في القرفاسد لو باع حطب هذا القطن لا يجوز في المنتقى اختار الفقيه ابو الليث انه يجوز
 ولو باع بذرا البطيخ في البطيخ ورضي لبايع بالقطم لا يجوز ولو كان البطيخ مكسورا يجوز
 ولو باع الكرشي والمسلوخ في نشاة المذبوحة يجوز وعلى لبايع اخراجه وسلخه و
 المشتري بالخيار اذا اذله وبيع القص في الخاتم على هذا ان كان فيه ضرر لا يجوز والخاتم
 امانة في يد المشتري من فقه اليه اما لا يجبر على فقه اليه وان لو يكن فيه ضرر جاز
 ويجبر على فقه اليه وعليه فمن الفصل ان هلك الخاتم في بذر ولا ضمان عليه في الحلقة
 وان كان فيه ضرر لا شيء عليه بآء الدجاجة وفي بطنها الولوة ان باعها مع الولوة
 البيم فاسد ولو لم يكن كوالولة فهي للبايع ولو باع الولوة في بطن الدجاجة ميتة يجوز
 ولو اشترى الولوة في صدق فالبيم باطل عند محمد حو عليه الفتوى عن ابي يوسف انه
 يجوز له الخيل اذا اراد ولو اشترى لصدق ولم يسلم الولوة جاز وله الولوة في الفتاوى
وما يتصل بهذا في صلح النوازل سيد ابوبكر الاسكاف عن رجل اشترى
 طائسا الى النيروز وحمله الى منزله فوجده مريضا فاخبر البايع ودفعه اليه فاقبل فحمل
 الى منزله فمات ليس على المشتري شيء من الثمن قال ان البيم فاسد كمن غصب شيئا ثم حمله

خلاصة الفتاوى كتاب البيوع
 جلد ثالث

ان كان في كل موضع انفسه البيع بين البايع والمشتري في المنقول بسبب هوفنم من كل
 وجه في حق الناس كافة فباعه البايع قبل ان يقبضه من المشتري يصح باعه من المشتري
 او من اجبني في كل موضع انفسه البيع بينهما بسبب هوفنم في حق المتعاقدين عقد
 جديد في حق الثالث لو باعه من المشتري يصح ولو باعه من اجبني لا يصح **جنس آخر**
 في بيع الشيء في الشيء ومعه رجل باع صوفاني فراشه فالي البايع فقه ان كان في فقه ضرر
 لم يجوز ان لو يكن في فقه ضرر جاز وان اختلفا في الفتى على البايع ان يفتى شيئا حتى
 ينظر اليه المشتري واذا اراد فرضي به اجبر على فتح الباقي وكذا بيع الحيز في الارض على هذا
 قاله لقاضي الامام رحمان كان في فقه ضرر فالبيع فاسد كبيع الجذع في السقف بيع التواة
 في القرفاسد لو باع حطب هذا القطن لا يجوز في المنتقى اختار الفقيه ابو الليث انه يجوز
 ولو باع بذرا البطيخ في البطيخ ورضي لبايع بالقطم لا يجوز ولو كان البطيخ مكسورا يجوز
 ولو باع الكرشي والمسلوخ في نشاة المذبوحة يجوز وعلى لبايع اخراجه وسلخه و
 المشتري بالخيار اذا اذله وبيع القص في الخاتم على هذا ان كان فيه ضرر لا يجوز والخاتم
 امانة في يد المشتري من فقه اليه اما لا يجبر على فقه اليه وان لو يكن فيه ضرر جاز
 ويجبر على فقه اليه وعليه فمن الفصل ان هلك الخاتم في بذر ولا ضمان عليه في الحلقة
 وان كان فيه ضرر لا شيء عليه بآء الدجاجة وفي بطنها الولوة ان باعها مع الولوة
 البيم فاسد ولو لم يكن كوالولة فهي للبايع ولو باع الولوة في بطن الدجاجة ميتة يجوز
 ولو اشترى الولوة في صدق فالبيم باطل عند محمد حو عليه الفتوى عن ابي يوسف انه
 يجوز له الخيل اذا اراد ولو اشترى لصدق ولم يسلم الولوة جاز وله الولوة في الفتاوى
وما يتصل بهذا في صلح النوازل سيد ابوبكر الاسكاف عن رجل اشترى
 طائسا الى النيروز وحمله الى منزله فوجده مريضا فاخبر البايع ودفعه اليه فاقبل فحمل
 الى منزله فمات ليس على المشتري شيء من الثمن قال ان البيم فاسد كمن غصب شيئا ثم حمله

ان كان في كل موضع انفسه البيع بين البايع والمشتري في المنقول بسبب هوفنم من كل
 وجه في حق الناس كافة فباعه البايع قبل ان يقبضه من المشتري يصح باعه من المشتري
 او من اجبني في كل موضع انفسه البيع بينهما بسبب هوفنم في حق المتعاقدين عقد
 جديد في حق الثالث لو باعه من المشتري يصح ولو باعه من اجبني لا يصح **جنس آخر**
 في بيع الشيء في الشيء ومعه رجل باع صوفاني فراشه فالي البايع فقه ان كان في فقه ضرر
 لم يجوز ان لو يكن في فقه ضرر جاز وان اختلفا في الفتى على البايع ان يفتى شيئا حتى
 ينظر اليه المشتري واذا اراد فرضي به اجبر على فتح الباقي وكذا بيع الحيز في الارض على هذا
 قاله لقاضي الامام رحمان كان في فقه ضرر فالبيع فاسد كبيع الجذع في السقف بيع التواة
 في القرفاسد لو باع حطب هذا القطن لا يجوز في المنتقى اختار الفقيه ابو الليث انه يجوز
 ولو باع بذرا البطيخ في البطيخ ورضي لبايع بالقطم لا يجوز ولو كان البطيخ مكسورا يجوز
 ولو باع الكرشي والمسلوخ في نشاة المذبوحة يجوز وعلى لبايع اخراجه وسلخه و
 المشتري بالخيار اذا اذله وبيع القص في الخاتم على هذا ان كان فيه ضرر لا يجوز والخاتم
 امانة في يد المشتري من فقه اليه اما لا يجبر على فقه اليه وان لو يكن فيه ضرر جاز
 ويجبر على فقه اليه وعليه فمن الفصل ان هلك الخاتم في بذر ولا ضمان عليه في الحلقة
 وان كان فيه ضرر لا شيء عليه بآء الدجاجة وفي بطنها الولوة ان باعها مع الولوة
 البيم فاسد ولو لم يكن كوالولة فهي للبايع ولو باع الولوة في بطن الدجاجة ميتة يجوز
 ولو اشترى الولوة في صدق فالبيم باطل عند محمد حو عليه الفتوى عن ابي يوسف انه
 يجوز له الخيل اذا اراد ولو اشترى لصدق ولم يسلم الولوة جاز وله الولوة في الفتاوى
وما يتصل بهذا في صلح النوازل سيد ابوبكر الاسكاف عن رجل اشترى
 طائسا الى النيروز وحمله الى منزله فوجده مريضا فاخبر البايع ودفعه اليه فاقبل فحمل
 الى منزله فمات ليس على المشتري شيء من الثمن قال ان البيم فاسد كمن غصب شيئا ثم حمله

كتاب
 خلاصة الفتاوى
 جلد ثالث
 كتاب البيوع

جلد ثالث

[illegible]

مجموعۃ الفتاویٰ

الراجی عنوا به اد
الغرض عن ذنبه
رض سوری

مقدمہ

بسیار که داده است در ملاحظه
محبوب خواهد شد سوال اگر در حق
مسلمان بر کافرت دین و بیرون بیادای
آن مرد و روز قیامت چه خواهد شد
جواب بیرون بیادان خواهند و باید که از حق
ما نقل عن سیغان این چنین سوال است
مسلمان از غدار اگر مردن اداست
آن مرد عذاب خواهد شد یا نه
جواب بیرون بیادان خواهد شد
بنیاد بر مقتودین سر شکیات می کند
دیده در زندان خود تنهای او شد
سوسکه بر در دکان خود در دکان
صحت صاع

خلاصة الفتاوى كتاب البيوع

جند ثالث

ذوات القيم والمثلان كان مثليا وهن اذا اهلك عند المشتري واستهلكه وكان عبدا فاعتقه
المشتري او وهبه وسله وينقطع حق الاسترداد البايع وكذا لو رهن او باع المشتري من اخر فلو
الرجع او رجع في الهبة وعاد المبيع الى المشتري بما يكون فسخا من كل وجه فللبايع ان يسترد ولو
عاد بسبب هو عقد جديد في حق الثالث كالاقالة والرد ببيع بعد القبض بغير قضاء لا يكون
للبايع حق الاسترداد وهذا اذا لم يقض للقاضي بالقيمة فان قضى ليس له حق الاسترداد ولو كان قائما
ولو لم يتصور فيه يسترد ولو وصل الى البايع بهيبة او عارية او ودعيه يكون رد المبيع في الاصل في
مشرح الطحاوي في كتاب الاكراه المشتري من المكروه اذا تصوف فيه تصوف بالمحققة لغيره كالبيع
والاجارة والكتابة ونحوها له ان ينفسخه فلان المشتري من المكروه اذا باعه من اخر باع للمشتري
من اخر تداولته الايدي له ان ينفسخ العقود كلها او اى عقدا جازها زات العقود كلها بخلاف
الغصب وفي المنتقى لو اشترى حنطة شرا فاسدا وامر البايع بالحطبها فالتفت للبايع ولو كان
عبدا فقال للبايع قبل القبض عتقه عنى فاعتقه عتق على البايع وكذا لو اشترى شاة شرا
فاسدا وامر البايع بذبحها وفي الفتاوى رجل باع حارية ببيع فاسدا وسلبها الى المشتري ثم
قال للبايع هي حرة لم يعتق ولو قال بعد ذلك هي حرة لا يعتق ايضا اما اذا كانت الاعناق اكلول
بغير محضر من المشتري عتقت بالاعتاق الثاني واصل هذا في شرح الطحاوي ان فساد العقد
ان كان قويا دخل في صلب العقد وهو البطلان والمبدل فكل واحد منهما يملك فسخه بغيره صاحب
عنده واعتدلاب يوسف بحضرة صاحبه وبغير حضرته وان كان الفساد ضعيفا لم يدخل في صلب
العقد باكان الفساد شروطا يقبل المحذوف انما دخل الفساد بشروط بمنفعة احد التعاقدين
وكل منهما يملك فسخه قبل القبض وبعد القبض فالذي له الشرط يملك فسخه بحضرة
صاحبه والاخر لا يملكه وفي التجويد جعل هذا قول مجتزأ ما عندها لكل واحد من المتعاقدين
الفسخ وفي الجامع الصغير للصد الشهيدي بطريق الاستسناد لا يشترط قضاء القاض في فسخ
العقد لفساد ولا يبطل حق الفسخ بموت البايع في بيع الفاسد لا بموت المشتري قال رحمه الله

الحديث برواية البراء بن العازب
رضي الله عنه سئل زني فها قد
لكنهم يأتون رداز عود كزني فها قد
وبان زمان قدر ادا وداين سائل
جواب بان سائل
در قسم فزني و جازني استعجابا
در تنوير الابصار استعجابا
مخصوص بود علی دفع مال مش
لاخر بود مسئله دفع مال مش
نحوه الفتاوى
غيره انتهى و در عا الكبير می آر
وفی فها و درضا عن ابی یوسف
انه قال لا ضرورة ولا خیر فی قرض
المخبط والذی یبق بالوزن و ذکری
لا اصل اذا استقرض الذی یبق وزنا
لا یدیه وزنا ولیکن یصلحها
علی الضیعة وعن ابی یوسف رحم
فی ردایة یحیی استقرضه و زنا
استعجابا اذا عارض الناس ذلک
وعلیه الفتوی کذا فی الغیاثیه
نهی و سبب روضه فی
شده

من کندهم دارد

مجلة الفتاوى

[illegible]

جلد ثالث

هو المصوب ودر دار الحارثت باید
گرفتن چنانست خواه وکیل باشد یا وکیل
نیست که انامیش مثل سببست و در دار الحارثت
و دارالمواین حربی و مسلم مستان و دو
مقد فاسد از قارمه لان ماله نه مباح
فصل برضاه مطلقا بعد از خلافتان
و الثلاثة و حتی در دار الحارثی آورد
و نه لان ماله قسم مباح قل فی فقه
افندی و لا یجوز ان هذا التعلیل انما یقتضی
حل مباشرة العقد اذا كانت الزیاده فی
بنالها المسلم و الا با اعم من ذلك او
بشمل ما اذا كان الدرهمان فی بیع هر
بدرهین من جهة المسلم و الا فوفی
السیر الکبیر و شریعاً و ادخل مسلم
و در الحوب با جان فلان یا من بان یاخذ
من بعد اموالهم بطیب انفسهم یا
وجه کان لانه انما اخذ المباح علی وجه
عن عن الفندی یكون ذلك طیباً لهم
و الا سیر و المستان سوء حتی لو اعم
درها بدرهین او با اعم و حتی بدره
او اخذ ما لا منهم بطریق الحجاز و انما
کله طیباً له و حتی لخصاً و انما
منه فاقوم او با

2501

[illegible]

فی غیب
و یثابت خواهد کرد که این
خواهند شد و در صورت اجتماع هر دو
بجز قدرت و ایسی شستن خواهد بود چنانکه
در معانی نوشته و ثبت بیج التوفی
بالیقین السیجلی نما مجتهدین و انوی
و اگر نیک شکر جاری نمیشد کرده بود
سراسر عمر از مبلغ زیاده که این پاکی است
نیست و میبای زیاده آن با این پاکی شری
در برابر سر و گرد خواهد بود چنانکه در برابر شری
ان در مثل و غیره و غیره و غیره و غیره
عبدالله الحکیم لایان یقیناً
التلیم

مختلصة الفتاوى كتاب نبوي

جند الت

بأصل وكذا لو قال عليان يهب لي فلان عشرون درهما وكل شرط يشترط على البايع فلا يفسد البيع
فإن شرطه على الأجنبي فهو جائز وهو بالخيار وفي الأصل لو أحققا بالبيع شرط فاسداً يتحقق عن أبي
حنيفة وإن كان الاتحاق بعد الافتراق من المجلس في التجريد في كتاب الصرف في باب المرجعة
الصرف صورتها الوبايع فضة بفضة وقابضاً وتفريقاً زاد أحد أصحابه شيئاً أو حط عنه قبله
الأخر فالبيع فاسد عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف البيع صحيح ويبطل الزيادة والحط وقال محمد
الزيادة باطلة والحط جائز بمنزلة الهبة المستقلة ولو كان الشرط في العقد فباطلاً بعد ذلك
إن كان المفسد في أصل العقد صح المجتزئ في المجلس ولا يصح فيما وراء المجلس كذا بيع المجتزئ
في المسقط إذا سلم في المجلس صح ولو اشترى ثوباً كل راع بكذا ولا يعلم عدد زرع عاتة البيع فاسد
عند أبي حنيفة فتوهم في المجلس جاز وكذا لو باع برقة أو باع ببايع به فلان أما لو أبطل التاجيل
إلى الحصاد وغيره لا يقتصر على المجلس قد مر هذا في الفصل المتقدم والصلح عن مال كالبيع وفي
وكالة شروح الطحاوي تعليق الأطلاقات بالخطر جائز كالتوكيل إذا تعبد في التجارة والطلاق
والعتاق وتعيين القديكات بالخطر لا يجوز كالبيع والهبة والصدقة والأبراء عن الدين
وعزل التوكيل وفي الفصول كمر شيد الدين في فتاواه أن تعليق البراءة بشروط كائن بغير
حتى لو قال لمديونه مال بمن فاقال بشريك توداده أم فقال للمدعي كوداده بيزار شدم
أزود ووداده استصحت البراءة لأن هذه التعليق البراءة بشروط كائن وكذا لو ادعى مالا
فقال للمدعي عليه بفلان مسانيداً أم فقال كوفيلان مسانيداً بيزار شدم صحت البراءة
إن ادعى عليه وفي شروح الطحاوي في البيع العقود ثلاثة عقد يتبع بالجائز من الشروط
وهو ذكر البذل لا يصح هذه العقدة كالإبدل المنطوق وينبغي أن يكون معلوماً لا مجهولاً
القديك والتملك والفاسد من الشروط يفسده كالبيع والشراء والأجارة والنسبة والصلح
عن مال وعقده لا يتعلق بالجائز من الشروط والفاسد من الشروط لا يبطله كالنكاح والخلع
والصلح عن ماله بعد العتق عن مال فهذه العقود لا يصح بغير ذكر البذل ويجوز بالبذل المجهول

بطل وكذا لو قال علي ان يهب لي فلان عشوين درهم او كل شرط يشترط على الباع فلا يفسد الباع
فان شرطه على الاجنبي فهو جائز وهو بالخيار وفي الاصل لو احققا بالبيع شرط فاسداً لا يتحقق عن ابي
حنيفة وان كان الاتحاق بعد الافتراق من المجلس في التجريد في كتاب المصنف في باب المراجعة في
المصنف صورتها لوباع فضة بفضة ونقايضا ونقرا فم زاد احدهما صاحبه شيئا او حط عنه قبله
الاخر فالبيع فاسد عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف البيع صحيح ويبطل لزيادة والخط وقال محمد
الزيادة باطلة والخط جائز بمنزلة الهبة المستقلة ولو كان الشرط في العقد باطلا بعد ذلك
ان كان المفسد في صلب العقد صح الجذب في المجلس ولا يصح فيما وراء المجلس ككتاب البيع المجدد
في المسقط اذا سلم في المجلس ثم ولو اشترى ثوبا بطل راعه بكذا ولا يعلم عد راعه عنه البيع فاسد
عند ابي حنيفة فتوهم في المجلس جاز وكذا لو باع بركة او باع بخر به فلان اما لو اطلت الاجل
الى الحصاد وغيره لا يقصر على المجلس قد مر هذا في الفصل المتقدم والصلح عن مال كالباع في
وكالة شيوخ الطحاوي فليكن الاطلاقات بالخطر جائز كالتوكيل اذ ان العبد في التجارة والطلاق
والعتاق وتعيين القديكات بالخطر لا يجوز كالباع والهبة والصدقة والابراء عن الدين
وعزل توكيل وفي الفصول كرر شيئا لادين في فتاواه ان تعيين البراءة بشروط كائن بغير
حتى لو قال لمليونه مال بمن فاق بشريك توداده ام فقال المدعى انك توداده بيزار شدم
ان تودوه فاداه است صحته البراءة لان هذا اتفق البراءة بشروط كائن وكذا لو ادعى صا
فقال للمدعى عليه بفلان مسانيد ام فقال كوفيلان مسانيد بيزار شدم صحته البراءة
ان ادعى عليه وفي شيوخ الطحاوي في ولا لبيوع العقود ثلاثة عقد يتبعن بالجائز من الشروط
وهو ذكر البطل لا يصح هذا العقد الا بالبدل المنطوق ويتبعن ان يكون معلوما حاله لا يجري فيه
التقليد والتملك والفاسد من الشروط يفسد كالباع والشراء والاهارة والقسمة والصلح
عن مال وعقده لا يتبعن بالجائز من الشروط والفاسد من الشروط كالبطله كالسكاح والختم
والصلح عن ماله المتعلق على مال فهذه العقود لصح بغير ذكر البطل ويجوز بالبطل المحمول

خلاصة الفتاوى كتاب بيوع

لا يعلم ولا يعلم الحرام والعقد يتعلق بالجائز من الشرط والفساد من الشرط على نوعين
 نوع منه يفسد نوعه ولا يفسد وهو عقد الكتابة وأنه يتعلق بالجائز من الشرط من حيث
 أنه لا يتعلق بالكتابة إلا بالبدل المذكور في العقد فان كانت الفاسد قوما دخل في صلب العقد
 ففسد الخوان يكتب على بدل حرام ومجهول وذكر هذه المسائل بعبارة أوضح من هذا
 في زيادات القاضي الامام غفر الدين خان قال لعقودنا التي يتعلق تمامها بالقبول قسم
 ثلثة قسم يبطئها الشرط الفاسد وجهالة البدل وهي مبادلة المال بالمال كالبيع
 والاهارة والتسمة والصلح عن دعوى مال وقسم لا يبطئها الشرط الفاسد ولا جهالة
 البدل وهو معاوضة المال باليس بالكلية والخلع والصلح عن دم العمد وقسوله
 شبه له بالبيع والعلم وهو الكتابة يبطئها جهالة البدل ولا يبطئها الشرط الفاسد واذا
 جمع بين شغلين فقبل العقد في أحدهما فقبل القسم الأول لا يجوز سمي لكل واحد منهما بدلا
 اول قسم وفي القسم الثاني لا يجوز على كل حال وفي القسم الثالث ان سمي لكل واحد منهما بدلا
 جازا فلا بد لاول في الزيادات وفي الجامع الصغير في كتاب المكاتب في باب يجوز للثقة
 ان يفعل مكاتبا بشرط عليه ان لا يخرج من الكوفة الا باذن سيده الكتابة جائزة والشرط
 باطل وله ان يخرج كما لو كاتبه على ان لا يكتب وفي الجامع الصغير بعد كتاب الوصايا في باب
 ما يحتمل لنقض اذا كاتب الرجل جارية وهي حامل على ان الولد لا يدخل في الكتابة فهي
 فاسدة قال لان الكتابة يبطئ بالشرط الفاسد في طلاق الاصل تعليق الرجعة بالشرط
 فاسدة كذا اضافتها الى تعاقب مستقبل كالنكاح غوما اذا قال اذا جاء عند فقد جعتك فانما
 يحتمل لتعليق بالشرط ما يجوز ان يحلف به ولا يحلف بالرجعة وعزل الوكيل لا يعمل لتعليق
 بالشرط هذه في نسخة الامام السرخسي وفي الفتاوى تعليق العزل بالشرط صحيح
 وفي تنازل لطلاق عن مال بنحو مال سواء والعق كالعقود بدت المال في آخره كالاصل
 رجل قال اهل لسوق اذنت لهذا العبي في التجارة ولا اجيزه فلا يعله الا باقراره وكان عن قال

بیت فی دارنی سکنه غیر نافذله و
اراد الشریکین نصیب من بیت فاشقعه
فالشریک الدارن حق سوال اگر شریکی
باشد در آن خانه که از او سهمی باشد

از

حلیہ ثالث

فليس له ان ياخذها لان ظلمه
بما اشغفه فاطهم الشفع و ذلك
رجل الشفع ان ياخذ الدار المله
بالغل شرعا لمكرهى امدان وكل
وكيل بالغل شريانه - جواب
شفعه برأى مولك خود تو در پس شفعه
شعبه بشفعه وكيل كرد شفعه وكيل
نمخود شفيع كى را ركس را براى كى
الشعوى با قافه عيلى

[illegible]

سوال - اگر کسی در بیعتی شرط کند که اگر در روزی که در آن بیعت شده است در آن روز در آن مکان حاضر باشد و اگر در آن روز در آن مکان حاضر نباشد بیعت باطل است یا نه؟
 جواب - بیعت صحیح است و اگر در آن روز در آن مکان حاضر نباشد بیعت باطل نیست و اگر در آن روز در آن مکان حاضر باشد بیعت صحیح است و اگر در آن روز در آن مکان حاضر نباشد بیعت باطل نیست.

حرام و التوسط ليس لازم بان يفرض على ان يكسب في بلدته كذا يوفي به وفي رهن الاصل الرهن
 لا يبطل بالتوسط الفاسد في الاصل الاقالة لا يبطل بالشرط طالما فاسداً وابطال الاجل بطل بالشرط
 الفاسد ولو قال كلما دخل نجم ولم تود فلان مال حال صح ويصير المال حال في جمل شمس
 الاثمة الحلواني روى في بيع المنتقى تعليق الاجارة بالشرط باطل بان قال ان زاد في الثمن فقد
 اجزت وفي الاصول مسئلة فخر الدين عن نكاح ابنته البالغة بغير رضاها ثم بلغها الجرح فقالت
 اجزت ان رضيت ابي قال لا اجارة باطلة لان التعليق يبطل الاجارة اعتباراً بالابتداء فعقد
 ولو باع محمد دأمر وعاف قال لمزارع اجزت البيع ان كنت دهقاناً يغفل من مضيت المزارعة
 هذا باطل في دعوى اصل تعليق دعوة الولد بالجارية بالشرط صحيح بان قال ان كانت
 جارية حاملة فهو مني ثبت النسب وفي اقرار الاصل في بلد لا يستثناء تعليق الاقرار
 بالشرط باطل بان قال فلان على لفت درهوان امطرت السماء او هبت الريح ولو قال لعل
 الفان مت لزمه الاكف عاش و مات وفي مزارعه الاصل لمزارعة تبطل بالشرط الفاسد
 وفي المنتقى تعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بغير الشرط بان قال ان لم ارد هذه الثوب
 المعيب اليوم عليك فقد رضيت بالعيب وفي خيار الشرط لو قال بطلت خيارى اذا جاء غدا
 وغدا املى الرد بالمعيب فباطل له الرد بالعيب في خيار الشرط صحيح بالشرط وفي الزيادات في
 ابواب السير عقلاً لزمه لا يبطل بالشرط الفاسدة صورتها الا امام اذا صالح على معلوم
 على ان يأخذ ذلك من الرأس خاصة او من الاراضى خاصة لا يصح الشرط وفي المنتقى
 في البيع بالشرط اذا باع بكلمة على فلي ما ذكرنا اما اذا قال بعت ان كان كذا فالبيع باطل سواء
 كان الشرط نفعاً او ضرراً الا في صورة وهي ما اذا قال بعت ان رضى به فلان قلنا لا حكم
 الشهيد ابو الفضل اذا وقت ثلثة ايام يعني الخيار وجملة ان التي تبطل بالشرط
 الفاسدة ولا يصح تعليقها بالشرط ثلاثة عشر البيع والقبضة والاجارة والرجوع
 والصالح على مال والابراء عن الدين وعزل الوكيل في رواية شهر الطحاوى وتعليق ايجاب

سوال - اگر کسی در بیعتی شرط کند که اگر در روزی که در آن بیعت شده است در آن روز در آن مکان حاضر باشد و اگر در آن روز در آن مکان حاضر نباشد بیعت باطل است یا نه؟
 جواب - بیعت صحیح است و اگر در آن روز در آن مکان حاضر نباشد بیعت باطل نیست و اگر در آن روز در آن مکان حاضر باشد بیعت صحیح است و اگر در آن روز در آن مکان حاضر نباشد بیعت باطل نیست.

سوال - اگر کسی در بیعتی شرط کند که اگر در روزی که در آن بیعت شده است در آن روز در آن مکان حاضر باشد و اگر در آن روز در آن مکان حاضر نباشد بیعت باطل است یا نه؟
 جواب - بیعت صحیح است و اگر در آن روز در آن مکان حاضر نباشد بیعت باطل نیست و اگر در آن روز در آن مکان حاضر باشد بیعت صحیح است و اگر در آن روز در آن مکان حاضر نباشد بیعت باطل نیست.

[illegible]

كتبت في هذا الموضع في سنة ١٢٠٠ هـ
 من قبله في هذا الموضع في سنة ١٢٠٠ هـ
 من قبله في هذا الموضع في سنة ١٢٠٠ هـ

على قياس ما تقدم وقال المحيط قال بويوسف في لو ارادته فقال شترته على نه هروى فاما هو
 ليس بهروى قال ببايع لم اشترط شيئا فالقول للبايع وكذا لو قال شترته على نه عشوة
 اذ روى وقال للبايع لم اشترط شيئا ولو قال بعته على نه عشوة اذ روى كل واحد منهما يوافقان
 وفي المنقوش اشترى جارية على ان حامولة الكوفة فاذا هم مولدة البصرة يرد هالان مولدة
 الكوفة افضل ولو اشترى جارية تركية واشترى غلاما تركيا او على نه تركي فذا هم هندية
 يرد هالان تذكر رجوع بالنقصان ان كانت هالكة لا يرجع بشيء عندنا بحنيفة وفي الفتاوى
 رجل قال يكف هذا الثوب للهروى قال بكذا فباعه فاذا هو غير هروى لا يرد باع ثوبا من آخر
 على نه مصبوغ بالزعفران فاذا هو مصبوغ بعصفر البع فاسد لو باعه على نه مصبوغ بعصفر
 فاذا هو ابيض جاز وله الخيار قال في المحيط بخلافها اذا باعه ابيض فذا هو مصبوغ لا يجوز
 اشترى عبدا على نه فعل فاذا هو خصى فله شترى ن يرد وان اشتراه على نه خصى فلتا
 هو فعل روى عن ابي حنيفة انه لا خيار له وكان ابو حنيفة يقول لخصى في العبد عيب فاشترط
 فانما يبرأ من العيب وقال بويوسف لخصى ثمنه افضل من الفعل لرغبة الناس في ثمنه
نوع منه وفي الفتاوى رجل باع شيئا في ارض نابتا مثل لبصل وغيره وقدم شيئا
 في موضعه وقال لا بيعك على ان يكون في كل مكان مثل هذا في كثرته البع فاسد رجل باع
 العلق على نه امروزي والمشتري لا يعلم ذلك فلما خرجت الدابة فاذا هي غير مروزيه وبين
 المروزي غير المروزي تفاوت فالحش كان على البايع رد الثمن ان كان قبض على المشتري
 رد مثل ما قبض هو كما لو اشترى بذر البطم فزرعه فوجد به ذرا القناع كان على البايع رد الثمن
 وعلى المشتري رد مثل ما قبض جلا اشترى قبلاء او قنسوة على نه حشوها قطن فاذا هو
 صوف جاز البع ورجع بنقصان العيب ولو اشترى ثوبا على نه خرف فاذا الحمة خرو وسداه
 قطن جاز لان الحمة اصل ولو اشترى ثوبا على نه يقطعه البايع قميصا وخطه كاهن ولو
 اشترى ثوبا من خلقن وبه خرف على نه يخط ويجعل عليه الرقعة جاز وكذا لو اشترى

جمهورية الفتاوى

هذا هو مجموع الفتاوى في البيوع

دعوى كذا دعوى كذا دعوى كذا
 دعوى كذا دعوى كذا دعوى كذا
 دعوى كذا دعوى كذا دعوى كذا

خلاصة الفتاوى كتاب النجاشي
 جلد ثالث
 ٥٨
 خفاؤه خرق على ان يخرج الباع جاز ولو اشترى قسيما على انه متخذ من عشرة اذرع من
 الكوباس فاذا هو متخذ من تسعة والمشتري يتطاوله لا خيار له ولو اشترى كتابا على انه
 كتاب لشكاه فاذا هو كتاب لطلاق او الطلاق وقال من تأليف محمد فاذا هو تأليف الشافعي
 جاز البيع وله الخيار لان الكتاب هو السواد على لبياض ذلك جنس واحد وانما يختلف
 انواعه واختلاف النوع لا يمنع الجواز اشترى لبنا على ان يحمله الى منزل المشتري لا يجوز ولو باعه
 بالفارسية جاز لان في الروية يفرق بين الحمل والايقاف وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط
 الحمل بمنزلة مشروط الايقاف ولو حمله فراه المشتري ليس له خيار الروية كذا اختار الفقيه
 ابو الليث الكل في الفتاوى نوع منه وفي الاصل لو باع شيئا من الحيوان واستثنى مافي
 بطنها البيع فاسد كاستثناء بعض الاطراف لان الجنين لا يجوز افرادة بالعقد فلا يصح استثناء
 ولو باع اغناما او عدل بزواستثنى واحدا غير عين فالبيع فاسد ولو اشترى معينا جاز ولو
 اشترى شاة على انها حامل فالبيع فاسد في ظاهر الرواية وروى الحسن انه يجوز ولو اشترى
 بقرة على انها لبون او حلوب قال للكرخي لا يجوز وبه كان يقول الشيخ الامام الاستاذ طهيري الدين
 الميرغنيان وقال الحلي وفي يجوز لانه يذكر على سبيل الوصف دون الشرط كما اذا اشترى فرسا
 على انه جملدج او كلبا على انه صيود وبه اخذ الفقيه ابو الليث وبه كان يفتي لصدا الشهيد
 وعليه الفتوى كذا لو باع على نهائيات لبن المسائل في نسخة الامام السرخسي وفي الفتاوى
 لو اشترى شاة على نهائيات لبن اختلف المشائخ فيه قال الفقيه ابو جعفر في الشراء جاز ولو
 اشترى على نهائيات وبالفارسية ما يك قال لصدا الشهيد وعليه الفتوى راجل باع
 جارية وتبرأ من المحبل يعني على انها حامل يجوز سواء كان بها حمل ولا قال الفقيه ابو جعفر
 قد يكون المحبل زيادة للظن فان باع على انها حامل لا يجوز قال هشام عن محمد البيع جائز كان
 يظهر للمشتري ان يشترى بها للظن فحينئذ لا يجوز وهذا اذا مشط الباع ذلك فان شرط المشتري
 البيع فاسد ولو اشترى جارية على انها مغنية البيع فاسد عندنا بغيره وكذا المروى عن محمد باع

[illegible]

ولو باع على انها مغنية على وجه التبرى من العيب يجوز وعلى هذا لو اشترى قريبا وغيره وشروط
ان يصير او طيرا او شوطا من مواضع البعيدة او كتبنا نطحا او ديكا مقاتلا ولو اشترى فهدا
او كلبا على انه صيود عن ظهر رواية ان الكل في شرح الفرائض في الفتاوى لو اشترى عبدا على ان
يطعمه جاز ولو اشترى على ان يطعمه خبيصا لا يجوز وفي المنتقى اشترى بعيرا على انه خراسي فاذا هو
غير خراسي يرد ولو اشترى جارية على انها تحوض فاذا هي لا تحيض اتفقوا على انها لا تحيض بالاس
تورد ولو اشترى جارية على انها تحض كل يوم كذا وكنت كل يوم كذا لا يجوز ولو اشترى على انها خبازة
او كاتبة جاز ولو اشترى على انها خبازة وقبضها وهلكت ثم اقربا بيعها لم تكن خبازة لا يرجع
بمقتضى ذلك عند المحققين لكن ان كانت قائمة بدها قال رد وهو جوابا للجماع في الزيادة
لو ماتت او تعيبت حتى تعدل الرد تقوم وهي خبازة او كاتبة وتقوم وهي غير ذلك فيرجع بافضل
بما تقوم كاتبة اذ في ما يطلق عليها هذا الاسم وفي المحيط وان قال المشتري لم اجدها كاتبا او خبازا ولا
البايع سلمته خبازا لكنه نسي عندك وقد كان ينسى في مثل تلك المدة القول قول المشتري وكذا
لو قال هو الساعة كما شرطت لك وقال بعد ان كان ذلك كذا لا افعل لمقول قول المشتري ولو اشترى
ثوبا على انه عشرة اذ رجع فوجدها ثمانية اذ رجع فاراد ان يرد فله ذلك على هذا وعلى هذا لو
اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير بكر عرفت ذلك باقرار البايع كان للمشتري الخيار فانه
تعدل الرد رجع المشتري على البايع بمحصة البكارة وتقوم وهي بكر وغير بكر ولو شرط الكتابة فوجد
بكر لا خيار له فله ان كان الاختلاف بعد قبض الثمن ندو قال المشتري لم اجدها بكر فقال البايع بقر
وسلمتها وهي بكر وذهب البكارة عندك القول قول بايع سمع بينه بانه لم يبعثها وسلمتها وهو
ولم يدكر يريها النساء وذكر في كتاب الاستحسان ان يريها النساء الا ان وضع المسئلة هناك
ان البايع يدعي انها بكر في الحال فيريها النساء ان قنن هي بكر يريها المشتري من غير يمين
البايع وان قنن ثيب يحلف البايع ان حلف لزم المشتري ان نكرت عليه وكذا لو اختلف قبل
القبض قال البايع هي بكر والمشتري يقول هي ثيب يريها النساء ولا دخان بينكما والبايع

ولباع على انهما مغنية على وجه التبري من العيب يجوز على هذا لو اشترى قمر او غيره وشروط
 ان يصير او طيرا او شوطا من المواضع البعيدة او كسنا نطاحا او ديكاً مقاندا لو اشترى فهذا
 او كسبا على انه صيد عن غيره روايتان الكل في شرح الفخرى في الفتاوى لو اشترى عبدا على ان
 يطعمه جاز ولو اشترى على ان يطعمه خبيصا لا يجوز وفي المتن اشترى بغير اعلانه خراسي فاذا هو
 غير خراسي يرد ولو اشترى جارية على انها تحوض فاذا هي لا تحيض انتقض اتفاقا على انها لا تحيض لا يس
 ترد ولو اشترى جارية على انها تحضر كل يوم كذا وكذا لا يجوز ولو اشترى على انها خبازة
 او كاتبة جاز ولو اشترى على انها خبازة وقبضها وهلكت ثم اقر البايع انها لم تكن خبازة لا يرجع
 بنقصان ذلك عند يمينه لكن ان كانت قائمة رد ها قال رد وهو جوابا للجماع في الزيادة
 لو ماتت او قويت حتى تعدل الرد تقوم وهي خبازة او كاتبة وتقوم وهي غير ذلك فيرجع بالفضل
 وانما تقوم كاتبة اذ في ما يطلق عليها هذا الاسم وفي المحيطات قال المشتري لم اجده كاتبا او خبازا قل
 البايع سلمته خبازا لكنه نسى عندك وقد كان ينسى في مثل تلك المدة القول قول المشتري وكذا
 لو قال هو الساعة كما شرطت وقال بعد ذلك انك لا تملكها في كذا فعل نقول قول المشتري لو اشترى
 ثوبا على انه عشرة اذ رجع فوجد هاتمين اذ رجع فاراد ان يرد فهل رد على هذا او على هذا
 اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير بكر عود ذلك باقرار البايع كان للمشتري الخيار فان
 تعدل الرد رجع المشتري على البايع بمحصة البكارة وتقوم وهي بكر وغير بكر ولو شرط الكتابة فوجد
 بكرا لا خيار له فان كان الاختلاف بعد قبض النفس فادى المشتري لم يجد هابكرا فقال البايع بعتها
 وسلمتها وهي بكر فذهب البكارة عندك القول قول بايع مع يمينه بانها لم يمت بعتها وسلمتها وهي بكر
 ولم يمت كوبريها النساء وذكر في كتاب الاستحسان ان يريهن النساء الا ان وضع المسئلة هناك
 ان البايع يرد على انها بكر في الحال فيريهن النساء ان قنن هي بكر يرمي المشتري من غير يمين
 البايع فان قنن ثيب يحلف البايع ان حلف يرمي المشتري ان نكح بنت حيه وكذا لو اشترى قبل
 القبض قال البايع هي بكر والمشتري يقول هي ثيب يريهن النساء ولا تخاف بيعة حمام او الدبك

خلاصة الفتاوى كتاب بيوع
 جلد ثالث
 ٤٠
 هذا هو الكتاب الذي هو المسمى بـ خلاصة الفتاوى كتاب بيوع
 وهو من تأليف الشيخ العلامة محمد باقر المجلسي
 وهو من أشهر علماء الشيعة في القرن الحادي عشر
 وهو من الكتب التي لا يخلو عنها طالب العلم في هذا الفن

هل يسمع أم لا قال؟ سمعت من ثقة الأحكام بيوع اللحم أو الدية المقشورة فان كان لقاضي ليس
 بحضوره من النساء من يتن بها الرمت التجارية المشتري من غير يمين البايع حتى يحضر من النساء
 من يتن بها الكل في الحجام الكبير وفي الأصل لو اشترى شيئا على أن يرهن له رهنا أو يعطى كهنلا
 ان كان مجهولا فسد البيع وان كان الكفيل معلوما لكنه غائب لم يحجز البيع سواء قبله حين علم ولم
 يقبل وكذا لو كان حاضرا ولم يقبل وان كان حاضرا أو قبل الرهن معلوم يجوز استحسانا فان سلم
 الرهن مضى لا موان لم يسلم لم يحجز والبايع بالخيار في قسم العقد الحوالة كالكفالة ولو اشترى
 على نفيه كذا كذا هذا أو حنطة على أن فيه كذا كذا فبقا البيع فاسد **جنس آخر**
 فيما يتعلق بالثمن تجل باع شيئا على أنه بانقضاء بكذا وبالنسيئة بكذا أو إلى شهر بكذا أو شهرين
 بكذا لم يحجز وفي الفتاوى الصغرى اشترى ثوبا بعشرة على أن البايع ان رد الثمن إلى المشتري
 انى ثلاثة أيام لا يبيع بينهما حرم البيع استحسانا كما اشترى على أنه ان لم ينقل الثمن إلى ثلاثة أيام لا يبيع
 بينهما وفي التوازل لو قال لأخربعت منك هذا على أن أهبطك كذا لا يجوز ولو قال على أن
 أحط من فمك كذا أجاز كذا لا يحط يلتحق بأصل العقد بخلاف الهبة ولو قال على أن حططت
 أو على أن ذهبت لك أجاز لأن الهبة قبل قبض لا يكون هبة فيكون خطأ ويكون البيع باورا
 المحطوط وفي الفتاوى الصغرى لو قال لأخربعتك هذا العبد على أن تدفع درهم وعلى أن تقضى
 عشرة دراهم جاز البيع ولا يصير هذا شرط في البيع بحكم الواو ولو باع شيئا على أن يدفع إليه
 المبيع قبل أن يدفع هو الثمن فالبيع فاسد في فتاوى لقاضى دام واختلافوا في العلة قال جنيته
 لأن العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقل الثمن انما يمكن الثمن مؤجلا فاذا اشترط ما لا يقتضيه
 العقد فسد البيع وقال محمد بن أحمد لا يجوز البيع لأنه يضمن أجلا مجهولا حتى لو سئل لوقت الذي
 يسلم فيه المبيع جاز البيع تجل باع عبدا على أن يؤدى إليه الثمن في بدلا خروفسا لبيعه كانه شرط
 أجلا مجهولا كانه كان الثمن في بدلا خروفا البيع بالقبض شهر وبطل لا يفاء في بدلا كونه باع
 بالمال جل معلوم وانما ذكره لانه يفاء في بدلا خروفسا مكان لا يفاء وتعيين مكان لا يفاء فيما

خلاصة الفتاوى كتاب بيوع
 جلد ثالث
 ٤٠
 هذا هو الكتاب الذي هو المسمى بـ خلاصة الفتاوى كتاب بيوع
 وهو من تأليف الشيخ العلامة محمد باقر المجلسي
 وهو من أشهر علماء الشيعة في القرن الحادي عشر
 وهو من الكتب التي لا يخلو عنها طالب العلم في هذا الفن

خلاصة الفتاوى كتاب بيوع
 جلد ثالث
 ٤٠
 هذا هو الكتاب الذي هو المسمى بـ خلاصة الفتاوى كتاب بيوع
 وهو من تأليف الشيخ العلامة محمد باقر المجلسي
 وهو من أشهر علماء الشيعة في القرن الحادي عشر
 وهو من الكتب التي لا يخلو عنها طالب العلم في هذا الفن

جلد ثالث

مغلاصۃ الفتاوی کتاب البیوع

[illegible]

تفصیل عدم لزوم اَشهاد و ذکر حدود در طلب حاکمیت و غیره

جلد ثالث

[illegible]

هذا هو الراجح في قوله تعالى ولو كان من قبلك نبيون لكانت آياتهم كآياتهم التي آتيتهم بها من قبلك

ما جاء في القرآن من آيات الله تعالى

ما جاء في القرآن من آيات الله تعالى

ما جاء في القرآن من آيات الله تعالى

ما جاء في القرآن من آيات الله تعالى

ما جاء في القرآن من آيات الله تعالى

ما جاء في القرآن من آيات الله تعالى

ما جاء في القرآن من آيات الله تعالى

الاف في الزنا قال وهذا رواية صحيح وفيه لا ملاء قال بويوسف وكذا الجنون وكذا ان الزنا في الجارية عيب فكل ذلك
كونها ولها الزنا عيب وفيه لا يحيط والبقالي لو كان ابوها او جدها غير رشدة فهو عيب عن محمد انه عيب
عندي في الجوارى التي يتخذون امهات الاولاد واماني غير ذلك فليس بعيب لان يكون عند
النفاسين وكذا سلسل لبول عيب والشول عيب وكذا الخال ولكن اذا كان في موضع يستقيم
فلو لم يكن كذلك لا يكون عيبا نحو ان يكون تحت الابط او الركبة واماعلى لان عيب في الصوبة في الشرا
عيب وفارسية لودي والشط وهو ان يكون بعض شعر الراس والححية ابيض لبعض سود عيب في الجوارى
عيب في الجوارى هو سوء ريح الفم وسوء ريح الابط ولا نف عيب ايضا في العبد ليس بعيب لان يكون
امرد ولا صح ان الامرد وغيره سواء وهذا اذا كان فاحشا لا يكون للناس مثله فان لم يكن كذلك
لا يكون عيبا في الجارية ايضا في الفتاوى لصغري لو اشترى غلاما امرد فوجده محلو في الححية
يرد وشوب الخمر في الجارية والغلام ان كان ينقص ثمن عيب والا فلا ما خذ من الزنين عيب
وهو قطرة ماء على الكربة داء او كدرة في الغلام والعقلة في الجارية عيب وهي مرم في الفرج والغنم
عيب وهو ان لا يصير في الليل والسن الساقط والسوداء والخضراء خوسا كان او غيره عيب وفي
الصفراء اختلاف الروايات والبسر عيب وهو ان يعمل بيساره الا اذا عمل بها وانظر الا سود
اذا نقص ثمنه وانفق وهو ان لا يستمسك البول لكل عيب وفي الدابة المحرون وهو ان تقف
ولا تنقاد والجروح ان لا تنفق عند الاحكام وتخلع الراس هو ان يخلع اللجام والعنبر من الراس بل
الحللة اذا كان ينقص ثمن وهو الذي ينزع الحللة من راسه وقيل ان يبل الحللة من داء فيكتشأ
النفاس العصب والستر وهو انقلاب الجفن لاسفل من العين قبل ان يضع اجفانه على الحللة الكعيب
الجبلى في الجوارى عيب من البهايم ويزول بالولادة على رواية كتاب البيوع وقامه ياق في الجنس
الرابع مع ارتفاع الحوض والاستحاضة فاحشة عيب ربح السيل عيب والسعال في عبيد آدين
في العبد والامة عيب على ان يقضى لباع او يبرئ الغرماء واحرام الامة وعمرها ليس بعيب هذا في
الطلاق البائن لما في نكاح الرجعي عيب لكل في الاصل الا باق ما دون السفر والسوقة ما دون
النصاب عيب تكلموا في ما دون السفر انه هل يشترط الخرج من البلد وفي الفصول كمر شيل الدين

هذا هو الراجح في قوله تعالى ولو كان من قبلك نبيون لكانت آياتهم كآياتهم التي آتيتهم بها من قبلك

جمهورية الفتاوى

هذا هو الراجح في قوله تعالى ولو كان من قبلك نبيون لكانت آياتهم كآياتهم التي آتيتهم بها من قبلك

ان يرجع على بايع بالنقصان على قياس مسئلة القرحة وكذا لو ادعى على رجل نفوس وكره ما قال البائع مخرج خورده استعاضة فاشترته
 فاذا هو خنثام يرد ونقل عن الشيخ الامام محمد بن ابي الحسن في رجل اشترى غلاما وكرهت له ودم فقال له بايع
 هذا ودم حديث اصابه ضرب فاودم فاشترته عن ذلك ثم ظهر انه قد دم ليس له ان يرضه ولو اشترى على نه حديث فاذا هو قد دم لا يفسد له
 قال في المحيط السلعة عيب وهي لقروح التي في لعن يقال بالفارسية خولك وفي لطلبة السلعة بالتسكين وفي المعنى كل العين خنثا
 الشعر واثار جلد السياط عيب رجل اشترى جارية وقبضها ثم ظهر انها ولدت عند البائع لمن البائع وهو لم يعلم في رواية المضاربة عيب
 مطلقا وفي رواية ان نقصت بالولادة عيب وفي البهائم ليس بعيب ولو اشترى جارية على نه اصبغها فاذا هي بالغة لا ترد اشترى
 حبل فوالت عند المشتري ليس له ان يعاين البائع في هذا الحبل هذا عيب قد ذهب كيميائى عين قد ذهب وهذا قول في حنفية
 وابو يوسف رحمهما الله في المشتري في المشتري ولو علم انه عيب ان ماتت في نفاسها فانه جع بالنقصان
 ولا يستره كل لثمن والعنة والمخفى عيب في المشتري وفي الفتاوى رجل اشترى غلاما فاذا هو غير مختون في المولد عيب ان كان
 بانقا وفي المحبوب لا وفي الاجناس اشترى جارية فوجد ها لا تحسن الطبع اصلا ليس بعيب وكذا في العبد اذا لم يشترط ان كانا
 يحسنان ثم نسيه في يده البائع فلم يشترى لرد اشترى غلاما ليس لاحدى اذنيه ثقب الى لدا مع عيب وثقب الاذن ان كان
 واسعا في الهندية ليس بعيب وفي التركمان عداوة عيب اشترى جارية فوجد ها سوداء باصل الخلق لا ترد اما اذا اشترى على
 انها جميلة فوجد ها قبيحة ترد وكذا لو اشترى الحناء او غوة على ان الكل مثل الجاشني وليس من جنسه يرد وفي المحنطة
 المعينة ان كانت ردية لا ترد اما اذا كانت مسوسة او عتقة ترد وجسم الضروس مرة بعد مرة عيب ان كان قد عاين انه اندي يرد
 وفي المشتري اذا كانت الدابة يعثر كثيرا اذا فقه عيب وان كان في الاحاين فليس بعيب والحنفية عيب وهو تدان القدمين مع
 تباعدا لثخينين وقيل هو خلاف العينين وهو ان يكون احد رما زرقاء والاخرى غير زرقاء وقيل ان يكون احده عينا كالحلاء
 والاخرى ببضاء والاعزل عيب هو ميلان في الذنب عادة لا خلقية والمشمش عيب وهو شئ يخرج في ساق الدابة يكون له جحر
 وليس له صلاحية وفي الطلبة ارتفاع النظر عيب والجرد عيب وهو كل ما حدث في عرقه وبه يزيد وفي الطلبة انقطاع عصب المتفوق
 التي بها المنفعة وهي للآخرة التي في صدره من الجانبا لا يسوئها به وفي الضبية على الجبهة وما يتصل بهذا في
 النوازل رجل اشترى بقرة فوجد ها لا تحلب ان كان مثلها يشترى للحلب له ان يرد وان كان مثلها يشترى للحمل ولو كانت تأخذ
 لضرعها وتمس جميع لبنها هذا عيب ولو اشترى دابة فوجد ها قليلة الاكل بالفارسية ناخوران فهو عيب ولو كانت بطي السيد
 يعنى كاهل ليس بعيب اذا شوطها انها تجول في فوات شمس لا سلام روح ولو كانت الدابة آكلة خارجة عن العادة ليس بعيب في
 الجارية عيب لانها يفسد لغراش قال سمعته من ثقة نوع منه وفي الفتاوى رجل اشترى رصا فنزعه عند المشتري
 وقد كانت كذلك عند البائع ترد اذا رفع المشتري وجه الارض وعلم ان النور من رفق التراب وفي الفتاوى زمان كان بسبب
 النور ولحلا وعلى هذا لو اشترى عبدا فاصابه حمى في يده وقتل صابه عند البائع ان كان حمى لذي في يده المشتري صابه لوقته الذي
 في يده البائع له ان يرد وان كان لغير وقتها ليس له ان يرد ولو اشترى كوما فظهر ان شربها من ناوق وضع على ظهره له ان يرد
 لانه عيب فامش في العيب ليسير ما يدخل تحت تقوم المقومين ونفسه ان يقوم مقام صحيحا بانف ومم العيب باقل اخريقومه

مع هذا العيب بالتمتع الفاحش ما لو اتفقوا على تقويه صحى ابانتم ومع هذا العيب باقل رجل اشترى بيتا فاذا سوراخ كليلان على حمار
 بالغير عيب وكذا لو وجد على جداره ثقبا بعد وانه عيبا بان كان كثيرا ويوجب للمثل ان كان فاحشا في لكرم عيب وكذا لو وجد في لكرم
 حمارا او فيهما مسيل ماء الغير ولو وجد هاهنا منقعة لا يصل الماء اليها الا بالسكب عيب ولو وجد هاهنا يانه ليس بعيب في الفتوى
 رجل اشترى ضيعة مع غلاتها ثم وجد بها عيبا فاذا اراد الرد هاهنا ساعته فاذ جمع الغلات استمتع الزرع وان تركها كذلك لانه
 يضيع فيرد اد العيب ولو اشترى سكنى حانوت في حانوت رجل مركبا واخبره البايع اجرة الحانوت كذا فاذا اهل اكثر ليس له ان يرد
 ولو اشترى شجارا فوجد بعضها معيبا ليس له ان يرد للعيب خاصة ولو وجد حائطا واحدا مشتركا فهو عيب ولو وجد الحائط
 رخصا ان كانا بعد وانه عيبا فهو عيب وفي المحيط اشترى رضا وغلا وليس لها شرب ولم يعلم بذلك فله الخيار وفي المنتقى
 اشترى رضا بشر بها فاذا اشرب لها فاذا اراد المشتري ان ياخذ الارض حصتها ويرجع الى البايع بحصة الشرب من الثمن له
 ذلك اشترى رضا بحقوقها او بشر بها للبايع ارض مثلها فانه يقسم الشرب بينهم بالحصص فان لم يكن هذه ارض
 ما يصيبها فالمشتري بالخيار ان شاء رد وان شاء اخذ في المنتقى **كله نوع منه** وفي الاصل رجل قال لا خراشتر هذا
 الشئ فانه لا عيب به فلم يجبيه ولم يشتره ثم اشتراه ثم وجد به عيبا له ان يرد على بايعه وبمثله لو قال اشترى هذا العبد فانه ليس
 بابق والمسئلة بحالها لا يرد بعيب الا باق وفي الفتاوى الصغرى بهذه العبارة لو قال المشتري ليس به عيب لا يكون اقرارا بانتفاء
 العيوب ولو عين فقال ليس بابق فهو اقرار بانتفاء الا باق وفي المجامع الكبير رجل قال لا خروعدى هذا ابق فاشترته من فاشترته
 وباعه من غيره فوجده الثاني ابقا فادان يرد **محججا** باقراره انه قال له البايع اشتره فانه ابق لا يقبل هذا منه ولو قال له
 البايع عند البيع بعت منك على انه ابق ههنا يرد لانه جواب وكذا لو قال البايع بعت منك على ان يرد من اباقه يكون اقرارا
 ولو قال على ان يرد من اباقه لم يكن اقرارا لعدم الاضافة وفي المحيط لو قال ببعك هذه الدار هاهنا ثم وجد بها عيبا
 قال يستبد بها الا ان يقول هي يرد او تبرأ عن عيبها **نوع منه** وفي الفتاوى الصغرى رجل اشترى بدن الباطن
 وزرع فاذا هو بدن القناه يرد على بايعه مثله وياخذ الثمن وفي فوائد شمس الاسلام **رجل اشترى بدن الباطن** في الاذن
 فله بنيت قال ان ثبت له بوسيدة بوجه است يرجع بالثمن وفي الفتوى رجل اشترى حزمة بقل فاذا في جوفها حشيش
 ان كانوا عدا واهذا عيبا يكون عيبا رجل اشترى خمسمائة افقرة حنطة فوجد فيها اربا بان كان مثل ما يكون في الحنطة لا يرد
 ولا يرجع بالنقصان وان كان بحال لا يكون في الحنطة مثقل له ويعده الناس عيبا ان يرد الحنطة كلها ولو اراد ان يميز
 ان يرد او العيب ويرده على البايع ويجبس الحنطة ليس له ذلك فان ميز مع هذا فوجد ثوبا كثيرا بعد الناس عيبا ان كان
 ان يرد هاهنا على البايع بذلك الكيل لو خط البعض البعض له ان يرد وان لم يمكنه الرد بذلك الكيل لو خطها بان نقص
 بالشقصية ليس له الرد ولكن يرجع بنقصان العيب وهو نقصان الحنطة الا ان يرضى البايع ان ياخذها ناقصة فله ذلك
 والسهم وغرة على هذا ولو اشترى مسكا فوجد فيه مسك امير ان يرضى ببيع بحصة من الثمن قل او اكثر
 ولو اشترى شحم القديد فوجد فيها ملح كثيرا فهو كالحنطة ولو اشترى دهنا وجد فيه لائى فهو كالحنطة حتى لا يرد اللدنى وحده
 ولو اشترى روين فوجد فيه ثوبا يرد من غير تفصيل بالقليل والكثير ولو اشترى جبنة فوجد فيها فارة ميتة فهو عيب

فان تعدد الرد يرجع بالنقصان وتعد رد الرد باللبس على حجه ينقصها وتاويل المسئلة اذا كان اخراجها يوجب نقصاناً في الحجة فان كان لا يحتاج الى تحرق لا يكون عيباً ولو اشترى سمناً ثياباً فاكله ثم اقربا ببيع ان الفارة وقعت فيها وماتت له ان يرجع بنقصان العيب عند لب يوسف ووجهي هما اسع وعليه الفتوى رجل اشترى ثوباً فوجد فيه دمان كان الثوب جهال لو غسل نقص فهو عيب والا فلا اشترى لميت كفنائم وجد به عيباً لا يرد ولا يرجع بنقصان العيب هذا في الفتاوى وفي التجريد اذا تبرع اجنبي في حق ميت فان كان المشتري وارث الميت وقد اشترى من التركة يرجع بنقصان العيب ولكن الواشترى ارضا وجعلها مسجداً ثم وجد بها عيباً لا يرجع بالنقصان على قول من يقول انه يعود ان ملك المشتري فاحصا خراباً ولا ياخذ به رجل اشترى ثوباً فاذا هو صغير فاراد رده فقال بايعة ارضه الخياط ففعل فلم يقطعه له ان يرد به وبمثله وقال له بعه ان اتفق البيع والارد على ففعل ثم اراد ان يرد ليس له ذلك الكل في الفتاوى وقال في المحيط ولو اشترى عبداً فوجد به اعمى فقال للبائع اريد ان اعتقه عن كفارة يميني فان عازلت ولا يرد ها على فقبلها على لا ففعل لم ينفع عليه له ان يرد ها استحصانا اشترى خفين فوجد بها ضيقين لا يرد هل لرجل فيها ذكر شيخ الاسلام في شرح بوعنه انه اذا اكل لا يدخل لرجل لعة في لرجل لا يرد وان كان لاعة يرد وفي فتاوى الفضل ان لا يشترى ما يلبسها فله الرد والا لا والقاضي الامام على السندى رحمه الله يفتي بالرد اشترى ما ليس له وغيره فان وجد احد ما ضيقا من الاخر فان كان خارجا اعليه خفاف الناس في عادة يرد والا لا والله اعلم بالصواب **جنس اخر**

في لبراءة عن العيوب رجل باع امة او عبداً بشرط البراءة من كل العيب جاز وان لم يسم العيوب ولكن البراءة على الحق خلافا للشافعي ويدخل تحت هذه البراءة العيب الحادث بعد العقد قبل قبض عند لب يوسف وعند حماد لا يدخل وهذا بناء على انه اذا باع بشرط البراءة عن كل عيب يتجدد بعد البيع قبل قبض ثم عند ابى يوسف خلافا للحماد وبشرط انه برئ من كل عيب به لم ينصرف الى الحادث في قولهم جميعا وفي الفتاوى لو قال لمشتري المجارية برئت اليك من كل عيب بينها فاذا اهي عوراء لا يبرأ وكذا لو قال برئت اليك من كل عيب بينها وهي مقطوعة اليد لان البراءة عن عيب اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين لاحال عدمهما ولو تبرأ البائع من كل عيب يدخل فيه العيوب الادوية فان تبرأ من كل داء فهو على المرض لا يدخل فيه الا في الاصم الزايد ولا يفرق قد برأه وعن ابى حنيفة رد الداء والمرض الذي في الجوف من طحال والكبد ونحو ذلك لرجل باع عبداً او جارية وقال ان برئ من كل عيب فانه لا يبرأه عن العيوب كان الداء يدخل في العيوب وامام العيب لا يدخل في الداء وان كان اصعبا واحدة مقطوعة برئ ولو قال ان برئ من كل عيب في هذا المجارية برئ من العور وغيره ولو قال برئت اليك من عيب به ودخل تحت عيب واحد وان وجد عيبين يرد **جنس اخر** فيما يمتنع الرد بالعيب وفيما لا يمتنع وفي الاصل ان المشتري اذا تعرف في لمشتري بعد علمه بالعيب تصرف الملاك بطل حقه في الرد وفيه رجل اشترى جارية ولم يتبرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيباً لا يملك رد ها سواء كانت بكر او ثيبا ينقصها الوطئ لا بخلاف الاستحلام ولكن الوطئ بها بشهوة ويرجع بالنقصان الا ان يقول بايعة ان اقبتها وكذا ان اجعلت المجارية اجرة فوطئها الا جرت لم يلزم على عيب بها هذا في التجريد ولو كانت لها زوج فوطئها الزوج ان كان ثيباً يرد ها وان كانت بكر لا يرد وسواء كان زوجها وطئها عند البائع او لم يطئها لكن ابتداء وطئها عند المشتري هو المصير ولو وطئها غير المشتري وغير الزوج لم يرد ويرجع بالنقصان الا ان يرضى البائع ان ياخذها كذا ذلك وفي التجريد لو كان

الانقصان بفعل لا جبنى وبوطيها فوجب لعلم لم يكن له ان يرد هادير جرم بالانقصان ولو زوجه المشتري ثم وجد بها عيبا لا
يردها سواء دخل بها زوجها او لم يدخل وكذا لو جنى عليها غيره بمنع الرد ويرجع بالانقصان ولو وطئها الزوج فقال لا بايم انا قبلها
كذلك ليس له ذلك وكذا لو وطئ بشبهة حتى وجب لعقر بخلاف ما اذا وطئها المشتري فقال لا بايم انا قبلها كذا لا حيث
له ذلك لما ذكرنا انه وجب للمهر في وطئ الزوج وفي وطئ المشتري لا عيب ولو وطئها المشتري ثم وطئها ثانيا ان عقلت بالاول ويرجع
بالانقصان وان لم يعلق الا لان له ان يقبلها مع انه وطئها اما اذا عقلت فلا وفي الزيادة في باب لكسب والغلة ولو ان المشتري
اذا وطئ لحرارية في يدها بايم صار قابضاتها وللبايم ان يسترد هادير منها اذا لم يقبض الثمن فان منعها البايم ثم نقل المشتري الثمن
وقبضها او وجد بها عيبا وقد كان وطئها او طئها لم ينقصها العان يرد هادير العيب من غير رضا البايم وفي هذا الباب ايضا الوالت
كسب لعبد بعد ما علم بالعيب لا يكون صبا العيب ولا يسقط شيء من الثمن وكذا لو كان كسب لحرارية فوطئها او اعنتها بخلع وللمبيعة
فانه لو اعنته يكون رضا اذا كان بعد ما علم بالعيب وي بطل حق الرد بالعيب بالعرض على بايم واجارة المشتري ورجعه وكتابتها
وليس الثوب وركوب للمبة وسكنى للدار قال الامام السرخسي في نسخة الاستحسان بعد ما علم بالعيب مائة ليس برضا استحسانا
والصحيح ان المرة الثانية دليل الرضا وحده بسط الثوب وانزاله من السطح ورفعها واذا جاوز عن حد الاستحسان فهو منه رضا
قال وذكرنا السكني مطلقا وفي رواية في كتاب لقمة فقال هذا اذا سكني رضا لادامه وتسقى الارض وزراعتها وتليق النخل وكثير
الكرم رضا ذكر الركوب مطلقا وفي رواية في كتاب لعمامة الصغير قال لو ركب ليردها وليس قيمها او يعلفها لا يكون رضا استحسانا لان
المسئلة فيما اذا لم يمكنه الرد والسقى والعلف الا بالركوب بان كان العلف في وعاء واحد وان كان في وعاءين ويركب فهو رضا
ذكره في السير الكبير وفي الركوب للرد بعضهم قالوا اخذوا هذه الاية ان لا يتقادله بدون الركوب فاما اذا قدر فالركوب رضئ وفي
الرواية لم يفصل ولو ركب لينظر الى سيرها وليس لينظر الى قدره فهو رضا وتكمل على دابة اخرى ويركبها او لم يركبها فهو رضا
ولو اشترى ببارية وبها جرح فذاها فهو رضا وفي الفتاوى لو اشترى جارية وقبضها ثم اعنتها او دبرها او استولدها
ثم علم بها عيبا لا يرد هادير لكن يرجع بالانقصان وان كان العلم بالعيب بعد البيع والهبة وكذا لو اعنته على مال لا يرجع بالانقصان
ولو باع بعضه او وهب بعضه لا يرد الباقي ولا يرجع بالانقصان لا بحصة الزايل ولا بحصة الباقي عند يمينه والى يوسف
رحمهما الله وقول شريح ياتي بعد هذا ولو قبلها ثم علم بالعيب لا يرجع بالانقصان كما لو قبلها غيره ولو كان ثوبا فاستهلكه غيره او طعاما
فاكله غيره لم يرجع بالانقصان وعن ابي يوسف وعنه رحمهما الله انه يرجع ولو كان ثوبا فخرقه ثم علم بالعيب لا يرجع بالانقصان وعندنا
يرجع وفي نظم الزند رسي ولو وهب ونقص فيه او استاجر واصالح بالمبيع على مال ثم وجد معيبا لا يرجع بالانقصان
وفي الفتاوى رجل باع من اخيه عبد وابعاه المشتري من اخر فمات العبد في يده لمشتري الثاني ثم علم المشتري على عيب رجع
على بايعة بالانقصان وبايعة لا يرجع على بايعة عند يمينه رحمه خلافا للقولين الا لو صالح المشتري الاول مع بايعة لا يبيع عند يمينه
لانه لا حق له هذا في شرح عصام وفي الاصل لو كانت جارية فوطئها المشتري ثم باعها ان باعها او هو يعلم بالعيب لا يكون له
الرجوع بالانقصان فان لم يعلم ذلك ولو وطئها غيره المشتري ثم باعها بعد ما علم بالعيب بها ان يرجع بالانقصان والاصل
ان تعدل الرد متى كان بصنع من المشتري لا يسقط حقه في الرجوع اذا ثبت هذا نقول اذا باعها بعد ما وطئها بطل حقه في الرجوع

لان البايع ان يقبلها بعد وطية فتعد الرد كان بصنعه بخلاف ما اذا وطىها غيره لانه ليس له ان يقبله على ما ذكرنا ولو اشترى ثوبا
 فضبغه او قطعها او ملحن الخطئة لا يمكن الرد فان باعه له ان يرجع بالنقصان وفي لقطع يد وبنه الخياطه لو باعه بطل حق الرجوع
 الكل في الاصل **نوع منه** وفي الاصل رجل اشترى خفين او نعلين او مصراعى باب فوجد باحدهما عيبا بعد ما باع الاخر لم يكن
 له ان يرد القاييم ولو كان قاييمين ليس له ان يرد الميب خاصة بل يردهما او يسكهما وفي الحيط لو اشترى نوحى ثوب ثم وجد باحدهما عيبا
 بعد القبض فان اراد ان يرد الميب خاصة فظاهر الجواب ان له ذلك قال مشاغلنا ان ألف احد هما العمل مع صاحبه بحيث لا
 يعمل الا مع صاحبه لا يرد الميب خاصة وفي الجامع الكبير في الثالث من البيوع لو ان البايع مع المشتري جده البيع ثانيا باق من الثمن
 الاول او اكثر ثم رد عليه بيب بغير قضا ليس له ان يرد على بايعه لانه بيع جديد وكذا الوتقا لا تورد عليه بقضاء حتى كان فخر يرد
 وفي الجامع ايضا في اخر البيوع في باب ما يكون اقاله وما لا يكون رجلا شترى غلاما من اخرو باعه من غيره ثم تجد المشتري الثاني
 الشراء وحلف عند لقاضى ولزم المشتري الاول فوجد به عيبا له ان يرد به بالعيب وكذا لو صدقه على لشراء غير انها تصادقا
 على ان البيع تلجيه وكذا لو تصادقا على خيار الردية للمشتري بخلاف ما لو تصادقا على انه لم يكن في البيع شيئا ثم جعل احدهما
 لصاحبه الخيار فنقص صاحب الخيار البيع ليس له ان يرد لانه نفس بتراضيهما فصادقا لاقاله المشتري اذا اراد الرد بالعيب
 فاقام البايع البيعة على قرار المشتري انه باع بطل حق الرد بالعيب الكل في الجامع وفي شرح الطحاوى اذا وجد بالمشتري عيبا بعد ما
 اراد المشتري فالزيادة لا يخلو اما ان كانت متولدة من الاصل او غير متولدة منه ولا يخلو اما ان كان حاد وثقا قبل القبض او بعد
 القبض فان كان قبل القبض والزيادة متصلة متولدة من الاصل كاللبن والحسن والسمن لا ينعى الرد بالعيب وان كانت متصلة
 غير متولدة من الاصل كالصبيغ او الفرس والبناء صار المشتري قايضا باصله هذه الزيادة فصارت كالحادث بعد القبض فيمنع
 الرد ويرجع بالنقصان ولو كانت الزيادة منفصلة متولدة من الاصل كالولد والقر والدين والصوف والارسل والعقرو ونحوها لا ينعى الرد
 وهو بالخيار ان شاء ردها وان شاء رضى بها جميع الثمن ولو لم يجز بالاصل عيبا لكن وجد بالزيادة عيبا ليس له حق رد الزيادة
 لان الزيادة لها حصه من الثمن قبل القبض لا اذا كان حاد وثقا في الزيادة قبل قبض القبض يورث نقصان المبيع حينئذ له حق الرد
 كاجل لنقصان في المبيع ولو قبضها ثم وجد بالمبيع عيبا والزيادة قائمة له ان يرد المبيع الميب خاصة بحصته من الثمن بعد ما قسم
 الثمن على قيمة المبيع وقت البيع وعلى قيمة الزيادة وقت القبض ولو وجد بالزيادة عيبا دون المبيع له ان يرد بها خاصة بحصتها من
 الثمن لانه صار لها حصه من الثمن بعد القبض بخلاف الاول ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من الاصل كالهيئة والصدقة
 والكسب لا ينعى الرد فان اراد رد الزيادة للمشتري بغير الثمن ولا يطيب له عند بيعه في نفسه والاصل عنده ان الزيادة في البيع البات
 للمشتري ثم البيع وانفسح وفي البيع مع الخيار عوقبه ان تم البيع فالمشتري وان انفسح فللبايع وعند هذا الزيادة للبايع ولا يطيب
 له ايضا وان رضى بالعيب واختار المبيع فالمبيع مع الزيادة له في نفسه جميعا ولا يطيب له هذا اذا احدثت الزيادة قبل القبض اما اذا
 احدثت بعد القبض ثم اطعم على عيب كان عند البايع اذا كانت الزيادة متصلة متولدة من الاصل منعته الرد وانفسح عند بيعه
 وابي يوسف رد ويرجع بالنقصان ولو كانت منفصلة غير متولدة من الاصل منعته الرد بالاجماع ولو كانت منفصلة متولدة من
 الاصل منعته الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا ارضاها على الرد فصار كبيع جديد هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري فان كانت

هالكة ينظرون كانت هالكة باقية سماوية جعل كان لم يكن وله ان يرد المشتري وان هلك بفعل المشتري كان شاع البايع قبل رد جميع الثمن وان شاع لم يقبل ورد حصلة المعيب سواء كان حدود الزيادة يورث نقصاناً في الاصل ولا ولو كان الفوات بفعل الاجنبي ليس له الرد لوجوب الضمان على الاجنبي في قيام الضمان كقيام العين ويرجع بحصة العيب ولو لم يزد لكنه انتقص بعد القبض ان كان النقصان باقية سماوية او بفعل المعقود عليه او بفعل المشتري ليس له الرد لانه لو رده لا يورده بعيبين ويرجع بالنقصان الا اذا رضى البايع فحينئذ يرد او يرضى المشتري بجميع الثمن وان كان النقصان بفعل الاجنبي وبفعل البايع يمتنع الرد ويرجع بحصة العيب الكل في شروح الطحاوي ولو هدم حائط واحد من الدار ثم بناه فنهك يمتنع الرد بالعيب وما يتصل بهذا مسألة المصراة وصورتها في شرح الطحاوي رجل اشترى شاة على نهال بون فحلبها مرة بعد مرة فتبين له بنقصان لبنها انها مصراة وهوان جعل البايع ضريحاً في حرة ايا ما ولم يحلبها حتى اجتمع لبنها وامتلأ ضرعها يرجع بالنقصان وليس له ان يرد هاضم اللبن ولا بدون اللبن ولو وجد بها عيباً اخر لا يرد هاد ويرجع بالنقصان ولو اشترى بقرة فمتتية الضرع وهو يرى نهال بون بفعلها فتبين انها مصراة اختلف المشايخ فيه وهذا مستقيم على قول الطحاوي ما عندنا لكرخي قد ذكرنا ان الشراء على نهال بون لا يجوز وفي الفتاوى تفسيراً لنقصان بالعيب انه يقوم به العيب ثم ينظر كم انتقص من قيمته لاجل العيب ان كان النقصان قد رخصت القيمة فحصة العيب عشر الثمن وان كان ربعها فربع الثمن في العيب ما ينقص عند التجار ولو كان بيع مقابضة اذا انتقص قدر عشرة قيمته المبيع يرجع بعشر ما جعل ثمنوا المقوم لا بد ان يكون اثنين يخبران بلفظة الشهادة بحضرة البايع والمشتري والمقوم من يكون هذا في كل حرفة رجل اشترى متين فلم يقبضها حتى وجد بها عيباً ان قبض المعيبة لزمته وان قبض غير المعيبة له ان يرد هاد وليس له ان يرد احداهما ولو باع التي قبض وهي التي لا عيب بها او لم يقبضها لكنه اعتقها لزمته الاخرى كيلا يتوعدى الى تفريق الصفقة ولو قبضها ثم وجد بها عيباً او باعها عيباً وقد باع احداهما له ان يرد المعيبة ولو كان قبل قبضها لم يرد هاد ويمسكها وليس له ان يرد المعيبة خاصة وكان لو قبض احداهما دون الاخرى هذا بمنزلة ما لو لم يقبضها هاد لو كان المشتري عبداً فباع بعضه ثم وجد به عيباً لا يرد ولا يرجع بحصة نقصان العيب بحصة ما باع بخلاف وهل يرجع بحصة ما بقي في ظاهر رواية اصحابنا لا يرجع هو الصحيح ولو اشترى طعاماً فاكل بعضه ثم وجد به عيباً يرجع بنقصان عيب ما اكل ويرد الباقي عند حجره وكذا لو عرض نصفه على لبيع يرد الباقي ولا يرجع بنقصان عيب ما باع فكذا لو باع بعضه وهذا قول جمهورهم وعليه الفتوى ولو اشترى دقيقاً فخبز بعضه ثم تبين انه كان مرايرد ما بقي بحصته من الثمن ويرجع بنقصان العيب بحصة ما استهلك وهذا قول جمهورهم ووجه اخذنا الفقيه ابو الليث بجعل المشتري جواً فكسب بعضه فوجد فاسداً لا يتنفع به ولا قيمة له كان له ان يرد ما بقي ويسترد كل الثمن وان كان الفاسد مما يتنفع به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان العيب فيما كسره ولا يرد المكسور ولا الباقي الا اذا اقام البينة على ان الباقي معيب رجل اشترى بغير او قبضه فلما دخل داره سقط فنزحه فنظر الى امعائه فاذا هي فاسدة فساد اقد يمان ذبح بغير امر المشتري لا يرجع المشتري بالنقصان وان ذبح باصره يرجع عند هاد بمنزلة ما لو اشترى طعاماً فأكله ثم وجد فاسداً رجع بالنقصان عند هاد والفتوى على قولهم ما وكذا في مسألة الطعام اذا اكل بعض وفي رد الباقي الفتوى على قول جمهورهم في مسألة الدابة اذا علم بالعيب ثم نحرها ليس له ان يرجع بشئ

رجل شتری حمارا واجبلها لا یرد ہا بالعیب ولو اشتری عبدا وہ مرض فارد ان مرض فی ید المشتري یس لہ ان یرد وقیل ینبغي ان یرد
کافی وجعل السن ان اند ادا کا اذا صار صاحب فراش ان یمنع الرد رجلا شتری مہ ترصم فوجد بها عیبا فامرہا ان یرضع صبیا
لا یكون هذا رضی لانه استغلام ولو حطب من لبنها فاکل وباع فهو رضا لان اللبن جزء منها واستيفاء جزء منها دالہ الرضا بالعیب
وفي صلح الفتاوی الحطب بدین الاکل البیع لا یكون رضا رجلا شتری یرد وذا وخصا بعد القبض وذا لا ینقصہ ثم وجبہ عیبالہ ان
یرد ولو جرم صوف شاة فهو رضا ولو اخذ من عرفا لغریس لا یكون رضا لانه جزو لا ینقص مقصود ولو حطب من لبن الشاة فهو
رضا رجلا شتری دابہ او غلاما فوجد به عیبا فلم یجد لبایع یردہ فاطمہ وامسکہ ولم یصوف فیہ تصوف فیدل علی لرضائہ یرد
علی البایع اذا حضروا لو هلك يرجع بالنقصان ولو وجد بالذی عیبا فی السفر فهو خیاف فی الطريق فامضى السفر لا یكون رضا بالعیب
وقال الفصول وفي فتاوی رشید الدین اذا اشتری حمارية من رجل وغلب البایع فاطلع المشتري علی عیب بالجماریة فرفع
الاموال للقاضي وثبت عند الشراء والعیب فاخذها القاضي ووضعها علی یدی عدل فانت فی یدہ وحضر البایع لیس
المشتري ثلث یسترد الثمن لان الرد علی البایع لم یثبت لمكان غیبه فكان الهلاك علی المشتري قنت وینبغي ان یكون هذا ایضا اذا لم
یقض للقاضي بالرد علی البایع بل اخذها منه ووضعها علی یدی عدل ما اذا قضی علی البایع بالرد فینبغي ان یختلف من مال البایع
ویسترد المشتري ثلث لان اقضى ما فی لبان هذا قضاء علی لئان من غیر خصم حاضر وكن القضاء علی لئان ینفد فی ظهور
الروایتین عن اصحابنا رحمہم اللہ وفي شرح السیر الکبیر فی باب مال یعمل علیہ الفرج رجلا شتری دابہ فی رضی الاسلام وغزا عیدہا
ثم وجدها عیبا وباعها غائبا لا یرکب لانه لو رکبها وهو عالم بالعیب یكون رضا بالعیب وكن الوركبها فی دار الحرب وكذلك لو امره
الامام بالركوب لا یرکب فان اكرهه الامام علی لركوب یخرجها الی دار الاسلام لم یلزمه اما اذا لم یکن منه الا کراهة وكن امره بالركوب
فركب فهو رضا فان قضی قاض ان رکوبہ لیس برضا فنقض قضاءه والقاضي الغافی یمضیه ولو اشتری دابہ فی المصوفی خاصم
البایع لاجل الرد بالعیب ثم ترك المحصنة ثم عاد الی الخصومة فقال البایع لم امسکت هذه المدة فقال المشتري انما امسکت لانظر
هل هذا عیب لہ ان یرد رجلا شتری نفرة علی انها خالصة ترخم دار الضرب فکسوها فلم یکن رخم دار لہ ان یرد ہا ولو کسر البایع
درامہم الثمن فوجد ہا بنهرجة رد ہا ولا شیء علیہ وفي الغصب یضمن مثل ذلك الدرامہ والمكسورة لہ رجلا شتری قد رما
فادخله النار فوجد به عیبا لا یرد لا یرجع بالنقصان وفي الذهب لو ادخله النار یرد ولو اشتری منشارا وحده ثم وجده عیبا
لا یرد کذا لو اشتری بریسا فاذا رة وکرہ ان علم بعد بل لا یردہ الا برضا البایع ویرجع بالنقصان لانه انما یعرف هذا بعد البذل البلی
عیب وکذا فی الاویم لو بلہ بالفارسیة باب نهاد لا یرد وفي الفتاوی للقاضي الامام رجلا شتری بطیخہ فقطعها فوجد ہا
فاحدة قال ابو القاسم رحمان علم بفساد ہا ولم یستهلك منها شیئا حتی خاصم البایع ودها مع فساد ہا قیمة كان البایع بالخیار
ان شاء رد حصۃ النقصان من الثمن ولا یقبل بطیخ وان شاء قبلها ویرد جمیع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفساد ہا
استهلكها او استهلك بعضها بان اطعمها اولاده او عبدا ولا شیء لہ علی البایع وكن لم یکن للبطیخ قیمة مع فساد ہا یرحم المشتري
علی البایع جمیع الثمن علی کل حال اشتری شجرة لیخزن منها باا او خرد لك فقطعها فوجد ہا لا یصلح لما اشترى لہ فانه یرجع
بنقصان العیب الا ان یأخذ ہا البایع مقطوعة ویرد الثمن نوع منه وفي التجريد لو اشتری رضا وبنی فیها مسجد انتم

وجدها عيبا لا يرجع بالنقصان وفي الفتاوى جعل هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود ملكا قال هكذا ذكره أبو لم يكن
 الخلاف إذا حارب ما حوله وفي الفتاوى لصغرى لو لم يجعله مسجلا لكنه وقفها ثم وجد بها عيبا يرجع بالنقصان وفي الفتاوى أيضا
 لو اشترى المثلث كفتان ثم وجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقصان لأن الرد ممكن في الجملة بأن يأكل المثلث السبع فيعود الكفن
 إلى ملك المشتري وفي فتاوى ببقان لعيبا لحادث إذا زال فالعيب القديم يوجب الرد وفي الزبادات لو اشترى شاة حاملًا فولدت
 عندها ثم وجد بها عيبًا لم يكن له أن يرد بها العيب لمكان الولد فلان هلاك الولد لمن يريدها ولو اشترى خيطة مع غلاتها وجد بها عيبا فأراد أن يرد
 ردها ساعة وجد هامعيبه ولو جمع الغلات وتركها كذلك امتنع الرد في الفتاوى وفي المحطاشاترى عيبا وقبضه فوجد به عيبا
 فأراد أن يرد فأقام البايع بينة أن المشتري أقر أنه باعه من فلان تقبل بينة ولم يكن للمشتري أن يرد سواء كان حاضرا أو غائبا
 بخلاف ما إذا قام البينة أنه باعه من فلان الغائب حيث لا يقبل البينة وكان للمشتري أن يرد بالعيب وقبل البينة
 وقيل ينبغي أن تقبل بينة في الفصل الثاني أيضا **جنس** أخو الرد بالعيب وترتيبه وفي شعور الطحاوي ظهور العيب شرط
 لصحة الخصومة وظهوره أسباب من العيوب ما يكون ظاهرا في المعقود عليه يمكن التوصل إلى معرفته بالمشاهدة كالسنن
 الزائدة وغورها ومنها ما يكون في الجوف كاللاء الذي لا يتوصل إليه إلا بقول الأطباء الذين لهم بصيرة في معرفة ذلك ومنها
 ما يفت عليها بقول النساء ومنها ما يثبت بالخبر فإن كان ظاهرا يعرف بالمشاهدة صححت خصومة المشتري في العيب فإن كان
 قبل القبض فله المشتري أن يردده وينفسخ العقد بخبر قوله ورددت ولا يحتاج فيه إلى رضا البايع أو قضاء القاضي في وكالة
 الأصل جعل هذا العزل الوكيل يشترط عليه دون حموته ودواؤه فان رضى البايع فيها دون لم يرد واختصم إلى نقاض فالقاضي
 ينظر في ذلك العيب إن وقع عنده أنه قديم أو حديث لكنه لا يحدث مثله في هذه المدة ردة عليه بقوله ولكن يحسن المشتري
 بإسبه ما رضى بذلك العيب ولا عرضه على البيع من رآه فأكثر القضاة على أنه يحلف بإسبه ما سقط حقت في الرد بالعيب على الوجه
 الذي يدهيه البايع لكن إذا طلب البايع منه يمينه فإن لم يطلب لا يحلفه في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله فإنه وإن كان العيب
 قديما حدث مثله في تلك المدة وقد لا يحدث فلن أقر البايع أنه كان عند يده عليه وإن أنكره أقام هو البينة فكذا في ذلك إن لم يقر
 البينة على أن العيب عنده لكن أقام البينة على ذلك العيب كان عند البايع الأول يرد عليه وله أن يرد على بايعه تلك البينة عند
 أبي يوسف رحمه الله وقيل قول أبي حنيفة رحمه الله معه فإن عجز عن إقامة البينة يحلف البايع بقداؤه وسلمه إليه بحكم هذا العقد وما به هذا
 العيب وإن حلف برئ وإن نكل يرد عليه قال في المحيط وهذا لا يكاد يصح لجواز أن المشتري رضى به أو أبرأه عنه ولا اعتماد على
 ما روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله يحلف بإسبه ما لهذا المشتري قبله حق الرد بالعيب الذي يدهيه وهذا تحليف على الحاصل فإن كان
 العيب في الجوف ولا يعرف إلا بقول الأطباء فإن كان للقاضي معرفة ينظر بنفسه وإن لم يكن يدعى رجلا من عدلات بها بصيرة وحذافة
 في ذلك فإذا اتفقت به هذه العيب وهما من أهل الشهادة صححت خصومة المشتري وهذا حوط الواحد يكفي فإن كان قبل
 القبض قد ذكرنا وإن كان بعد القبض سألتهما القاضي هل يجد مثل هذا العيب في مثل هذه المدة إن قال لا يجد فثرد عليه
 وإن قال لا يجد يحلف البايع على لوجه الذي ذكرنا وأن كان العيب يتوصل إليه بقول النساء كالعيب في موضع العورة في الجوزي
 والواحدة يكفي والأثنان أحوط فإن أخبرت امرأة واحدة من أهل الشهادة بوجود العيب إن كان قبل القبض ليس للمشتري

حق الفهم بقول النكث بقل قولها لإيجاب البين على البايع فيحلف على ما ذكره فان كان بعد القبض فاخبره امرأة عدله بوجود العيب
الخصوصية ويحلف البايع على بقاء البات بقدر ما سلم وما بها هذا العيب وان كان العيب ما يتوصل اليه بالخبر كالسوقه والا باق والبول
في الفراش والمجنون كاشت ذلك الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ثم الا باق في تجارية والغلام والسوقه والبول في الفراش عيب
ما دام صغيرين وينزل ذلك عنها بالبلوغ فان وجد ذلك منها بعد البلوغ فهو عيب لازم ايهما بيان له اذا وجد ذلك في حالة
الصغر عند البايع ثم وجد ذلك منها عند المشتري وهما صغيران فلم يشترى ان يرد هما به وقيل ان البول في الفراش عيب في الصغر
اذا كان من اهل التمييز والعقل اما فيمن لا يكون من اهل التمييز والعقل لا يكون عيبا فان وجد ذلك بعد البلوغ عند
البايع ثم وجد ذلك عند المشتري له ان يرد هما به ولو لم يوجد ذلك عند المشتري ليس له حق الرد بالعيب الموجود عند البايع
وكذلك لو وجد ذلك العيب منهما في الصغر عند البايع ولم يوجد عند المشتري وهما صغيران ليس له حق الرد واما المجنون منهما
في حالة الصغر والكبر فهو عيب لازم ابدا لا يزول عنها بالبلوغ ولو لم يوجد ذلك عند المشتري ليس له ان يرد به بالعيب الموجود
عند البايع ما لم يوجد عند المشتري وقال بعض مشائخنا رحمهم الله له ان يرد به والزوجية للغلام والجارية تثبت بالخبر فلو ان المشتري
انلجأ يقول وجدته بقاء البول في فراش او وجدته سارقا وقد كان وجد ذلك عند البايع بعد البلوغ كما يحلوا ما ان يقر البايع
بالامرين جميعا ويترك الامرين جميعا او اقر بوجوده عنده ويترك عند المشتري واقر بوجوده عند المشتري وانكر وجوده عنده فان
اقر بالامرين جميعا له ان يرد به على البايع وان انكر الامرين جميعا لا يصح خصومة المشتري الا اذا اقام البينة على وجوده عنده
فحينئذ صحت الخصومة ثم يحتاج الى اقامة البينة على وجوده عند البايع بعد البلوغ فان اقام البينة يرد عليه وان عجز عن اقامة
البينة على وجوده عند البايع له ان يحلف البايع باسمه لقدر ما سلم وما يتوصل اليه بالخبر كالبول في الفراش
كذلك وفي المجنون يحلف ما جاز قط ولو عجز عن اقامة البينة على وجوده عند البايع لا يصح خصومته وله ان يحلف
البايع على علمه لاظهار العيب بالله ما تعلم انه وجد ذلك عند المشتري فان حلف لم يظهر العيب ولا تصح الخصومة من المشتري
وان نكل لم يظهر العيب وصحت خصومة المشتري ثم يحلف ثانيا على بقاء البات بالله لقدر ما سلم وما وجد ذلك عند المشتري بلغ مبلغ
الرجال وفي المجنون ما جاز فلو اقر البايع بوجوده عنده وانكر وجوده عند المشتري ليس له حق الرد حتى يظهر وجوده عنده
اما باقامة البينة او بحلف البايع على علمه وان اقر بوجوده عنده صحت خصومة المشتري فيحلف البايع على بقاء البات بالله لقدر ما
سلم وما وجد ذلك منه متدلف مبلغ الرجال وفي المجنون ما جاز قط انك في شوم الطحاوي وفي الصغرى قيام العيب بشروط
لصحة الدعوى يعنى لا يحلف البايع لرد يمين البات اما صغير في دعوى عيب للحال فالمشتري لو ادعى وقال ان وجدته عيبا
بعيب موجود في يد البايع وهو قائم للحال فهذا الدعوى صحيحة ان اقر بقيام العيب بثبت العيب في حق الخصومة وفي الرد يحلف
على بقاء البات وحلف على علمه على قيام العيب في الحال عند التعيينة ثم لا يحلف وهداها يحلف وفي كتاب الاستحلال
لشيخ الامام خواهر زاده رحمه رجل اشترى جارية امتد ظهرها لا يرد هما لم تدع ارتفاع الحيض بالداء او بالجلد والرجوع الى
الاطباء في الداء ويشترط اثبات وفي الحبل في النساء ويكتفى بالواحدة وارتفاع الحيض لا باحد هذين السببين ليس
بعيب فلو ادعى بسبب الحبل عن محمد رحمه روايتان في رواية ان كان من وقت شراء الجارية اربعة اشهر وعشرة ايام يسمع الداء

وان كان اقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة ايام وعليه عمل الناس ليوم وانما يعتبر في الباب اقصى ما ينشئ الى به ابتداء حيض
النساء في عادة ذلك سبع عشرة سنة عندا يحنيفة رر فانما بلغت لهذا المبلغ يحكم بها وغيها وان لم تر شيئا واختلفت الروايات
عنه في الغلام في رواية سبع عشرة سنة وفي رواية ثاني عشرة سنة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي التجريد واختصار القدر واعتقاده
ثاني عشرة سنة وعندهما في الجارية والغلام خمسة عشرة سنة وفي كتاب الصلوة في باب من احب بالامامة ثمانية عشرة سنة عندا يحنيفة
درو على ابراهيم عن محمد اشترى ثباني موضعين وقبض احدهما وذهب الربيع با في الموضع الاخر واختلف في مقدار ما قبض وما ذهب
ان كان ما قبض قائما تحت امان وان كان مستهلكا فالقول قول المشتري في قياس قول يحنيفة رر رجل قال اشهد وان قد بعته
عبدى من فلان بالمد درهم وفلان غائب فقدم وقال كنت بعته قبل ذلك المجلس وهذا منكوا قرأ وقال البايع هل كان منى ابتداء
فالقول قول المشتري ولو اختلفا في باب موضع في الدار فالقول قول من كانت الدار في يده وانما يعرف هذا اذا لا شكل او وقعت
المنازعة بقول الامة ولكن في حق سماع الدوى وتوجه اليمين لا في حق الرد وفي الجامع الصغير للصدر المشهور رر فلو ادعى انها مرتفعة
الحبيض عندا للبايع يسمع في الحال ولو اقام البينة انها مرتفعة الحبيض عندا للبايع لا يقبل لان الارتفاع لا يوقف عليه ولو اقام البينة انها كانت
مستحاضة عندا للبايع يقبل وان عجز عن اقامة البينة يحلف فيكفية التحليف قد تكرنا فلما اخبرت امرأة انها حبل وامرأة او اكثر منه لا حبل
بها صحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على نفق فلولا قال بليعن ان هذه المرأة ليست لها بصيرة فالتقاضى يختار من لها بصيرة
رجل رد عليه عبد يعيب بقضاء قاض باقرار او باباء يمين او بالبينة له ان يخاصم بايعة ولو رد عليه باقراره بغير فضل وان كان العيب
يحدث مثله في تلك المد لا ليس له ان يخاصم بايعة وان كان عيبا لا يحدث مثله في تلك المد كذلك في عامة الروايات وعلى قياس
ما ذكر في بعض روايات البيوع من الاصل له ان يخاصم بايعة وفي المتنق لورد المبيع المعيب قبل القبض يبيع قضاء كان للبايع ان يرد
بذلك العيب على البايع الاول وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل باع جارية وسلمها الى المشتري ثم وجدا المشتري بها عيبا فاراد ان
يردها على البايع كان للبايع ان لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم بالعيب لانه لو قبلها بغير قضاء لا يكون له ان يردها على بايعة نوع
منه وفي الاصل في كتاب الوكالة الوكيل بالبيع اذا رد عليه ببيع فقبل بغير قضاء لم يرد الموكل ان لا يحدث مثله لا يشك وان كان
لا يحدث مثله في حق الصغير وفي بيع الاصل ان كان عيبا لا يحدث مثله يكون رد على الموكل والصحيح هو الاول وان كان رد قبله
بقضاء ان كان العيب لا يحدث مثله في تلك المد فالرد عليه يكون رد على الموكل سواء رد عليه ببينة او باقراره وبكول وان كان
عيبا يحدث مثله ان كان الرد عليه بالبينة او بالنكول كذلك وان كان باقراره لم يرد الموكل ان لا يحدث مثله لا يشك وان كان
ان العيب كان عنده امرأة اشترت شيئا وقالت انار رسول زوجي اليك ولا تمن على وقال للبايع ان ابعت منك والثمن عليك فالتقوا
قولها وعلى البايع البينة واما الوكيل بالشراء له ان يرد بالعيب قبل ان يدفعه الى الامر استحسن انما كالمضارب ولو ادعى البايع رضاه لامر
لا يمين على الامر لانه ما جرى بينهما عقد ولا يحلف الوكيل لانه يدعى رضاه بغير وثاقام البينة على رضا الامر بطل الرد ولو اقر الوكيل
برضاه لامر جانا قراره في حقه ولزمته الجارية الا ان يرضى الامر بقوله او يقيم هو البينة على رضاه الامر الكل في الاصل وفي الزيادة
الموكل اذا وجب بالمشتري عيبا بعد ما مات الوكيل بالشراء فالموكل يرد بالعيب وتام هنا في فصل الوكالة بالشراء في انشاء الله
تعالى في شروحنا على المشتري لو وجد به عيبا له ان ياخذ الثمن من الوكيل فانقل الثمن اليه واذ انقل الى الموكل خذ منه فلو وكيل

بالشراء ولو وجد بالبائع عيبا قد سلمه إلى المولى لا يرد له إلا برضا المولى وكذلك الأجرة والاستقارة والمشتري من الوكيل يرد بالعيب على الوكيل بالبيع
وان وصل الثمن إلى المولى في الزيادة الوكيل بالشراء إذا وجد بالمشتري عيبا قبل قبض فانه رابيع عن العيب جاز ولزم الأصرفان كان
بعد القبض لم يرد له إلا ما روي عنه المولى إذا اشترى من عبده شيئا وهو ما دون مديون دينه استغفر أو نقدا ثم فوجده به
عيبا لا يرد عليه ولا على بايعه وهذا إذا كان الثمن منقودا فإن كان المولى ثم ينقد الثمن وقبض العبد ولم يقبض فوجده به عيبا له ان يرد
على العبدان كان الثمن من المنقود أو كيليا أو وزنيا بغير عينه لأنه يدفع بهذا الرد مطالبة المادون عن نفسه فإن كان من اللوض ملك
الرد وهذا إذا نقلا الثمن فإن لم يقبض ملك الرد مطلقا ويرد بخيار الردية والشرط وفي الفتاوى للقاضي إمام رجل باع نفسا بعد بيعه
بجارية ثم وجد بها عيبا كان للمولى أن يرد الجارية ويأخذ من العبد قيمة نفسه في قول أبي حنيفة رحمه الله يوسف بن قال محمد وهو قول
أبي حنيفة رحمه الله الأول يرجع بقيمة الجارية وعلى هذا الرجل إذا باع العبد من ماله ومات فورثه المشتري وجده به عيبا له الرد بالعيب في
النفق لقاضي حتى ينصب فيما عن الميت فيرد عليه ثم يرد هو على بايع المورث وسواء نقلا الثمن هو أو لا هو الصحيح ولو باع الوارث من مورثه فمات
مورثه فورثه البايع فوجده به عيبا ليس له أن يرد على أحد وهذا إذا لم يكن له ورثة سواء ولا يرجع بالنقصان أيضا من هذا الجنس
في المحيط رجل اشترى نفسه من ابنه الصغير عبدا وقبضه واشهد على ذلك ثم وجد به عيبا فأراد أن يرد له نفسه على ابنه ثم يرد لابنه
على بايعه ليس له ذلك لكن يسأل القاضي حتى يجعل لابنه الصغير خصما يرد عليه ثم يرد الأب لابنه على أن يرد له نفسه على ابنه ثم يرد لابنه
لو باع الأب من ابنه وفي الفتاوى العبد المادون إذا اشترى شيئا فوجده به عيبا وقد برأه البايع عن الثمن لا يرد بالعيب لو كان المشتري
حرًا كان بعد القبض كذلك قبل القبض يرد لأنه امتناع عن القبول وعلى هذا خيار الشوط والعيب إذا أبرأ بايعه من العيب
بعد ما وجد بالمشتري ثلثي بالبائع عيبا قبل الرد عليه صح حتى لو رد عليه هو لا يرد على بايعه رجل باع جارية والبايع يعلم بها العيب
فأراد المشتري ردها وسعه أن لا يأخذ حتى يقضى لقاضي عليه وكذا الوصي بالدين لو علم بالدين المشتري أنه ادعى أن جده وعامن
جده وسلب السابط منكسور والد الرد والمشتري قد رأى لنا والسابط أن كان الكسر وظاهر الحديث لو نظر إليه أنظر إليه لا يصدق
رجل اشترى جارية فوجدها عيبا فاصطلى أن يدفع البايع شيئا أو الجارية للمشتري جاز ولو اصطلى على أن يدفع المشتري
إليه شيئا أو الجارية للبايع ليحوز لأنه ربها إذا باعه منه بأقل من الثمن الذي اشتراه وقد كان نقلا الثمن كله وسيان في كتاب الصلح فانه
أن شاء الله تعالى لكل في الفتاوى في فتاوى البقائي لو اشترى شيئا له حمل مؤنة فقبضه فوجده به عيبا فودة فونة الرد على المشتري
وفي الفتاوى رجل اشترى عبدا بجارية وتقا بضا فوطي مشتري الجارية الجارية ثم رأى مشتري العبد ثم وجد عيبا ولو يرضه
فهو بالخيار أن شاء ضمن مشتري الجارية قيمة الجارية يوم قبضها مشتري الجارية وإن شاء أخذ الجارية وليس له أن يضمن
النقصان أن كانت بكرًا ولا العقرون كانت ثيبًا لأن الوطى حصل على ملكه رجلا لكل واحد منهما بايع فباعت أو تقبضا ثم وجد أحدهما
في البعير الذي اشتراه عيبا فمات في يده وقد مر من البعير الآخر فله الخيار ابتداء دمج بحصة العيب من البعير الآخر أن شاء رجع بحصة العيب من قيمته البعير
الأخر صحيحًا أو أخيرا لم يرض البعير الآخر في المنتهى رجل اشترى عبدا وتقا بضا وضمن له رجل عيبا فوجده عيبا فودة لأضمان عليه في قياس الجنيحة وهذا كذا
العبد وأنه لا يضمن لأضمان السرق أو العتاق فوجده مرققا أو حرا ضمن وكذا لو ضمن الجنون أو المعمر عليه فوجده كذا كذا رجع على الضامن بالثمن
ولو ما عند فقضى بنقصان العيب كان المشتري أن يرجع بذلك على الضامن بالثمن ولو ضمن له بحصة ما يجد فيه من العيب

من الثمن جاز عندنا ب حنيفة ر وافي يوسف ر ان رد رجم بالثمن كله وان حدث به عيب عنده رجم ب حصة العيب على البايع من كما
يرجم على البايع ولو قال قد ضمن لك ما لحقت في الثمن من عهد هذا العيب كان كذا لك اية عندنا ب حنيفة ر ان استحق ضمن
رجل قران امته ا بقت ثم وكل ك ل لا يبيعها ولم يبين انها بقية بنا عنها وكتم ثم علم واراد رها فانكر البايع ليس للمشتري ان يرد رها
باقرار الموكل لدفع الضرر عن الوكيل المسائل في التنقيح في الجامع الصغير رجل اشترى عبدا وقبضه وادعى عيابه لم يجبر على رد الثمن
حتى يحلف البايع او يقيم المدعى البينة على العيب يرد فان قال اشترى بالثمن فاشترى ب حنيفة ر على ر فم القرض يقول لقاضي الامان يدفع الثمن او يحلف البايع
و يدفع الثمن لم يرد ادعى خيال الوية ينفخ العقد بخر قوله جردت ولا حاجة الى القضاء فلا يجبر على رد الثمن في المحط في كل موضع ثبت للمشتري حتى لو
ان قال في حال البايع قد بطلت ان كان قبل القبض تنقض البيع قبل البايع ولم يقبل ان كان بعد القبض ان كان البايع فذلك ينقض البيعان لم ينقض
وان كان غير محضر من البايع ينقض البيع ان كان قبل لوان اشترى رتبه فباضا فوجها بضا فان ارد ان يرد رها فقول البايع ان كان قبل القبض ولو اشترى جاريته
وتباضا فوجها بضا عيابه فان ارد ان يرد رها فقول البايع بعثك هذه واخرى معها او قال المشتري بعثني هذا القول قول المشتري
الفصل السابع في خيار الروية وخيار الشرط والتعيين وفيه الخيار بسبب الاستحقاق والتفريق اما خيار
الشروط قال في الجامع الكبير في باب بيع الفاسد بخيار ثبت في بيع الفاسد كما ثبت في بيع الجائر وفي النوازل رجل باع من اخر شيئا
ومضى على ذلك ايام وقبض المشتري لم يبيع وقال البايع له انت بالخيار ثلاثة ايام له الخيار ثلاثة ايام وهو المختار ولو قال كنت بالخيار
فله الخيار اياما في المجلس اشترى رجل ثوبا من عبد بن علي ان البايع بالخيار فيهما وقبضهما ثم مات احداهما واستحق كايحوز العقد في الثاني
وان اجاز البايع والمشتري لان العقد ينقذه لان حصته من الثمن وانه غير معلوم رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام
ليس للبايع ان يطالبه بالثمن مالم يمض ثلاث في النوازل وفي الفتاوى لصغرى قبض الرهن لا ينوب عن قبض الاجارة **نوع**
رسته وفي الفتاوى في نوازل لصغرى لاكل والشرب واللبس والركوب رضا وتام مسئلة الركوب قد مر في تعيوب والاستخدام
مرارا لا يبطل الخيار وفي موضع اخر في الفتاوى لصغرى ايضا قال المرة الثانية بطل وفي المحيط باخر عبد علي انه بالخيار على ان يفله ويستخذه
جاز وهو خياره بخلاف لو باع على ان لا ياكل من ثمرة حيث لا يجوز لان المنفعة لا حصة لها من الثمن والتمر له حصة من الثمن
والوطى والمس بشهوة والنظر الى فرجها بشهوة رضي اند الاقرباين واما اذا نظرت الى فرجها بشهوة او قبضته بشهوة او مسته بشهوة
او اقر المشتري انها فعلته بشهوة لرسته الجارية وهذا قول في يوسف ر قاسه على قولنا ب حنيفة ر وعندهم ر لا يبطل الخيار ولو قبلها
المشتري وقال كان عن غير شهوة صدق في المنتقى من لاس كتاب البيوع وفي الفتاوى من له الخيار اذا راعا الجارية الى فراشه
لا يبطل خياره وفي الاصل للمشتري اذا رهن المشتري قبل الروية او اجرة او باعه على ان المشتري بالخيار فلهذا الاختيار ويطلب خيار
الروية ولو فاش الرهن او مضت مدة الاجارة او فسح المشتري البيع بالخيار لم يعد خيارا للروية ويرد بالعيب لما مر في الفصل المتقدم
اذا اراد المشتري في يد المشتري زيادة متصلة متولدة كالجمال السمن منع الرود لزم البيع والصبيغ والخياطة
وبناء الارض وغرس الاشجار غنيم الفخيم والولد والعقرو الثمر والدين يمتع الرود بالاجماع وغير المتولدة كالنكسب والفيل يمتع بالاجماع فان
اجاز البيع فانكسب والغلة للمشتري وان فسح فذلك عندنا ب حنيفة ر يكون للبايع واصل هذا ان الخيار في البيع
اذا كان لاحد محال ينقذه العقد في حق الحكم في حقه واما في حق الآخر فذلك عندنا ب حنيفة ر وعندنا منعقد وهي معروفة ولو

حمت الجارية عند المشتري ثم زال به بالخياريين وبطل الخيالان يخرج المشتري العبد يخرج الاجنبي وبوطيه ووطي الاجنبي المس
 شهوة والنظر وشهوة بطل الخياراتين ايضا في التجريد وفي افتادى رجل شتره رضاوله اكار فله مردها حتى زرعا اكار رضافات تركها
 عليه على الحالة المتقدمة ليس له ان يرد هاتفي الاجناس لوبيعت دار يجنيها فانها هابا لشفعه لا يبطل خيار الروية وبطل خيار الشوط
 وفي المنتقى لعرض على بيع لا يبطل خيار الروية وبطل خيار الشوط وفي المنتقى لعرض على البيع يعني ببايع الذي له الخيار اذا عرض البيع
 الذي باعه على بيع لم يكن رد البيع لان نقضه لا يجوز بغير محض من المشتري لكن يبطل خياره واصل هذا ان من باع عبدا على انه
 بالخيار ثلاثة ايام وقال في ثلاث رددته بغير محض من المشتري لم يكن نقضا وهو قول محمد وعندنا في يوسف صح النقض فالمراد
 من المحض العلم وعلى هذا الاجارة الطويلة اذا قسم احد هاتفي مدة الخيار هل يشترط حضرة صاحبه على المختلف غير ان المشاء
 اخذنا وبقول بي يوسف في الاجارة الطويلة رجل اشترى كتابا على ان بالخيار ثلاثة ايام ثم انتسخ من الكتاب نفسه لا يبطل خياره الا
 يرى انه لو كتب من كتاب رجل هو موضوع مبسوط ولم يرفعه لا يصير به غاصبا ولا يضمن وان قلب او راقه لا يرى ان نسجا واشترى
 دريا جاتم ان به بسطه وجعل ينظر الى نقوشه وصوره ونسج مثل ذلك لا يبطل خياره فلو انه ورس منه ولم يكتب منه يبطل خياره ولو
 انتسخ غيره لا يبطل خياره قال الفقيه ابو الليث ولو قال قائل بان الخيار لا يبطل بالدراسة يبطل بالانتساخ منه كان يحصل لان
 في الدراسة امتحان النظر الى صحته فصار كاستخدام العبد والامة اما انكسابة فليست عمال قال ربه ياخذ وفي الفتاوى بصري رجل اشترى
 عبدا على ان البايع بالخيار فغصب البايع من يده المشتري لا يكون رضا بسقوط الخيار لما عرفت في خيار الروية وفي التجريد
 لو اشترى مكلا او موزنا من جنس واحد في عاء واحد او عية بعد ما راي بعضه فليس له خيار الروية وان كان مختلفا فهو على
 خياره فكذلك العبد والقياب وكذا الجوز والبيض في المنتقى في لكم خيار الروية حتى يرى من كل نوع منه شيئا وفي الخيل روية البعض روية
 الكل في المنتقى عن محمد اذا راي عنب كرم فله الخيار حتى يرى من كل نوع شيئا وفي الاصل في الدار روية الخارج تبطل لخياره يعني اذا
 راي الجدار وفي مختصر القدامى روية محض الدار لازم وروية المطبخ والحجرة والاصطبل وبيت الخلد ليس بشوط قال روية
 صاهو المقصود من الدار شرط في الفتوى كالبيت الصفي والشتوى ولو كان في الدار بيتان من الصفي في الشوى يشترط روية احدهما
 من الشوى روية احدهما من الصفي روية الحجرة ليس بشوط الا اذا كان هناك بيت مقصود كبيت الطابق وفي بيت الغلة
 يفي بجواب الروية انه يكفي روية الجدار خارج البيت وفي الاجناس اذا اشترى شيئا قد راي قبل ذلك بمدة ان تغير ذلك الشئ
 له الخيار ولو ادعى المشتري انه تغير وانكر البايع لا يصدق والقول قول البايع وفي شرح الطحاوي ولو اختلفا في الروية قال البايع انه
 راي قبل شراؤه انكر المشتري لقول قول المشتري مع يمينه وفي الفتاوى لو اقر قبض المشتري ثم قال بعد ذلك لما رجمي
 المشتري كالمصدق وقيل لو اشترى شيئا معيبا في الارض كالحجر والبصل والثوم والشحم والفجل ان باع قبل ان يثبت او بعد ما ثبت بان لا يلزم حوجه تحت
 الارض كعجوة البعير وان باع بعد ثبت نباتا بغير حوجه تحت الارض كعجوة البعير فان حطم البعض هل يثبت له الخيل حتى اذا وضى يلزم البيع في الكل فهذا
 على جهين اما ان كان البعير الغيب بحال يكال ويوزن بعد القلع بالحجر والبصل والزعفران والثوم او باع عنده الفجل ان كان البعير مما يكال ويوزن
 لا يخلو اما ان قلع البايع والمشتري باذن البائع وكان المقايح مما يدخل تحت الكيل او قلع المشتري بغير اذن البائع ان قلع البائع او المشتري
 باذنه ثبت له الخيار حتى لو وضى به يلزم البيع في الكل مع اذ ان روية بعض المكيل والموزن كروية الكل وان قلع المشتري بغير اذن البايع

ان كان المقلوع شيئا له ثمن بطل خياره حتى لم يكن له ان يرد رضى بالمقلوع او لم يرض جدي في ناحية اخرى من الاصل اقل منها او لم
يجد فيها شيئا لان بالنقل صار المقلوع مبيعاً لانه كان حيا يمو وبطل نقله صار من الموات لا يمو والعيب المحاصل في يد المشتري
يمنع الرد بخيار الروية الا اذا كان المقلوع شيئا لا ثمن له فحينئذ وجوده وعدمه بمنزلة واحدة وان كان المبيع يباع عند ان قلعه
البائع والمشتري باذنه له الخيار حتى لو رضى به لا يلزم البائع في كل حال لانه قد يرضى به او لم يرض به او لم يرض به او لم يرض به
المكيل والموزون لما ذكرنا وان قلعه المشتري بغير اذن البائع بطل خياره حتى لم يكن له ان يرد رضى به او لم يرض به او لم يرض به او لم يرض به
البائع والمشتري في النقل قال المشتري خاف ان قلعه لا يصح لي ولا قدر على الرد وقال البائع لو قلعه عسى لا ترضى فتطرح انسان
بقلمه وان تشا حاضرا القاضي بينهما ولو اشترى دهن في قارورة فنظر الى القارورة ولم يصب الدهن على احتة او على صبعه
فهذا ليس بروية عندنا ليجنبه ربه ولو اشترى ناعجة مسك واخره مسك منها ليس له ان يرد هذا بخيار الروية ولا بخيار العيب فان لم يكن
في الاخراج ضرر يريد بالخيارين لو اشترى جبة مبطنة قرأى بطانتها له الخيار سواء كانت البطانة مقصودة بان كان عليه افر او لم يكن
الا اذا كانت الظهارة غير مقصودة بان كانت حقيرة وبروية الظهارة يبطل الخيار الا اذا كانت البطانة مقصودة بان كان عليه افر او
وفي البطانين في البساط اذا رأى ظهرها ولم يرد وجهها له الخيار وفي الفتاوى انصغرى وفي شاة المعينة لا بد من النظر الى ضررها
وفي تجريد في شاة اللحم لا بد من المس في الاجناس في الدابة اذا رأى عنقها او فخنها او ساقيها او جنبها ليس له خيار الروية ولو سار
حافرها او ناصيتها او ثنيها فليسست بروية وفي الدابة اذا رأى وجه الدابة او مؤخرها ليس له خيار الروية ولا مشكل في بني ادم
لو نظر الى اعضائه كلها له خيار الروية ما لم ينظر الى الوجه ولو نظر الى الوجه لم ينظر الى شيء سواه بطل خيار
الروية في فتاوى نسفى لو اشترى مكنع وقد ربط وجوه الكاعب الى وجوها ونظر المشتري الى ظهورها لا يبطل خيار الروية ولو نظر
الى وجهها ولم ينظر الى لصوم يبطل لان الصوم تبع والوجه اصل وفي الاصل رأى جارية عند رجل فساوم بهها ولم يشترها ثم
لدى بعد ذلك بمداقيبيها واشترىها منه متنبية ولم يعلم انها هي التي لها فله الخيار لعدم الرضا ولو نظر الى جراب هوى وقببه
ورأى كله ثم قطع صاحب الجراب ثوبا منه ثم باع الباقي منه وقلاه خبره لكنه لا يعرف ذلك الثوب بعينه له الخيار ولو له ثوبين في يد
فله ان يرد واحد في ثوب وباعه له الخيار ولو لفهما باعهما منه هذان بعشرة وهذا بعشرين له الخيار لانه عسى ان جعل اعل الثمين
لا يرد اهما ولو باعهما بثمن واحد لا خيار له جنس اخر وفي تجريد خيار الروية غير موقت وفي شور الطحاوي الرد بخيار الروية
فمن قبل القبض وبطل ولا حاجة الى قضاء القاضي لا الى رضى البائع ولكن يشترط حضوره البائع خلافا لابن يوسف نعم وانما ثبت
خيار الروية في كل عقد يحتل الفسخ كالاجارة والصبر عن دعوى المال والقسمة والشراء ولا يثبت في عقد لا ينضم كالمهر
وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم العمد والقصاص وكلا الخيارين لا يورث وفي المنتقى ليس في الداهم
والدات ان خيار الروية رجل اشترى ردة رندنجي وقطعه نيل ثرا اسر اذ ان يرد النيل وحدة او الزندنجي
وحدة بخيار الروية ان بين ثمن كل واحد منهما له ذلك لانه لما بين ثمن كل واحد منهما صار كل واحد منهما مبيعاً عليهما
وما يتصل بهذا الخيار بسبب الاستحقاق والتغير يجعل المشتري عبدين فاذا اهداهما للبائع ان علم المشتري وقت
الشراء لزمه البائع في الواحد بحصته وان لم يعلم المشتري وقت الشراء ثم علم ان علم قبل القبض له الخيار حتى ينقض البيع كله

كيد يؤول الى تفريق الصفقة وان علم بعد القبض لا خيار له وهذا اذا لم يجوز لك الغير فان اجاز لا خيار له وفي صحيح الفتاوى سرجان
اشترى عبدا فاستحق نصف العبد قبل القبض فهاها الخيار ان شاء اخذ النصف العبد بنصف الثمن ان شاء تركه وان اجاز
احدهما اخذه اخذ بغير الثمن ليس للاخر ردة عند ايجبة وكذا اشترى عشرة اقفة خطبة بعينها فاستحققت خمسة منها قبل
القبض خير لتفريق الصفقة وبعد القبض لا خيار له وفي العبد الواحد التوب لو احل اذا استحق بعضه له الخيل في وما بقي قبل
القبض بعد تحلل اشترى محمد داود كرحه وذكوانه كذا اجريا او قفلا مكائيل بن فسمها فوجدها انقص في الجربا وفي
البذر ما اشترى فالخيار للشترى في الاخذ بكل الثمن وفي الترك وان وجدها اكثر في الجربا او في البذر ما اشترى فهو للشترى
ولا خيار له وكذا لو اشترى محمد داود على ان فيه خمسة من الكروم وبين الحد فوجد الحد ذلك لكن عدد الكروم انقص او اشترى
حنطة جهازا وقد اهاولم يقبضها حتى جفت ونقصت لا خيار له وفي الرطب اذا صار تمرا قبل القبض له الخيار لتغير الاسم الكل
في الفتاوى وكذا اشترى ارضا وهي في مزارعة الغير وقد كرتا في فضل ما يجوز البذر ولو اشترى محمد داود ارضا هو في اجارة الغير ورهنا
له الخيل وسياتي تمامه في كتاب الاجارات ان شاء الله تعالى **الفصل الثامن في بيع الاب والام والوصى**
مال الصغير وفي الزيادات لا يجوز بيع الانسان من نفسه ولا شراؤه من نفسه الا الوالد فانه اذا اشترى مال ولده
الصغير بمثل قيمته او باقل قد ما يتغابن الناس فيه يجوز في ظاهر الرواية ويكون اصلا في حق نفسه نائبا عن الصغير حتى ان
بلغ الصغير كانت العدة على الصغير وعن ايجبة رحمه الله انه لا يجوز الا بمثل القيمة ولم يحل الفبن اليسير من الاب في تصرفه
مع نفسه بخلاف تصرفه مع الاجانب وعلى ظاهر الرواية يحل الفبن في الوجهين وقيل اذا باع ماله من اجنبى فبلغ الصغير
كانت العدة على الاب وفي التجريد الحد كالاب عند عدم الاب وقبض الاب ينوب عن قبض الصغير اذا وهب منه شيئا وفي
الجامع الكبير ثم في البيع يكفى باحد لشطرين بعت مالى من فلان من ابني فلان ولا حاجة الى ان يقول شترت فلو لزم الاب الثمن
بشرائه شيئا من ولده لا يبرأ منه حتى ينصب القاضي كيلا يقبضه للصغير ثم بعد ما قبضه يامر القاضى بالرد على الاب فيكون
في يده ودية عن ابنه ولو باع داره منه وهو فيها ساكن لا يصير الابن قابضا حتى يفرغها الاب كذا الوبايع الاب جبة من ابنه او
خاتما وهذا لا يصير الابن قابضا ويكون اصليا في نفسه نائبا عن الصغير حتى لو بلغ الصغير كانت العدة على الاب في الاجانب
الاب اذا وكل جلا يبيع ماله من ابنه الصغير او بالشرء منه ففعل لا يجوز الا اذا كان الاب حاضرا وقيل لان لا يقوم مقام الاب
من كل وجه ولو باع الاب مال احل لابنين من الاخر جاز بان يقول بعت عبد ابني فلان واذا بلغا فالعدة عليها هو الصغير ولو
وكل حتى فعل لا يجوز الا اذا وكل جلين الكل في الزيادات ولو باع الوصى مال احد اليتيمين على الاخر لا يجوز ولو باع احل الوصيين
مال اليتيم من الوصى الاخر لا يجوز في قول ايجبة ويجوز في قول ابى يوسف الكل في الزيادات وفي الفتاوى اذا باع الاب بضعته
او عقلا لابنه الصغير بمثل القيمة من غيره ان كان الاب محمود او مستورا يجوز ولو كبر الابن ليس له ان ينقض بيعه ولو كان الاب
فسقا لا يجوز هو المختار ان باع العقلا حتى لو كبر الابن له ان ينقضه الا اذا كان خيرا للصغير بان باع ماسوى العقار من المنقولة
فيه روايتان في رواية يجوز ويؤخذ منه ويوضع على يدي عدل في رواية لا يجوز قال صدق الشهيد هو المختار وفي المتن عن
محمد بيع الاب لمفسد جائز ويؤخذ الثمن منه ويوضع على يدي عدل من غير فضل بين العقلا والمنقول وفي الفتاوى لنفسه الاب

اذا باع مال له الصغير ثم ادعى ان فيه غيبا فاحشا لا يسمع وفي شرح الطحاوى في كتاب الوكالة ده نيم يسير في الحيوان واكثر من ذلك
 فاحش في العروض ده يارده وفي العقار ده وازده وفي الفتاوى لصغرى هذا اذا كان شيئا له قيمة معلومة كالعبد وغو اما
 في الخبز والعلم فالوكيل بالشراء اذا ادعى في ذلك قل اوكثر لا ينفذ على الموكل الا بالذات باع مال الصغير وسلم قبل استيفاء الثمن
 لا يملك استرداد المبيع بحسب استيفاء الثمن بخلاف تسليم الصغيرة قبل خذ الصداق على ما مر في كتاب النكاح في فصل نكاح
 الصغير والصغيرة وفي الاجناس الاب اذا اشترى خادما لابنه الصغير ونقلا الثمن لا يرجع عليه الا اذا شهد انه اشتراه ليرجع
 عليه وان لم ينفذ الثمن حتى مات ولم يكن اشهدا خذ من ماله ولا يرجع عليه ببقية الورثة واختلفت الروايات في اعتبار وقت
 الاشهاد في بعضها يعتبر وقت الشراء وفي بعضها وقت نقلا الثمن في الوصي يرجع اشهدا ولم يشهد في المحيط عن محمد
 اذا لم يشهد الاب له الرجوع فيما بينه وبين الله تعالى في الفتاوى الصغرى الاب اذا اشترى الطعام للصغير من مال نفسه و
 للصغير مال يصير مستعرا استعسانا وفي المحيط في المنتقى عن ابى يوسف ان ما اشتراه الاب ان كان شيئا يجبر الاب عليه بان كان
 المشتري طعاما او كسفا وللصغير مال لا يرجع ان كان المشتري دارا او ضياعا ان كان الاب اشهدا وقت الشراء على ان يرجع له ان يرجع
 فان لم يشهد لا يرجع الاب اذا باع عقارا صلبا او ماله لاجل نفسه ذكرنا في النفقات اما بيع الام في الفتاوى امرارة اشترى ولد
 الصغير ضيعة من ماله او قدر الشراء للام وليس لها ان يمنع الضيعة من الولد لانها يصير واهبة للولد وقابضة لاجل قل
 وفيه اشكال جوابه تاتي في كتاب الهبة ان شاء الله تعالى لو اشترى لولدها الصغير على ان لا يرجع عليه بالثمن هذا بمنزلة الهبة
 امرارة دفعت الف درهم الى رجل امرته ان يشتري هذا الدار لابنها الصغير وللصغير اب حتى فاشترى الرجل الدار فاجاز اب
 الصغير البيع فالدار للشري والاجازة باطلة لان هذا شراء الفضولي انه لا يتوقف على ما ياتي في فضل الوكالة بالشراء
 ان شاء الله تعالى دار رجل له امرأة وبنيها ابن صغير فقالت المرأة اشتريت منك هذا الدار لابننا بماله ولو قال الاب بعثها
 يجوز وهذا اذن من الاب وكذا لو كانت الدار مشتركة بين الاب والابن فقالت ابنا جوز لان الصفقة واحدة وكان الاب ذاك لها
 بشراء النصيبين واما بيع الوصي في الزيادة بيع الوصي مال الصبي من نفسه ان كان فيه نفع ظاهر يجوز وتفسيره في ادب
 القاضى للخصم ان يبيع الوصي ما يسلمى عشرة بتسعة او ثمانية او يشترى ما يساوى تسعة بعشرة في نظم الزرع يسى هذا في
 وصى الاب ام الوصي القاضى لا يملك ذلك لانه **كسب** والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا من لا يقبل شهادته له
 فالقاضى اذا باع مال لیتيم من نفسه او اشترى ماله لا يجوز وفي الفتاوى الوصي اذا املا انسان ان يشتري له شيئا من الیتيم
 فاشتراه له لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى لنفسه والنفع ظاهر للصبي لما ذون اذا باع مال نفسه من الوصي فهو كبيع الوصي نفسه
 القاضى اذا اشترى من الوصي مال لیتيم جاز وان كان القاضى جعله وصيا لان الوصي تابع عن الیتيم لا عن القاضى في الافضية
 لو باع الوصي التركة من غيره هذا على ثلاثة اوجه اما ان يكون الورثة كلهم صفارا او الكل كبارا او مختلطين صفارا وكبارا
 فان كانت الكل صفارا فانه يبيع كل شئ من التركة ضياعا كان او عقارا او عرضا سواء كانوا احرارا او غيبا على الميت دين
 او لا لكن انما يبيع بمثل القيمة او ما يتعاقب الناس في مثله قال شمس الائمة الحلواني في شرح ادب القاضى للخصم هذا جواب
 السلف وجواب المتأخرين انه انما يجوز بيع العقار باحدى الشرائط الثلاث اما ان يرغب المشتري بضعف قيمته عشرة عشر

او للصغير حاجة الى ثمنها او على الميت دين لا وفاء له الا بهذا ولو كانت الورثة كلهم كبارا ان كانوا حضورا ولا دين على الميت لا يملك الوصي التصرف في التركة اصلا لكن تقاضى دين الميت ويقبض يد فخر الى الورثة وان كان على الميت دين ان كان محيطا بالتركة اجمعوا انه يبيع كل التركة وان لم يكن مستغفرا يبيع بقدر الدين بالاجماع وفيما زاد على الدين يبيع ايضا عندا بخيفة وعندا لا يبيع وان لم يكن في التركة دين لكن الميت اوصى بوصايا ان كانت الوصية في الثلث او دونه انفذها وان كانت اكثر من الثلث انفذ بقية الثلث وما بقي للورثة فلواراد ان يبيع شيئا من التركة لتنفيذ الوصية اجمعوا انه يبيع بقدر الوصية وما زاد على الوصية على ذكرنا من الخلاف وهذا لما يقضى لورثة الدين ولم ينفذ والوصية من خالص ملكهم اما اذا فعلوا لم يبق للوصي كاية بيع التركة اصلا وفي المنتقى اذا كان على الميت دين فبيع العقار جائز كالمنقول عندا بخيفة وعندا ابى يوسف ان ترك الميت من العروض ما فيه وفاء بدينه فبيع الوصي العقار باطل ان كانت الورثة غيبا وحدثا عن محمد ثلاثة ايام فان لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقول لا يبيع العقار وخيف هلاك العقار اختلف المشائخ رحمهم الله فيه والاصح انه لا يملك بيعها وان كانت التركة مشغولة بالدين في العرض يبيعها مطلقا بقدر الدين والزيادة على الدين وفي العقار قد ذكرنا ان كانت الورثة بعضهم صفارا وبعضهم كبارا ان كان الكبار غيبا والتركة خالية عن الدين او عن الوصية فانه يبيع المنقول من العقار يبيع حصة الصفار وهل يبيع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف وان كانت التركة مشغولة بالوصية او بالدين ان كان مستغفرا بالدين يبيع العقار والمنقول بالاجماع وان كانت غير مستغفورة يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول بالاجماع وهل يبيع الزيادة على الدين على ما ذكرنا من الخلاف وان كان الكبار حضورا ان كانت التركة خالية يبيع حصة الصفار من العقار والمنقول بالاجماع وهل يبيع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف وان كانت التركة مشغولة بالدين ان كان مستغفرا يبيع الكل وان كان غير مستغفوق يبيع بقدر الدين وفي الزيادة على ما ذكرنا من الخلاف واصل هذا ان استغفوق الدين يبيع ملك الورثة وفي الزيادات في كتاب الملاذ في فوائد شمس الاسلام محمود الا وزجدي اذا باع الوصي مال لصبي لينفق ثمنه على نفسه يجوز ويضمن قيمته وفي فتاوى الفضلي الوصي والمنقول اذا باع شيئا اكثر من قيمته ثم اقال لا يصح وفي المنتقى من ووكيل او عبد ملاذون اشترى اخذ عبد ابالف درهم وقيمة ثلاثة الاف درهم ثم وجد به عيبا ليس له ان يرده بالعيب **الفصل التاسع في الوكالة بالشراء وفيه شراء الفضولي** وفي الاصل الوكالة بالشراء ان نوى عندا لشراء الشراء لنفسه فالشراء له وان نوى للامرفله ذلك وان اختلفا يحكم النقذان نقذ من مال نفسه فله ذلك وان نقذ من مال الامرفه وللأمروان اتفاقا انه لم يحضره النية عندا ابى يوسف يحكم النقذ عند محمد للوكيل قول ابى حنيفة كقول ابى يوسف ذكره مشائخنا ومشائخ عراق رحمهم الله جعلوا قوله مع قول محمد وهذا اذا اطلق العقلا طلاقا اما اذا اضاف الى درهم الموكل به قوله وان اضاف الى درهم نفسه يكون له وهذا اذا اكل الوكيل بشراء شيء بغير عينه فان وكله بشراء عبد بعينه فخرج الوكيل من عندا واشهد انه يشتره لنفسه او وكل اخرا بشراءه فاشتراه له فقوله الاول انما يملك الشراء لنفسه اذا اشترى من الذي وكله به او بخلافه جنس ما وكله به رجل عطي جلا عشر قدر درهم ليشتري بها طعاما ففعل ولم ينقد حاجته دفع الطعام الى امرئ فانفق العشرة في حاجته ثم نقذ غير حاجتنا اذا اشترى بدنانير غيرهما ثم نقذ ما نذر الموكل فانطعم للوكيل تمام هذه مع اخواتها تاتي في كتاب الوكالة في فصل الوكالة بالبيع ان شاء الله تعالى في ما اشترى طعاما بدنانير الى رجل نوى الشراء للموكل

لم يصدق ولم يلزم الأمر ولو اشترى حالا ونوى تلك الدارهم صرحوا ونقد بعد ذلك تلك الدار نيزا وغيره لا يضره كما الواضحة والعقد
الى تلك الدار نيزا وكذا كل واحد بشراء عبد من كل واحد منهما اجنبه ثمنه مثل الذي سماه الآخر دفعا اليه الترخيص
على تلك الصفة القول قوله انه اشتراه فلان ولو هلك يهلك على الذي سماه لان ما في ضميره لا يعرف غيره ولو كان الثمنان مختلفين
لا حد هما درهم ولا خرد فلان فقال اشتريت بكذا درهم فلان يعني صاحب الدار نيزا فهو الوكيل لان ما كان ثمنه درهم لم يشتره وما
اشترى له لم يوافق في ثمنه رجل قال اخر اشترى عبدى هذا من فلان فاشتراه منه ان علم فلان بالامر جازوا الا فلا تكن اقل في الزيادة
وفي كفاية الاصل قال جاز ولم يشترط العلم من اصحابنا من قال تاويله اذا علم ولو قال اهل السوق بابي عبدى هذا صار اذونا
وان لم يعلم العبد لو قال لا خريم عبدى من ابني هذا ان علم الابن صار اذونا والا فلا وتوا وصلى خرو هو لم يعلم به يصير وصيا
استحسانا في الزيادات في باب بيع الاصل اذا تعيب المشتري قبل قبض غير الوكيل ان شاء رضى به وان شاء رده سواء كان
العيب يسيرا او فاحشا ان رضى ان كان يسيرا ينفذ على الموكل وان كان فاحشا ينفذ على الوكيل كما يفوت به جنس
المنفعة كالعمى قطع اليدين فاحش قطع احدى اليدين والعور يسير وتولت الوكيل قبل الرد بالعيب الموكل ان يرد بالعيب
وقد ذكرنا في فصل العيوب تمامه الوكيل بالشراء اذا اخذ سلعة على سوم الشراء وسميا الثمن فادارها الموكل فلم يرض بها الموكل
وردها على الوكيل فملك ضمن الوكيل قيمة السلعة للبايع بعد ذلك ان امره الموكل بالاخذ على وجه السوم يرجع على الموكل بما ضمن
وان لم يأمر به لا يرجع المسائل في الفتاوى وفي سبوع الاصل في باب الوكالة في السلم الوكيل بالسلم يقبض السلم فيه وكذا الوكيل
بالشراء والوكيل هو المطالب برأس المال الثمن ان شاء اخذ من الموكل اداة الى الطالب وان شاء ادى من ماله ثم يرجع على
الموكل لا يكون متبرعا وان هلك عند لا يضمن له ان يجبه من الموكل حتى يقبض حقه عند اصحابنا الثلاثة رحمهم الله فلو هلك
في يد بعد ما حبس يهلك هلاك الرهن عند ي يوسف وعند محمد يهلك هلاك البيع وقول يحنيفة مع محمد في بعض المنع في
اخر النوازل في باب تنبيه المجيب رجل كل شراء شئ ولم يدفع الثمن اليه فاشترى الوكيل قبض الامر في غير المصر الذي فيه
العبد طلب الثمن فقال الامر لا دفع الثمن ما لم تسلم العبد الى ان طلب الامر قبل هذا التسليم العبد من المأمور والعبد
محصر قهما الى المأمور ان يدفع حتى يقبض الثمن فلا امر ان لا يدفع حتى يحضر العبد لانه امتنع عن تسليم العبد حال حضرة
فلا امر ان يمنع الثمن حال غيبت وان لم يطلب الامر فليس له ان يمنع عن دفع الثمن لان الثمن صادر مينا في ممة الامر هذا في باب
تنبيه المجيب للفضل واذا كان عليه بردعة دون الاكاف دخلت البردعة فقط وعلة القائل يفترق بين الدابة والفلان فتدخل الشيا
مثله وان لم يكن عليه وما يتصل بهذا **شراء الفضولي** في الفتاوى الصغرى الفضولي اذا اشترى شيئا لغيره هلك
على وجه ان قال لبايع بعت هذا من فلان وقال الفضولي قبلت واشتريت فلان او لم يقل فلان يتوقف وتو قال بعت منك
فقال الفضولي اشتريت او قبلت فلان لا يتوقف وينفذ عليه بالاتفاق وتو قال الفضولي اشتريت هذا فلان فقال لبايع بعت
منك الا حرا لا يتوقف بل خلاف وتو قال لبايع بعت منك هذا لاجل فلان فقال للمشتري اشتريت او قبلت او قال المشتري
اشتريت هذا لاجل فلان قال الباي بعت لا يتوقف وينفذ بالاتفاق وفي الزيادات لو قال الفضولي اشتريت هذا فلان على انه
بالخيار ثلاثة ايام يتوقف بخلاف الشراء فلان بغير خيار الفضولي يملك نقض الشراء والبيع الموقوف بخلاف النكاح كذا لو

الفضل قبل الاجازة انفسه والله اعلم **الفصل العاشر في الوكالة في البيع** وفي الزيادات الوكيل بالبيع انما يملك البيع بالعرض عند أبي حنيفة اذا باع بمثل قيمة او بما يتغابن الناس فمثله مع ذلك ينظر ان كان وكل ببيع عبد بعينه فباعه بعبد بغير عينه لا يجوز كما لو باع الموكل ولو باعه بعبد بعينه ان كانت قيمته مثل قيمة العبد المبيع او اقل قدر ما يتغابن الناس جاز وان كان قد لا يتغابن الناس لا يجوز بالاجماع هو الاصول ان كل واحد منهما مشتري بالمقابلة وكذلك لو باعه بعشرة الثواب هروية لا يحل الغبن الفاحش سواء كانت الاثواب بعينها او بغير عينها ولو باعه وكيل او موزون بعينه فذلك وبغير عينه اختلفوا فيه على قولين بحقيقة والاحكام كالبيع وفي النوازل حل دفعه الى خرم لا يبيعه في بلد اخر فذهب وباع بعضه بالنقد وبعضه بالنسيئة فلما حل الاجل جمع بعض الثمن على الناس بحجر الوكيل على ان يوكل بب المال اما بشهادة عدل يخرجون الى تلك البلدة او ياخذ كتاب القاضي الى تلك البلدة يتبعه عنده بضائع الناس امروه ببيعها فباعها من رجل ثمن مسمى وسلمها اليه ثم عمل الثمن من ماله الى اصحابها على ان يصرف اثمانها الى نفسه اذا قبضها فافلس المشتري قبل قبض الثمن في ثبوت ما عليه فليست ان يسترد الى اصحاب البضائع لانه اعطى بشروط الرجوع وفي الفتاوى للقاضي الامام دلال باع شيئا داخل في كايته ثم استحق المبيع على المشتري او رد بعيب بقضائه او بغيره لا يسترد الكلاية وان انفسخ البيع لانه فان انفسخ البيع لا تبين ان البيع لم يكن فلا يبطل عمله رجل قال لغريمه اشترى جارية فلان فلم يقل المامور نعم ولا قال لا حتى هب واشترى قالوا ان قال وقت الشراء اشهد اني اشتريتها فلان يعني الامر فحق الامر لانه وجد منه ما يدل على قبول الوكالة وان قال اشهد اني اشتريتها لنفسى فحق المشتري لانه وجد منه ما يدل على التوكيل ان لم يقل شيئا فاشترى وقال بغير ذلك اشتريتها لامر فان كانت المجاورة قائمة لم يحدث بها عيب كان مصداقها قال ان كانت المجاورة قد هلك او حدث بها عيب لا يصدق لانه منهم رجل بعث اغناما الى بئاع ليبيعها فباعها في الخطيرة من رجل مات البئاع وترك وارثا فطالب صاحب الاغنام المشتري بالثمن فزعم المشتري انه نقلا لثمن للبائع ليس بصاحب الاغنام ان يطالب وارث البئاع فاما ثبت قبض البئاع الثمن ليس له ان يطالب المشتري لا باصروا ولا بصح لبيع لان البئاع كان وكيل بالبيع والوكيل بالبيع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى حقه وان لم يكن له وصي يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيا ولا يكون حتى القبض للموكل ونظير هذا ما ذكر في الاصل حل المتفاوضين اذا باع شيئا من المتفاوضة ولم يقبض الثمن حتى مات او مضى الى حل كان حق قبض الثمن الى حقه لان حقه الانسان بعد موته بمنزلة وكيله في حيوته ولو كان البائع وكل جلا يقبض الثمن في حيوته كان حق قبض الثمن الى وكيله لا الى موكله فلا يصدق المشتري على نقلا لثمن الابينة وفي النوازل الوكيل بالبيع في بلد اخر ويحتمل لدر اهم اليه اذا باع وحمل لدر اهم من تلك البلدة وجعلها في برذعة الحمار ونزل في رباط مع القافلة فسرقت الحمار مع البرذعة والدر اهم وقد حمل بغير اجر لا يضمن وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل دفع الى رجل شيئا لبيعه ورفعه ثمنه الى زيد فحجاء صاحبه المال يطلب الثمن من زيد فقال لا يد له يد فرفعه البائع الى الثمن فقال البائع بعث ودفع الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان البائع باعيا بغير اجر كان القول قول الاضامن عليه وان كان باعيا باجر فذلك في قول أبي حنيفة خلافا لصاحبيه لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان امانة عند البائع عند أبي حنيفة لان عنده الاجرة المشتركة امين فذلك في قول المتزوج الاضامن على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه رجل فاب امر تليذه ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع وامسك الثمن عنده حتى هلك لا يضمن الوكيل بالبيع

إذا باع وسلو المبيع قبل قبض الثمن لا يضمن إن قال له الموكل لا تدفع العبد قبل قبض الثمن لأنه من حقوق العقد لو كمل بالبيع إذا لم يلزم
إلى المستام لينذهب به إلى بيته ويعرضه على هذه ضناع في يده لا يضمن استحساناً وقي القياس يضمن قال الصلح الشهيد وعليه
الفتوى المسائل في الفتاوى إذا قال الرجل في كلفي فلان بالبيع وإن لا انقص من عشر ثم باع بتسعة تلت في كتاب الخطر والباحة الوكيل
بالبيع إذا باع الدابة وأخذ العبد على عوضا عن الدابة فحصل له على الموكل لا تولى أنه لو هلك في يده الوكيل يعاد
على الموكل للموكل أخذ العبد على كفاي لا ابتداء له أن يبيعه بالعرض في الفتاوى للقاضي كالمأمور والوكيل بالشراء بالإنهم إذا اشترى
بالعرض لا يلزم الموكل **الفصل الحادي عشر في الاختلاف** وفي الجملة الصغير رجل اشترى عبدين وقبضهما فمات
أحدهما ثم اختلفا في الثمن قول لمشتري مع البين إلا أن يشاء البايع أن يأخذ من ثمن الميت شيئاً وأصل المسئلة
لأن المتبايعين إذا اختلفا في الثمن أنه دراهم أو دنانير أو في قده أنه الف أو الفان أو في صفته أنه صحاح أو جباد أو زبوف أو مكسرة
حال قيام السلعة وجب التحالف بالحديث قبل قبض بعده وإذا هلك السلعة بعد القبض لم يجب التحالف ويجلف المشتري
عند يحنيفة وابي يوسف ولو كان المبيع شيئاً في ذلك أحداهما لم يتحلفا أصلاً عند يحنيفة فالقول قول المشتري مع البين والمسئلة
طويلة وفي الزيادات في كتاب البيوع إذا كان المشتري خيار الروية أو خيار العيب أو خيار الشرط لا يتحلفان وفي الفتاوى رجل اشترى
عبداً فمات أحدهما البايع والمشتري في الثمن فقال البايع إن كنت بعت إلا بالف درهم فهو حر وقال المشتري إن كنت اشتريته إلا
بثمانية فهو حر بالبيع كلام ولا يعتق العبد يلزم من الثمن ما أقرب المشتري لأنه يتكر الزيادة لأن البايع أقران العبد قد عتق فلا يمكن
نقصه بعد العتق ولا يعتق لأنه منكر العتق وفي الزيادات في باب ما يقربه المشتري فيرجع بالثمن مالا فلا يرجع عبد معروف لرجل في
يد آخر فباعه رجل ثم قال البايع بعت بغير امره وأقام البينة على إقرار المشتري أنه باعه بغير امره لا يقبل المتناقض في أورد
أن يحلفه على ذلك ليس له ذلك وكذلك لو كان المشتري هو الذي يدعى فساد العقد والبايع وأصل هذا أن من سعى في نقص
ماتمه لا يعتبر إلا في موضعين أحدهما رجل اشترى عبداً وقبضه ونقد الثمن ثم ادعى أن البايع باعه قبل ذلك من فلان الغائب بكذا قبلت
بينة وآلتاني إذا ذهب جاريته من إنسان فاستولد الموهوب له ثم أقام الواهب البينة أنه كان دبرها واستولدها قبلت بينة
ويرجع على الموهوب له بالجارية والعقد البايع إذا أقام البينة أن الجارية التي باعها من فلان ماتت في يده وأقام المشتري البينة أنها
ماتت في يد البايع فيبينة البايع أولى لأنها يلزم الثمن لو أرفا فالسابق أولى ولم يقم البينة فالقول قول المشتري لأنه منكر وفي
الأقضية لو ادعى المشتري أن البايع اعتقه قبل البيع وله حق استرداد الثمن صح وكذا لو أقام البايع البينة أنه اعتقه قبل البيع قبل
دعوى الاعتاق من البايع إن كان للبيعه لأن بيع الحر لا يجوز فصار كالبيع بالميتة وكذا قال البايع بعت بالميتة وقال المشتري بالإنهم
فالقول قول البايع لأنه إنكار للبيعه كما لو قال طاعت وإن صبي وفي بيع الجماع في باب من البيوع التي يرجع فيها بالعيب مالا يرجع
قال إذا قال لمشتري بعد ما قبض لعبدان البايع كان اعتقه أو قال كان حر الأصل وقال برة فأقاربه جائر على نفسه ولا يصدق
على فاع البيوع ويعتق العبد ولأه موقوف ولو لم يقربا لعتق ولكنه أقران بايعه باع هذا من فلان قبل أن يشتريه فإن كذب به جعل
كان لم يقروا أن صدقه أخذه بعد منه وفي الزيادات في الباب الثاني من البيوع أن المشتري وأقام البينة على البايع أن الأمة
المشتراة حرة قبلت بينة ويرجع بالثمن على البايع وأختلف أصحابنا فيمن باع أوصافاً ثم أقام المشتري البينة أنه باع ما هو وقف ولو

ادعى البايع انها وقعت باقى في كتاب لو وقف ان شاء الله تعالى او اقرا المشتري ان لا يرسل المشترة مقبولة او مسجد باقى في كتاب لا يدعى
وفي النوازل امرأة لها جارية امرت زوجها ان يبيعها ويشترى اخرى فباعها واشترى اخرى ثم قال لها بعد ذلك اشترتها لنفسى
وجعلت من جاريته ديناء على نفسى ان نقدا من مالها في ثمن الجارية فالجارية لها ولا يصدق انه اشترىها لنفسه امرأة اشترت
شيئا وقالت ان ارسول نوحى اليك لا ثمن على وقال البايع ان ابعث منك والتمن عليك فالقول قولها وعلى البايع البينة المشتري اذا
رد المبيع المعيب قال البايع ما بعته هنا بل غيره القول قوله بخلاف خيار الشرط والروية وفي الجامع الصغير المشتري اذا اراد ان
المبيع المعيب قال البايع بعتهك هذا العبد اخرمه وقال المشتري اشتريت هذا وحده القول قول المشتري وفي المحيط قال بوسيلنا
سمعت ابا يوسف فيمن باع طعاما بعينه بعثه وقال بعتهك جزا فابعته وقال المشتري اشتريت مكيلا به نحو الفان وكذا اكل بايوزن
ولو كان هذا في ثوب قال بعته ولم اسم ذرا وقال المشتري اشتريت فزارعة القول قول البايع ولو قال اشتريت على ان يكون اذا عا
كل ذراع به هو وقال البايع لم اسم ذرا القول قول المشتري نحو الفان ويتروان على قول ابى يوسف وجه دورى ابراهيم عن محمد
اشترى ثبنا في موضعين قبض أحدهما وذهب الرجح باقى الموضع الآخر واختلفا في مقدار ما قبض ما ذهب ان كان ما قبض قايما نحو الفان
وان كان مستهلكا فالقول قول المشتري في قياس قول يحيى بن زبيل قال شهد انى قد بعته عبدى من فلان بالف درهم وفلان
غائب فقدم وقال كنت بعته قبل ذلك المحبس هذا منكرا فراد وقال البايع بل كان منى ابتداء فالقول قول المشتري ولو اختلفا في
باب موضع في الدار فالقول قول من كانت الدار في يده **جنس الخرد** وفي الفتاوى صبي باع ادا اشترى قال انابا ثم قال بعتهك
انا غير بالغان قال انابا باع في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لا يلتفت الى جموده ووقته اثني عشر سنة كان هذا وقت لو احتلم
يصير بالغ وفي المحيط ادعى ملكا في يد الخرد وقال هو ملكى باع ابى منك حال بلوغى وقال المشتري بل في حال صغرك
فالقول قول الابن لانه يتكرز الى الملك وقد قيل القول قول المشتري قال في المحيط وهذا القول اقرب الى الصواب
عندى وان اقاما البينة فالبينة بينة الابن وفي الصغيرة اقل مدعى يصدق فيه لو قالت انابا لفة تسم سنين رجل اشترى دهنا
بعينه في اناء بعينه واتى على ذلك ايام وهي كانت مشددة منذ قبض فلما فتح راس الاناء وجد فيه فارة مينة وانكر
البايع ان يكون في يده القول قول البايع لانه يتكرز العيب وقت البيع ولو صب رجل خل انسان وقال وقعت فيه
فارة القول قوله وتقام المسئلة مع اخواتها باقى في كتابك فانه ان شاء الله تعالى المسلم اليه انى بشئ من الداهم وقال
وجده زيوفا القول قوله وسياتى في فصل الثمن المسائل في الفتاوى وفي الفتاوى الصغرى اذا اختلف البايع والمشتري في الطوع
والكراهة القول قول من يدعى الجواز والصحة وعليه الفتوى ولو اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الكراهة وعليه الفتوى واصل هذا
قد مر في فصل البيع الفاسد هذا الاختلاف بين البايع والمشتري في صحة العقد فسلوه ولو ادعى أحدهما صحة العقد الآخر بطلان
العقد بان قال البيع بالميت او بالدم القول قول مدعى البطلان لانه يتكرز العقد لان البيع بالميت ليس ببيع وفي المحيط في كل
موضع ثبت للمشتري حق الرد اذا قال في وجه البايع قد ابطلت ان كان قبل القبض انقضى البيع قبل البايع ولم يقبل ان كان بعد
القبض فان قبل البايع فكذلك لا ينقض البيع وان لم يقبل لا ينقض ان كان بغير محض من البايع لا ينقض البيع ان كان قبل لو اشترى
جارية وتقبضا فوجد بها عيبا فالرد ان يرد هذا القول للبايع ان كان قبل القبض الى البايع اذا انكر الا قبل فالقول قوله

الفصل الثاني عشر في قبض المبيع في شرح الطحاوي في كتاب الوقف انه متى تجانس القبضان نابا لحد هما من باب
 الآخر يعني ان يكون كلاهما قبضاً مائة او قبض ضمان اما اذا اختلفا فينوب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير المضمون عن
 المضمون بآية ان الشيء اذا كان في يده بقبضه ومقبوضاً بقبضه فاستراه من المالك عقداً صحيحاً ينوب القبض الاول عن
 الثاني حتى لو هلك قبل ان يذهب بيته ويعمل له او يتمكن موخفاً فلهلاكه عليه وكذلك لو كان الشيء في يده ودعيه او عارية فذهب
 منه ماله لا يحتاج الى قبض خروينوب القبض الاول عن الثاني ولو كان في يده بالغصب وبالقبض الفاسد فذهب المالك عنه لا يحتاج
 الى قبض جديد وناب القبض المضمون عن غير المضمون لو كان في يده بالوديعة او بالعارية فباعه المالك منه فهو يحتاج
 الى قبض جديد لا ينوب القبض الاول عن الثاني فاذا انتهى الى مكان يتمكن من قبضه الا ان يصير قابضاً بالتخلى والرهن كالعارية في
 الفتاوى الصغرى قبض الرهن لا ينوب عن قبض الاجارة في الجامع جل لئلا يسهل في حاجته ثم باعه من يده الصغير جاز البيوع فان قبض الرهن يجمع
 الى الابل مات من مال الابل وانت قبض البيوع ولو لم يمت ورجع الى الابل وكان لا بين صغيراً فقبض الابل قبضاً ولو كبر الولد حين جرم الغنم فقبض الى
 الولد حتى يهلك هلك عن لول جمل شراً عليه فلم يقبض حتى عاد المشتري البايع او اودعه او اجرة فاستعمله البايع في ذلك العمل
 فهلك العبد هلك من مال البايع ولا يجب الاجر لان اليد للبايع والعمل له ولو استعمله البايع في عمل المشتري باجرة صار المشتري قابضاً
 فصلاً كالرسول المشتري اذا امر البايع بطن الحنطة المشتراة يصير قابضاً الا اذا امنعه البايع فحينئذ لو هلك هلك عليه الغاصب
 اذا استاجر المصوب من المالك ثم اجاره لغيره واشترى يصير قابضاً ويرى من ضمن الغصب ولا يعود بعد ذلك الى ضمان الغصب
 ولو اعدده من الغاصب لا يبرأ من الضمان حتى يستعمله لانه لا حكم للاعادة قبل قبض كالهبة ولو اجر المرهون من المرتهن جاز
 ولا يصير المرتهن قابضاً بالغصب العقولان الرهن غير مضمون بنفسه وفي الاعارة اذا فرغ عاردها المالك اذا امر الغاصب بسبع المقتضى
 فباعه جاز ولو لم يقبضه المشتري حتى هلك في يد الغاصب وجب له المشتري به عيباً فوده فله ذلك ضمن قيمته كانه لم يبعه ولو وجد
 عيباً بعد القبض فوده عليه لم يكن مضموناً لان التسليم خرج عن الضمان المشتري اذا عيب المبيع عيباً ينقصه صار قابضاً الا اذا امنعه
 البايع فحينئذ لو هلك لا يهلك عليه جمل اشتري خفيين او لعلين قبضاً حدهما بغير اذن البايع ولم يقبض الاخر حتى هلك مافي
 يده البايع يهلك من مال البايع وبعد ذلك يختار المشتري ان شاء اخذ لذي في يديه بحصة من الثمن ان شاء ترك ولو اراد المشتري
 حين قبض احدهما استهلكه او عيبه وهلك الاخر في يده البايع من غير صنع هلك على المشتري لان استهلاك احدهما يؤثر في
 الاخر الا ان يحدث البايع فيه عيباً حراً على المشتري حصة المقبوض لا غير ولو امر المشتري البايع بان يحدث فيه عيباً فحدث
 صار المشتري قابضاً ان كان البايع لا يصير قابضاً الا ان القبض ههنا باصرة الكل في الجملة وجملة هذا في نظم الزند ويسى
 قال اربعة اشياء اذا امر البايع المشتري حتى فعل لا يصير المشتري قابضاً لو فعل منها اذا امره بخلق شعر العبد الثاني لو امره
 بالحجامة الثالثة لو امره بان يسقيه دواء الرابع ان يامر بان يداوى جرحه لو قبض المشتري ثم وجده عيباً وقد فعل هو ههنا
 الافعال لا يصير راضياً بالعيب قال وهذا يخالف ما قال في الجامعة الصغير فانه قال اذا اشتري جارية وبها جرح فذا بها فهو
 رضا وتصير المشتري قابضاً بعشرة منها لو امره بختل الجارية او الغلام او الفصدا وان يوط جرحه او ان يقطع عرق الفرس
 او كان المبيع ثوباً فامرته بالقصارة او بئله او كان المبيع مكعباً فامرته ان يبعله او كان فعلاً فامرته بان يحرقه او كان طعاماً فامرته

بالطهر او كانت دارها جرها من البايع العاشر اذا كانت جارية فامره البايع ان يزوجهها فزوجها وحمل بها من زوجها
ولو لم يلد حمل بها زوجها لا يصير قابضا وكذا لو زوجها المشتري لا يصير قابضا استحسانا فان طيها الزوج صار قابضا ولو كان ارا
فاجر المشتري ن سلمها الى المستاجر صار قابضا والا فلا ولو فعل المشتري شيئا من هذه العشرة بعد ما وجد به عيبا صار قابضا
به ولم يكن له رد ويرجع بالنقصان لان العجز من الرجاء من قبله لا البايع والبايع ان تقبل بعد هذه التصرفات جازله **قال**
رحمه الله ذكر الاجارة من البايع قبل القبض انه لا يجوز منقولا كان او عقارا وفي اخر الجاهل في الابواب المتفرقة لو استاجر البايع
لفعل لشوب او قطعه ان كان الفعل ينقص لمبيع يصير المشتري قابضا وان كان الفعل مالا ينقصه مثل الاجرا وبغير اجر
لم يصير قابضا وفي الفتاوى حمل شترى عبدا ولم يقبضه حتى صر البايع بان يواجره من حل معين جاز ويصير قابضا ولو لم يجر
بالاجارة لكن قال له قبل القبض عتقه فاعتقه لا يكون قبضا عندنا بخيفة ومحرم وفي التجريد جاز عتقه عندنا بخيفة وعند
ابي يوسف عتقه باطل وفي المنتقى رجل شترى شيئا بعينه فجاء به البايع فامره المشتري بان يطرحه في الماء ففعل فهو قابض
تختلف ما لو قال للمدبون اذ جاء بالماء طرحة في الماء ففعل حيث لا يصير قابضا وكذا لو استقرض من اخرا فذهبهم فجاء بها
فقال اطرحتها في الماء فانه ليس عليه شيء البايع اذا دفع المبيع الى متكوة المشتري لا يجعل المشتري قابضا والمسئلة في العتق
جنس الخرفا يكون قبضا وفيه لا يكون وفي التجريد في باب قبض لمبيع تسليم المبيع ان يخل بينه وبين المبيع على وجه
يتمكن من قبضه من غير حائل وكذا التسليم من جانب المثلن خلافا للشافعي وفي الاجناس قال يعتبر في صحة التسليم ثلاثة معان
اخذها ان يقول البايع خليت بينك وبين المبيع الثاني ان يكون المبيع بحضرة المشتري على صفة يتأتى فيه الفعل من غير مانع
الثالث ان لا يكون المبيع مشغولا بحق الغير وكان ابو حنيفة يقول القبض ان يقول البايع قد خليت
بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري وهو عند البايع قد قبضته فان اخذ براسه وصاحبه
عنده وقاده فهو قبض سواء كانت دابة او بعيرا او ان كان غلاما او جارية فقال له المشتري تعال معي او
امش فخطى معه قبض وكذا لو ارسله في حاجته وكذا لو قال للبائع قل للغلام ان يعمل لي كذا
فامره وعمل وفي الثوب ان ياخذة بيده او خل بينه وبينه وهو موضوع على الارض فقال قد خليت بينك
وبينه فاقبضه وقال لشترى قد قبضت فهو قبض وفي الجامع الكبير المشتري في بيع الفاسد يصير قابضا بالتحلية
وقد ذكرنا في فصل بيع الفاسد في الفتاوى في المساجة في لطريق اذا اشتراها ولم يحركها وهو واقف عليها فهو قبض ولو ان
خطت في بيت ودفع البايع المفتاح وقال قد خليت بينك وبينها فهو قبض ان دفع المفتاح ولم يقل شيئا لا يكون قابضا اتمالو
باع دارا وهي غائبة فقال للبائع سلمها اليك وقال لشترى قبضتها لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا لان التحلية قاصت
مقام القبض عندنا لتمكن الفاصل بينهما ان كانت بحال يقد على غلقها كانت قريبة والا كانت بعيدة والقرية اذا كان قادرا على
اغلقها قال في المحيط ان بالتحلية يقع القبض ان كان المعقود عليه يبعد عنها قال شمس لا تمة الحلواني رحمه الله ذكر في النوازل
ان الرجل باع ضيعة وخل بينهما وبين المشتري ان كان يقرب من الضيعة يصير المشتري قابضا وان كان يبعد عنها لا يصير
قابضا قال والناس عنها غافلون فانهم يشتركون الضيعة في السواد ويقولون بالقبض التسليم وذلك مما لا يصح به القبض

إذا قال بعث صاغة هذه السلعة وسلمتها إليك فقال قبلي لم يكن تسليمها حتى يسلمه وفي المنتقى عن محمد إذا رأى عنب كرم فله الخيار حتى يرى من كل نوع شيئا وكذا الواشترى بقروا السرح وقال له البايع اذهب واقبض أن كان يرى بحيث يمكنه الإشارة إليه يكون قبضا ولو باع خلا في بلد ودخل بيته وبين المشتري في دار البايع وختم المشتري على الدن فهو قبض كمن اشترى حطة وقال البايع كلها في غرابك فقال والمشتري حاضر صارا قبضا لكن هذا قول أبي يوسف وعند محمد لا يصير قبضا وكذا المسلم إليه إذا دخل بين رب السلم وبين الطعام في بيت نفسه هذا في الفتاوى الصغرى وفي الفتاوى جلال شري ثواب امرأة البايع بقبضه حتى خذ انسان ان كان حين امر البايع بقبضه امكنه قبضه من غير قيام صوم التسليم وان كان لا يمكن قبضه الا بقيام لا يصح التسليم فلو اشترى طيرا في بيت والباب مغلق فأمره البايع بالقبض فلم يقبض حتى هبت الريح في الباب ففتحه الباب وطار الطير لا يصح التسليم فان فتح المشتري الباب فطار صوم التسليم لانه يمكنه القبض بان محتاط بالفتح وحل شري فرساق خطيرة فقال له البايع سلمتها إليك ففتح المشتري الباب وذهب الفرس ان امكنه اخذه من غير عون كان قبضا وان احتاج الى العون والا عوان معه فهو تاويل مسألة الطير اشترى دابة والبايع راكب عليها فقال له المشتري احملني معك فحمله فغطبت الدابة هلكت من مال المشتري قال وقال القاضي الامام الاجل هذا اذا لم يكن على الدابة سرج فان كان ان ركب المشتري في السرج يصير المشتري قابضا والا فلا ولو كان سارا كمين فباع احدهما من صاحبه لا يصير قابضا كما اذا باع الدابة والبايع والمشتري فيها وهذا التفصيل مذكور في المحيط في مجموع النوازل حل اشترى عاء هدد من قروي في السوق وامره بتقله الى حانوته فسقط في الطريق وهلك هذا على البايع وكذا الواشترى وقرائنتين او الخطب في المصر على البايع ان ينقله الى بيته وهلك في الطريق الهلاك على البايع وسياتي تمامه في فصل ما يجب على البايع وما يجب على المشتري في الفتاوى الصغرى رجل اشترى عشرة ارطال ودهن وجاء بقارورة ودفعها اليه وامره ان يكيله والدين من مدين فلما وزن فيها رطلا سالها يعلمان بالانكسار فادرت قبل الانكسار الهلاك على المشتري ما وزن بعد الانكسار الهلاك على البايع وهذا اذا دفع القارورة صحيحة ما اذا كانت منكسرة وهما يعلمان فامر البايع بالصب فيها فنكسرت كله على المشتري لو لم يكن منكسرا فانه لا يزن فيها ان كان الدهن غير معين لا يصير المشتري قابضا سواء وزن بخضرة المشتري وبغيتة ولا يصير مشتريا فاذا قبض لان صار مشتريا لكن لا يحل له التصرف عند بعض المشايخ رحمهم الله ما لم يزنه ثانيا وعند البعض يزنه وعليه الفتوى وفي المحيط فان بقي في القارورة شيء بعد الانكسار فما وزن قبل الانكسار فصعب البايع فيه فخرج الكل ضمن البايع ما بقي في القارورة ولو كانت منكسرة ولا يعلم به المشتري والبايع يعلم وكان فيه فالبايع متلف ووعلم المشتري ولم يعلم البايع او كانا يعلمان فكل لانيه فالمشتري قابض هذا في المنتقى وفي العيون رجل اشترى عبدا بكر موصوف ودفعه اليه كرا ولم يكله وصدقه البايع انه كرتن ان باعه قبل ان يكتاله جازم وما يتصل بهذا اهلاك المعقود عليه قبل القبض ان كان باقة سمادية او بفعل البايع او بفعل المعقود عليه بان كان المعقود عليه حيوا اذا قتل نفسه فان البايع يطل في هلاكه انا اذا كان الهلاك باقة سمادية او بفعل المعقود عليه فلا يشك في ذلك اذا كان بفعل البايع لان المبيع في يده مضمون بالتقصير قبل القبض بدلالة انه لو هلك سقط ثمنه من المشتري لا يجوز ان يكون

في الثمن فيه جنس في الزيادة في الثمن ثم كساده ثم في التجيل وفي الأصل إذا كان عيناً نقضاً معاً وان كان ديناً كان حالاً أم المشتري
 بنقد الثمن أو لا للبائع أن يمنعه المبيع حتى يقبض الثمن لكن يحضر المبيع لمجلس لقضاء وقد النكاح لا يحضر البنت وقد مرفى النكاح
 ولو قال الراهن سلم الرهن الحقى اقضى لدين يأتى في كتاب الرهن ان شاء الله تعالى في المحيط قال أصحابنا رحمهم الله للبائع حبس
 المبيع حتى يستوفي الثمن اذا كان الثمن حالاً ولو بقي من الثمن شيء قليل كان له حق حبس جميع المبيع وان كان الثمن مؤجلاً ليس للبائع منه
 ولو كان البعض مؤجلاً يحبس حتى يستوفي الحال ولو دفع بالثمن هذا أو كفل له رجل لم يسقط حق الحبس في الزيادات ولو احوال المشتري
 البائع على عزيم لا يسقط حق الحبس قال لقدمي هذا قول محمد اما عندنا ي يوسف يسقط اموالاً حال البائع عزيماً من غرمائه
 حواله مقيدة بالثمن يبطل حقه في الحبس بلا خلاف الادوية مجهولة فاذا استوفى الثمن سلم المبيع او سلم بغير قبض الثمن وقبض المشتري
 بلجاجة البائع لفظاً او قبضه وهو يراه ولا ينهائه ليس ان يسترده ليجب بالثمن ان قبضه بغير اذنه له ان ينقص قبضه ويبطل
 تصرف المشتري من المبيع والهبة وما يقبل النقص بخلاف العتق والتدبير والاستيلاء فان لم يقبض حتى دفع الداهم وقبضه
 بغير اذنه فوجب للبائع الداهم زيوفاً او ستوقه او مستحقة له ان ينقص ليقبض بحسب بالثمن ان قبضه باذنه في الزيوفاً لا يسترد
 في الرصاص المستحقة يسترد ولو لم يجد شيئاً من لث حتى تصرف المشتري من المبيع ونحوه ثم وجب للبائع الداهم زيوفاً او ستوقه
 او مستحقة لا ينقص لتصرفات المشتري بعد القبض باذن البائع كتصرفه بخلاف ما اذا اخذ المشتري شراء فاسداً باذنه
 وتصرف حيث ينقص لتصرفات المشتري باذنه لان النقص لمحق الشرع وفي البيع المجاز لمحق البائع وان قبض بغير اذنه ثم وجد
 الداهم زيوفاً او ستوقه ينقص من التصرفات ما يحتمل النقص ولا يحتمل النقص لما قلنا وان علم البائع ان المشتري
 قبض بغير اذنه فسلم ورضى به فهذا بمنزلة الاذن في الابتداء وفي الفتاوى البائع اذا اعاد المبيع من المشتري او اودعه قبل نقد الثمن
 يسقط حق الحبس المأثر من لواء اعار الرهن من الراهن لا يسقط حق الحبس بعيداً الى الحالة الاولى في باب العين لو اشترى جارية
 فاودعها البائع رجلاً او اجراً قبل قبض المشتري فماتت في يده ليس له ان يضمه لانه لو ضمنه جمع على البائع فيصير كات البائع هو الذي
 ابتاعها ولو اعادها منه او وهبها منه فماتت في يده للمشتري ان يحجز البيع ويضمن قيمتها لانه لو ضمنه لا يرجع على البائع بما ضمنه حتى اشترى
 ارضاء في فيها او غرس فيها وقد قبضها بغير نقد الثمن بغير اذن البائع للبائع ان يأخذها ويحبسها بالثمن كذا لو كان ثوباً خصبه
 فلو طلق في يده البائع ضمن باذنه الضيعة والبناء ولو اشترى عبداً واعتقه او دبره قبل القبض فهو مفلس ليس للبائع ان يحبس
 ونقد العتق ولا يسي القلام في قيمته للبائع عند الحقيقة محمد بخلاف اعتاق العبد المهرهون حيث يسي لو كاتبه قبل القبض او
 اجرة او رهنه فللبائع ان يدفع الى الفاض حتى يبطل هذا التصرفات فان لم يبطل حتى نقد المشتري الثمن جازت الكتابة وبطل
 الرهن الاجارة ولو كانت جارية فوطيها ان علقته ولدت ليس للبائع ان يحبسها وان لم تعلق ولم تلد له الحبس فان ملكت في يده البائع
 ان احل البائع متاعاً بعد اوطى ماتت من مل البائع لان باوطى صار قابضاً فاذ اضع البائع فقد نقص لقبض فان لم يحدث متاعاً
 هلك من مال المشتري لانها في قبضه والبائع لم ينقص قبضه وفي الروضة عبد قال لمؤلة اشترت نفسي منك بكذا فقال لمؤلة
 بعث ليس له ان يمنعه لاستيفاء الثمن لانه في يده نفسه كمن اشترى داراً وهو ساكن فيها ليس للبائع ان يحبسها وكذا لو وكله غيره
 بالشراء فاشترى نفسه لمؤلة اعلم انه ليس له حق الحبس لان الحقوق عائدة الى الوكيل **نوع منه** وفي الزيادة في ثوبان لكفالة

رجل عليه مال أحد عرض و ثمن بيع حال وموحد في بعض من المال وقال هذا من أحد نصفين لا يعتبر ولو كفل بنصف المال
رجل فادى نصف المال قال هذا من كفالة فلان يعتبر لا يفيد في الأول لا يفيد فلا يعتبر وكذا لو كان أصل المال مختلفا أحدهما
قرض الآخر دين كفالة وفي نوادر ابن سماعه إذا كان عليه الف من كفالة والف من ثمن بيع فجاء بالف وقال أدوى هذا من الكفالة قال
الطالب لا أخذها إلا من جميع مالي عليك له ذلك ويجعل القبض من المالكين يرجع باق على المكفول عنه وأن قبض لم يقبل شيئا
فلم المطلوب أن يجعله من مالي المالكين شاء وفي الفتاوى الصغرى في البيع ثلاثة أشياء عاقد عقد ثمن أن احتمل لكل يصير الصفقة
واحدة وأن تعد العقد بائن كان البايع اثنين أو المشتري العقد الثمن أحد بان قال لبايع للمشتريين بعت منكما أو قال لبايع
المشتري بعتنا منكما كانت الصفقة متحدقة ولو تعد الثمن بان قال البايع هذا الثوب بكذا أو قال للمشتري لك والعقد العاقد أحد
فكذلك ولو تعد العقد فلهذا لا يتصور مع اتحاد الثمن العاقد تعد الصفقة أن تفرقت الأشياء الثلاثة تفرق العقد لا تفرق قياسا واستحسانا لأن
احتمل عاقد تفرق العقد بان كره فقال بعتك هكذا وهكذا بكذا وتفرق الثمن يصير منفردا قياسا واستحسانا ولو تعد العقد تفرق العقاقير
والثمن فيكون بعض المواضع منه يفرق ليجان جهة التفرق في بعض المواضع لا يقل الأول قياسا في الثاني استحسانا ويقل الأول قولها والتأويل
البحينة وبه يفتى في المحيط إذا وجب لبايع البيع في شيئين ثلاثة أو أربعة أو أكثر يفتى في العقد في أحدهما فالمسئلة على جميعه كانت الصفقة
واحدة ليس له ذلك وإن كانت منفردة ذلك ولكن ذلك لو قال بعتك هذا العبد قال للمشتري قبلت نصفه يصح قال لقد رى أن يرضى لبايع
المجلس يخون يقول بعتك هذا العبد بعثه ويقول المشتري قبلت في نصفه يرضى البايع ويقول بعت هذين القفيزين بعتهم يقول المشتري
قبلت في أحدهما ويرضى به البايع ويكون هذا استيناف إعجاب من المشتري لا قبولاً فإذا رضى به البايع في المجلس يجوز قال أنا يصح
مثل هذا إذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصة معلومة من الثمن كالعبد لو أحد القفيزين لأن الثمن ينقسم عليهما بالاجزاء
فيكون حصة كل قفيز ونصف العبد معلوماً إذا كان الثمن ينقسم عليهما باعتبار القيمة بخلاف إصناف العقد إلى صدين أو ثوبين
لم يعصم العقد لئلا قبل المشتري العقد في أحدهما وإن رضى به البايع قال لقد رى ما يتعين بالعقد فهو مبهم ولا يتعين فهو ثمن إلا
أن يقع عليه لفظ البيع ثم قال لا إله إلا الله والدينان ثمان أرباباً والآسيان التي ليست من ذوات الأمثال مبيعة أبداً والمكبيلا والموزونات
والعديات القارية بين مبهم وثمن فإن قبلها الدائم والدينان فهي مبيعة وإن كان في مقابلتها عين بان كان المكبيلا والموزونات
معينة فهي مبيعة وثمن فإن استعمل استعمال الأثمان مجزئ الباء أو على يصير ثماناً قال شترت منك كذا حنطة هذا العبد لا يصح
الابطريق السلوك قال الشيخ الإمام خواهر زاده في شمولات الجامع المكيل والموزون لا يمكن معينا فهو ثمرة خرج عليه حرف الباء
أولم يدخل في الغلوس بمنزلة الدائم والدينان في أنه لا يتعين جنس آخر في الزيادة في الثمن في الجامع الكبير الزيادة في الثمن
والثمن جائز في حال قيامها سواء كانت الزيادة من جنس الثمن أو من غير جنسه وتتحقق بأصل العقد وتؤدب المشتري بعد ما سئل
مجرد إذا امتنع في الرد بالعيب وغيره يعتبر الزيادة كأنه باع مع هذه الزيادة وشرط الزيادة في الثمن من المشتري في ظاهر الرواية
بقضاء المبيع وكونه محلا للمقابلة في حق المشتري حقيقة وفي الباطل يجوز الزيادة بعد هذا لا المبيع بمعدل الزيادة في الثمن في ظاهر
الرواية هذا في المحيط ولو كانت جارية فاعتمها أو دبرها أو كبتها أو استولها أو باعها من غيره بعد القبض ثم زاد في الثمن لا يجوز
والمدكور في الكتاب قولها وهما روايان بحقيقة أن يجوز لو أجزها أو رهنها أو اشتري شاة فذبحها ثم زاد في الثمن جائز بخلاف ما إذا

ماتت الشاة ثم زاد في الثمن فإنه لا يجوز لأنها لم يسبق محل اختلاف الأول من حيث الاسم والصورة وبعض المنافع وحمل هذا ما ذكر في كتاب
النظم قل وحملت أحد عشر شيئاً إذا فعل المشتري ثم زاد في الثمن لا يصح أولها إذا كانت حنطة فطحنها أو دقيقا فخبزها أو لحماً فجعله قلية
أو سكباجة أو جعل أرباباً أو كان عبداً فاعتقه أو كاتبه أو دبره أو استولد المجارية أو قطنا ففزله أو غزلاً فنبهه أو حلوى عشر
لو كانت جارية فماتت وتو فعل ثمانية أشياء ثم زاد يجوز أولها المبيع لو كانت شاة فذبحها جازت الزيادة أو محلو جافندفه أو غيره
محلو فخلجه أو كراً بأشاً فحاطه خريطة من غير أن يقطعه أو حديداً فجعله سيفاً أو كانت جارية فزهرها أو أجرها أو منها المزارع
إذا زاد رب الأرض سدس في حصته والبذر منه قبل أن يستحصه جاز وبعد لا الكل في النظم في موضع تعمي الزيادة لو زاد بعد
العقد بعدة يجوز نوع منه وفي التجريد إذا زاد المتعاقدين في الثمن لا بد أن يقبل الآخر في المجلس حتى إن المشتري لو زاد
فلم يقبل للبائع حتى تفرق أو بطل يصح الزيادة من الورثة كما يصح من العاقدين وفي التجريد إذا كانت مفسدة للعقد لا يحق بطل
العقد أيضاً ويفسد العقد وعندهما لا يثبت بطل العقد لا يصح الزيادة وفي الجامع الكبير لو زاد الأجنبي نادى بالمشتري يحل
المشتري لا يجب على الأجنبي كالمصلحة وإن زاد بغيره إن أجاز المشتري لزمت وإن لم يجز بطلت الزيادة وأن كان حين نادى ضمن عن
المشتري وإضافتها إلى نفسه لزمت الزيادة بعده لك أن كان بالمشتري يرجع ولا فلا الخط جاز في الكل في موضع جازت
الزيادة وفي موضع لم يجز وفي الفتاوى لو وهب كل الثمن لا يثبت بطل العقد ولو وهب بعض الثمن يثبت جنس آخر في
كساد الثمن إذا باع بالدينهم وأخذ الحظ بالدينين أو الواجب عليه الدينهم وبين الله تعالى أما القاضي فيطالب بالدينين
بحكم الأقرار ولو أقام المشتري البينة أن العقد كان بالدينهم يقبل هذه البينة ويقضى عليه بالدينهم وإن لم يكن له بينة عند
أبي يوسف يحلفه وعليه الفتوى وتام هذا في كتاب القضاء تلى أن شاء الله تعالى جرى العقد باصبيان والثمن نقداً صبهان
أخذ الثمن فقال له زيف المسئلة في قضاء الجامع الصغير أخذ بكل درهم درهمين من الصغار وقد صار أكثر أو قل هو لم يعلم
ثم علم لا يرجع عليه في الفتاوى قال لفقهاء الزيف ما زيفت بيت المال والبنهرجة فلا يقبله التجار والسوقة فارسية معربة
وهي سه ناقة اشترى شيئاً بالدينهم نقد البلد فلم ينقه حتى يغير الثمن إن كان لا يرجع في السوق فلا يسلم وإن كان يرجع
كل انتقص لا ينتقص المبيع وليس للبائع إلا ذلك وفي التجريد بهذا العبارة إذا اشترى شيئاً بفلس فكسدت قبل القبض بطل البيع
عند أبي حنيفة وعندهما لا يبطل ثم عند أبي يوسف يجب على المشتري قيمتها يوم العقد عند محمد يعتبر قيمتها آخر ما ترك
الناس لمعاصلة بها وفي العيون إنما يفسد العقد إذا كان لا يرجع في جميع البلد إن كان هذا قول محمد وعندهما الكساد في بلدة
يكفي لفساد البيع في تلك البلدة بناء على مسئلة بيع الفلس بالفلسين عندهما يجوز اعتبار الاصطلاح بعض الناس عند محمد
لا يجوز اعتبار الاصطلاح الكل أو رخص لعلالي قال الشيخ الإمام ظهير الدين لا يعتبر هذا ويطالب بما وقع العقد عليه لذلك
العيار الذي كان في البيع وفي المنقلى إذا غلت الفلس قبل القبض ورخصت قال أبو يوسف قول أبي حنيفة
في ذلك سواء وليس لغيرها ثم رجع أبو يوسف وقال عليه قيمتها من الدينهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض هو قول أبي يوسف
الأخرو عليه الفتوى هكذا قال في المحيط والدين على هذا أو لا نقطاع وأسلا سواء والمنقطع أن لا يوجد في السوق الذي يباع
فيه وسواء كان المبيع مقبوضاً أو لم يكن فإن كان المبيع مقبوضاً فحكم البيعة الفاسدة وفي النكاح يجب قيمة ذلك الدينهم

والاجارة كالبيع وتؤخذ بعض النسخ دون البعض فسد العقد بقدر ما لم يقبض في باب النون في المنقطع عليه قيمته في آخر يوم
انقطع من الذهاب او الفضة قال هو المختار ونظير هذا في صرف الاصل اذا اشترى بالفلس ثم كسدت قبل القبض بطل الشراء
يعنى فسد البيع ولو رخصت الا في المحيط دلال باع متاع الذي ياذنه بالذاهم معلومة واستوفى الدارهم فقبل ان يدفع الى صاحب
المتاع كسدت الدارهم لا يفسد البيع لان حق القبض له فكسدت في يده الدلال على المشتري **جنس آخر في التاجيل** ومختلف
الرواية رجل اشترى شيئا الى سنة غير معينة فباعه البايع حتى مضت السنة فالاجل السنة المستقبلية عندا بخينة ولو اشترى الى
رمضان فباعه حتى دخل رمضان المال حال عندهما المال حال في الوجهين فلو اراد منه لاستيفاء الثمن ذكر القدر في سهمه امانه
ليس له ذلك في التجريد لو كان في العقد خيار لهما او لاحدهما والاجل مطلق فابتدأه من حين يلزم العقد في الفتاوى لصرف
من له الدارهم على غيره اذا اوجبته نانيرة يديده وياخذها وفي شرح الطحاوي قال لا ياخذها قال هو في المسئلة روايتان وفيه
ايضا يجوز تاجيل كل دين سوى القرض يعنى يلزم وفي الروضة رجل اشترى عبد الى سنة ثم مات البايع لا يبطل الاجل فومات
المشتري حل المال لو اخل واثقه شهر لا يصح قال حماد الله رايته في موضع وهذا لان الثمن دين في الذمة فائدة التاجيل ان يجوز
فيؤدي الثمن من غناء المالك اذا مات من له الاجل معين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التاجيل في الفتاوى لو قال للبائع انني
والثمن حال هرهفة اكرهه بكذا او يكماه وابداه لا يكون تاجيلا للثمن فيه رجل اشترى شقصا مغررا معلوما من ارض قبض
ثم بعد مدة باع البايع الارض كلها من المشتري بثمن معلوم ولم يسم الشقص فاداد المشتري ان يمنع من الثمن لكان الشقص
ان كان ما سمي في العقد لثاني لجميع الارض يكون حصته الشقص قل من الثمن الاول او اكثر فعليه جميع الثمن الثاني وانتقص
البيع الاول وان كان بمثل الثمن الاول ففي تلك الشقص البيع الاول هو المعتبر والباقي الارض الثمن هو الثاني يدفع منه حصته
الشقص قبل باع دارا ببلدة اخرى ولم يسلم الا باللفظ ثم امتنع المشتري عن اداء الثمن يؤمر البايع ان يخرج مع المشتري
الى البلد الذي فيه الدار او يبعث وكيله بقبض الثمن تسليم الدار رجل اشترى جارية بالف مثقال ذهب وفضة فبها نصفان
بخمسائة مثقال ذهب وخمسائة مثقال فضة فجاء اذا قال بالف من الدنانير والدارهم فان هناك يكون خمسائة مثقال
ذهب وخمسائة درهم وزن سبعة ومعنى قوله وزن سبعة يعنى من الف درهم التي يكون وزن عشرة منها وزن سبعة مثاقيل
يعنى سبعة دنانير اصله ان يقول الدارهم على عهد عمر رضي الله عنه كانت على ثلاث مراتب بعضها كل درهم اثني عشر قيراطا
وبعضها عشرون وبعضها عشرة وكانت الدنانير على نوع واحد كان يقع بين الناس خصومة واختلاف في مبيعاتهم
فتاور عمر رضي الله عنه في ذلك فقال بعضهم خذ من كل نوع ثلثة فاخذ ثلث العشرة وثلث عشرين وثلث اثني عشر
فذلك اربعة عشر قيراطا وبقى وزن الدنانير عشرين على حاله فيكون وزن عشرة دراهم مثل وزن سبعة دنانير لا عشرة دراهم كل درهم
اربعة عشر قيراطا يكون مائة واربعين سبعة دنانير كل دينار عشرون قيراطا يكون مائة واربعين قيراطا الان اهل الحساب
ياخذون الدارهم اثني عشر قيراطا لانه اقل وكذا **الفصل الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع**
وفيما لا يدخل رجل باع فوسادخل لعنا رخت البيع قال في المحيط ولم يذكر في شيء من الكتب اذا باع فرسا وعليه سرج
قل لا يدخل الا بالتصصيل وبحكم الثمن لو باع سمرا موكفا دخل الا كاف والبردة تحت البيع وان كان غير موكف فكذلك

هو المختار كذا قال لصدقه الشهيد وقيل لا يدخل لبردة والا كاف اذا كان عربا واصل المسئلة اذا باع حارية او غلاما وعليهما ثيابهما التي يباع بثمنها دخل ثياب مثلها قال في المنتقى في الغلام والجارية ثيابهما تبع لهما وكذا استحق ثوب من ثيابهما او جد به عيبا لم يرجع المشتري على البائع بشيء وفي الفتاوى الدار خل تحت البيع ثياب مثلها ان شاء البائع اعطاها الذي عليها وان شاء اعطى غيره لك لان الدار خل بحكم العرف والدار خل بحكم القهر كقوله مثلها لا عليها واذا اظهر لك في ثياب الجارية فذلك في البردة وفي شرح الطحاوي تجل اشترى عبدا له مال باعه المولى معه ماله ولم يسم ماله البيعة فاسد لو قال البيعة معه ماله وسمى جازا اذا كان الثمن يزيد على درهم العبد اذا كان الثمن من جنس مال العبد بان كان درهم او دنانير وان كان اقل ومثله لا يجوز لو كان ماله دنانير واشترى بالدينار اهرم او على عكس جاز الشراء سواء كان الثمن قليلا او كثيرا بعد ان يتقايضا خاصة الدنانير بالدينار اهرم ولو لم يتقايضا حتى تفرد بطل البيعة في الصرف وبقي في حصة العبد فلو كان ماله او بعض ماله دينارا البيعة فاسد في الدين لا يشكل عندنا بمحنة خلافا لهما والمسئلة طويلة ينظر في الخزانة **جنس الخور** وفي الفتاوى رجل باع حانوتا داخل الواسع الحانوت في العقد سواه رابع الحانوت بمرافقة او لا هو المختار هكذا قال في باب النون في باب لعين الاواسع والاقفال للبايع بخلاف المفتاح من صلا الجنس صاعدا منها اذا باع دارا وفيها بئر وعليها دار ولو حبل وقال ان باع بمرافقة ما يدخل في البيعة وان لم يذكر المرافق لا يدخل خلان يعني لا ولو المحل اما البكرة يدخل في الوجهين منها اذا باع حانوتا وعليها طلة كما يكون في الاسواق ان ذكر المرافق يدخل الا فلا ذكر الخلاف في طلة الدار ينظر هناك وفي الجامع الصغير اشترى دارا وعلى بابها طلة ان كان بابها خارج الدار لا تدخل في البيعة من غير ذكر بالاجماع وان كان بابها في الدار فذلك عندنا بمحنة وعندهما تدخل من غير ذكر واذا العلود كرهنا انه على ثلاث مراتب ثم قال هذا بالعربية اما بالفارسية يسمى بالاخانه والعلود مثل لسفل فيدخل من غير ذكر والشرب الطريق لا يدخل خلان في البيعة من غير ذكر وفي الاجارة يدخل خلان من غير ذكر ولو اشترى بيتا في دار ومنزلا او مسكنا لم يكن له الطريق الا ان يقول بكل حق هو له او بمرافقة او بكل قليل وكثير هو فيه او منه فاذا لم يدخل في البيعة قال في المنتقى المشتري ان يرد ويقول ظننت ان لي مفتحا الى الطريق الاعظم يريد به ان البيعة لا يملك الطريق الاعظم حتى لا يمكنه ان يفتح الباب اليه كذا لو اشترى دارا او الطريق الخاص لها في ملك انسان او في سكة غير نافذة لا يدخل الا بدكر الحقون والمرافق وفي شفعة الاصل انه يدخل سحسانا من غير ذكر الطريق العامة فيما ذكر في الجامع الصغير قياسا ما الطريق الذي في سكة نافذة لا يدخل في العقد اصلا ولكن المشتري يتصرف فيه على وجه لا يمنع احدا كما قبل الشراء وتوباع الدار لها طريق قد سد صاحبها قبل ذلك وحصل لها طريقا اخر ثم باعها بحقوقها له الطريق الثاني وفي الفتاوى الاقرار الوصية كالبيع في ان الشرب والطريق لا يدخل خلان الا بالذكور والرهن الصدقة الموقوفة كالاجارة في انهما يدخلان من غير ذكر وتوباع دارا وفيها بيتان ان كان في الدار يدخل تحت البيعة صغيرا كان او كبيرا ولو كان خارج الدار ومنفعة في الدار قال بعضهم ان كان اصغر من الدار يدخل قال بعضهم بحكم الثمن ان كان اكبر او مثل الدار لا يدخل باع بعض البيوت من الدار ثم اراد ان يرفع الباب الاعظم ليس له ذلك ومنها اذا باع دارا او حانوتا يدخل لمفتاح تحت البيعة وان كان منفصلا ذكرنا والغلق يدخل العقل كذا وان كان على بيت وقت البيع ومنها اذا باع الحمام لا يدخل القصاص ولا زحت البيعة ومنها اذا باع بيتا وفيها راحي لا يدخل

تحت البيع لا تلبس من حقوق البيت ولو كان في النضية يدخل إذا ذكر بكل حق هو لها لأنها من حقوقها والدالية كالروحي وقها
 إذا باع بيتا وفيه سلايم إن كانت ملصقة بالبناء يدخل تحت البيع وإن لم تكن ملصقة لا يدخل المحض على هذا وكثير الخلاف يدخل
 في البيع وكثير الضائفة وزق الحداد الذي ينفخ فيه للبايع وجزع القصار الذي يدق عليه لا يدخل في البيع وإن كوبرافها ومقلده
 السواقين التي تعلق فيها السوق لا يدخل تحت البيع سواء كانت من نحاس أو حديد إن كانت في البناء لأنها جعلت في البناء
 للعمل فلم تكن من حلة البناء والسترة من الخشب ومن الأجران كانت متصلة دخلت تحت البيع **جائس** أخرون في الضياع
 والعقار وفي شفعة الأصل لو اشترى أرضا فيها زرع أن ذكر الحقوق والمرافق لا يدخل تحت البيع إلا إذا شرط ذلك أن يكون
 للمشتري أو قال بكل قليل وكثير فإن قال في أخرى من حقوقها لا يدخل كذا الوقال من مرافقها وفي المحيط ذكر الحاكم إجمالا
 يدخل الزرع والثمر في قول **بجينة** وابن يوسف وإن لم يقل بكل قليل وكثير وإن قال بكل قليل وكثير هو منها وفيها لا يدخل
 الزرع والثمر على روايات كلها باع أرضا أو كرمًا ولم يذكر فيه الحقوق والمرافق ولا ذكر بكل قليل وكثير فإنه يدخل تحت البيع ما
 ذكر فيه للتأيد نحو العرايش والأشجار والابنية وفي شفعة التجريد لا يشتري أرضا وتخللها واشترى الثمر في البيع للتشجيع
 أن يأخذ أن علم على أنه يدخل من شرط ولا يدخل من غير شرط والوصية كالبيع فإنه لا يدخل الثمر تحت الوصية في وصية
 الشجر في مزاعة النوازل لو بذل صاحب الأرض في الأرض لم ينبت لا يدخل تحت البيع إلا إذا عجز فهو للمشتري لو بنت لم يصير
 قيمة قال **بوالقاسم** رحمه الله هو للبايع وقال **لفقيه** فالصواب أن يدخل في البيع والقطن كالزراعة لا يدخل أما أصل القطن
 اختلف المشائخ فيه والصحيح أنه لا يدخل أما الكراث إن كان ظاهرا لا يدخل ما كان مغيبا الصحيح أنه يدخل هذلي باب الباء قال
 في المحيط والأصل إن كان لقطع مدقة معلومة فهو كالثمر فلا يدخل ما ليس لقطعه مدقة معلومة بدخل كالشجر ثم قال في باب
 الباء البذر الذي لم ينبت يدخل وأما الأشجار لو كانت بحاله يقطع في كل ثلث ستين إن كانت تقلم من الأصل تدخل في
 البيع وهي الشجرة التي تباع في السوق في الربيع وإن كانت يقطع من جهة الصحيح أنها تدخل تحت البيع أيضا من غير كرم ثمرة
 أو غير ثمرة صغيرة أو كبيرة للخطأ ولغيره وكذا الطرء وشجرة الخلاف وكل مال ساق والقصب الحطب النبات البراهين
 والبقول للبايع لا لم يذكر في بيع وفي باب لعين شجرة الخلاف والغرب للمشتري وكل مال ساق ولا يقطع أصل كان شجرا
 وأصل الأرض الزعفران للبايع والقصب في الأرض كالثمر والرطوبة يقال سست كالثمر وأما عرفها يدخل في البيع قوائم الخلاف
 يدخل في بيع قوائم البلاد إن كان ذلك ذكره الإمام السرخسي والإمام **الفضل** جعل قوائم الخلاف كالثمر بلغة أو أن القطع أو لا قال
 وبه يفتى لو باع شجرة لا يدخل مواضع العروق تحت البيع والوصية كالبيع فإنه لا يدخل مواضع العروق عند ابن سفيان وعند غيره
 يدخل قال **أصل** الشهيد وعليه الفتوى وفي باب النون جل باع شجرة بشرط القطع من الأرض يقطع من وجه الأرض
 وإن باع بشرط القلم من الأصل يقطع من الأصل ولو باع ولم يبين القلم يقطع من الأصل ويدخل ما تحتها من الأرض تحت
 البيع هو المختار وفي الأقار والقسم تدخل الأرض التي تحت الشجرة والهبة والصدقة كالوصية وتوافق رجل بأرض فيها شجرة قائمة
 وعليها ثمرة فهي للرجل وكذا الزرع وفي الزيادات لو وهب أرضا وفيها زرع لا تحرق أو من بأرض فيها زرع لا يدخل الزرع
 تحت الوصية وكذا لا يدخل في الوقت اشترى شجرة بعروها وقد نبت من عروقها اشترى إن كانت الأشجار بحيث لا قطعت

الشجرة ببست صارت مبيعة و الا فلا نها اذا بست بقطع الشجرة كانت نابتة من الشجرة وفي كتابا لحيطان للصد الشهود
رجل اشترى حائطاً ولم يقل بارضه لايدخل الارض تحت البيع ويقال له اقلع وهذا عند ابى يوسف وعند الحسن يدخل اسفل
الحائط الذى تحت الحائط يدخل عند ابى يوسف والخلع على الحائط كالبيع وفي الصلح لايدخل من غير ذكر وفي الاقرار يدخل
رجل اشترى داراً وكتب بحقها فانهدم حائط منها فوجد فيها رصاصاً او ساجاً او خشباً ان كان من جملة البناء كالحائط الذى
تحت الحائط هو للشترى ان كان شيئاً هو مودع في الحائط فهو للبايع كما لو وجد المشتري في جذع من جذعها دنانير او غيرها
يكون للبايع وهذا اذا قال البايع هو لي فان قال ليس لي فحكما حكم النقطة وعن هذا قال اصحابنا لو اشترى سمكة فوجد
في بطنها لؤلؤة ان كانت في صدق يكون للمشتري لو لم يكن في الصدق يكون للبايع ولو اشترى حملاً او دجاجة فوجد
في بطنها دنانير لم يكن للمشتري لكل في الحيوان **الفصل الخامس عشر فيما على البايع وفيما على**
المشتري وفي الفتاوى رجل اشترى داراً وطلب من البايع ان يكتب صكاً على الشراء فابى البايع لا يجبر وان كتب
المشتري وامره بالاشهاد لا يجبر على الخروج الى الشهود وان اتى بالشهود يجبر على اشهاد شاهدين وان اتى برفق الى القاضي
فان اقرعته كتب سجلاً ولا يجبر على دفع الصك القديم وكذا في الزوج ان يكتب خط المهر لامرأته لا يجبر كذا في الصدق
الشهود اجرة الناقد على البايع ان قال المشتري زاهي جيدة والصحيحة على المشتري مطلقاً هذا في الفتاوى وفي المنتقى لقول
قول للمشتري ان الذي اهمر كذا جارياد وان قال البايع هو ردى فالا تنقاد عليه الوزن على المشتري وفي باب العين لو اشترى
حنطة مكيلة فالكيل على البايع وصيها في وعاء المشتري على البايع ايضاً هو المختار وصلب الماء من القربة على البايع ايضاً
بحكم العرف وفي المنتقى خراج الطعام من السفن على المشتري لو اشترى حنطة في سنبها على البايع تحصيلها باكد من التربة
ودفعها الى المشتري هو المختار وفي باب السين رجل اشترى عنباً جزافاً فقطعه على المشتري كذا كل شئ باعه جزافاً كالثوم الجزر
والبصل اذا خلى بينها وبين المشتري وكذا اقطع الثمر على المشتري وفي باب العين لو اشترى ثياباً في جراب فقطع الجراب
على البايع واخراجها على المشتري ولو كان الحنطة في بيت ففحقها على البايع ان ينقله الى بيت وفي باب السين لو اشترى في
المصر وقد حطب على البايع ان ينقله الى البيت وتوهد في الطريق الهلاك على البايع وكذلك كل شئ يباع على ظهر الدواب
كالنعم والتبن اذا امتنع البايع عن الحمل الى منزله يجبر وفيما وراء هذه الاشياء يفسد البيع واذا اشترى على ان يوفى في
منزله جاز خلافاً للحج ولو اشترى حطباً في قرية وقال موصلاً بالشراء حمل على منزلي لا يفسد وهو قول ليس بشرط
الفصل السادس عشر في الخطر والاباحة وهو مشتمل على ثلاثة اجناس الاول في الاستبراء الثاني في
التفريق بين الصغير والكبير الثالث في المتفرقات اما الاول في الاصل غلة وجوب الاستبراء احداث حل لوطي بملك اليمن في
فروج فارغ من جهة الغير وشرطه توهم شغل الرحم والحكمة صيانة الولد قال رجل اشترى جارية من امرأة اوصى واشترى جارية
هي بكر او هي حرام على البايع برضاع او مصاهرة او اشترى جزواً من مائة جزء من الجارية او ملك الجارية بالابت او الخلع او
الصلح عن دم العمد يجب الاستبراء وفي المحيط عن ابى يوسف انها اذا كانت بكراً واحاط علم المشتري انها لم توطن لم يجز الاستبراء
وفي المنتقى حب جارية لابنه الصغير فكتبت في ملكه شهراً ثم قهرها على نفسها ان تشرها فلا استبراء عليه عند ابى يوسف وقال

البحيقة عليه الاستبراء وسئل عن اشترى مستحاضة لا يعلم حيضها قال يدعها من اول شهر عشرة ايام ولو اشترى بجارية
 فحاضت قبل القبض ثم قبضها يجب عليه الاستبراء وعن ابى يوسف لا يجب يحتسب بذلك ولو حاضت في يد الوكيل بالشراء
 ينبغي ان يحتسب وفي نسخة الامام الاجل شمس الائمة السرخسي فان وضعت على يد عدل حتى ينقل الثمن فحاضت عنده
 لا يحتسب كما لو حاضت عنده البايع والاستبراء بشهر في الأيسة والصغيرة وفي ذوات الاقراء بحيضة وفي الحاصل بوضعه المحل
 وفي الرضعة يعني الممتدة طهرها لم يقدر بشئ وعن ابى يوسف بثلاثة اشهر قبل هو قول البحيقة وعن البحيقة في رواية عن
 الاصول سنتان كما قال زفر بن وهب عن محمد بن وايتان في رواية اربعة اشهر وعشرة ايام وفي رواية شهران ونسمة ايام وعليه الناس
 اليوم وما يحرم الوطى يحرم الذئابة كذا المظاهر والحرم على هذا خلاف الصائم والمخاض عن محمد في المسبية لا تحرم الذئابة لو ملك
 الجارية بسبب او هبة او صداقة او ميراث او خلع يكون كالبيعه ولو كان له في جارية شقص ثم ملك الباقي يجب عليه
 الاستبراء رجل باع جارية ثم ضمنها العقد لا يجب الاستبراء على البايع وان عادت عليه بالا قاله يجب عليه الاستبراء اراد بهذا
 الاقالة بعد القبض كذا في الرد بفساد البيع بعد القبض الرد ببيع بعد القبض في بيع الشقص ثم الاقالة فيه بعد القبض يجب
 على البايع وفي الاقالة قبل القبض لا يجب على البايع استحسانا وهذا في شروح الشافعي وفي نسخة الامام الاجل شمس الائمة السرخسي
 في الرد بالبيع لو حاضت عند المشتري حيضة ثم وجد بها عيبا فردها لم يقربها البايع حتى تحيض عنده سواء كان مودعا اليه
 بسبب هو فسخ او بنزلة عقد جديد جل غصب جارية وباعها ممن لا يعلم انها غصب فوطيها ثم قضى بها المالك لا يبطأها حرة
 يستبرئها استحسانا والقياس ان لا تجب ولو علم المشتري لا يجب والتحيلة في اسقاط الاستبراء ان يزوجها البايع من
 المشتري قبل لشراء اذا لم تكن تحت حرة ثم يستبرئها فلا يجب الاستبراء على الروايات اجمع وفي المحيط المنقح تزوج امته ثم اشترى
 قال الحسن ان يستبرئها هكذا عن محمد بن زكريا عن البحيقة في هذه الصورة لا استبراء عليه وكان الاستاذ ظهير الدين بن رجب يقول
 رأيت في كتاب الاستبراء لبعض المشائخ انه انما لا يجب الاستبراء على المشتري في هذه الصورة ان تزوجها ووطيها ثم اشترىها
 فاما اذا اشترىها قبل ان يوطيها فيجب الاستبراء فان كانت تحت حرة يزوجها من غيره ثم يشترىها ويقبضها ثم يطلقها الزوج بعد
 القبض فيسقط الاستبراء على الروايات اجمع وان طلقها قبل القبض على واية الخليل يسقط وعلى واية البيوع لا يسقط هو الصحيح
 قال شمس الائمة المحلواني لا استبراء على المشتري في هذه الصورة اذا كان البايع لا يوطيها اما اذا كان يوطيها يجب الاستبراء عليه بخلاف
 عن سفيان بن عيينة وهكلا روى ابن سماعه عن محمد بن وايتان البايع ان يزوجها من غيره يشترىها فيزوجها قبل القبض من غيره
 ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج فيسقط الاستبراء على الروايتين **وحيلة اخرى** لو كان بعد القبض يبيعها من رجل يسلمها
 اليه ثم ان المشتري يزوجها من رجل ثم البايع يشترىها منه ويقبضها ثم يطلقها الزوج فلا يجب الاستبراء هكذا نقل عن الصادق
 الشهيد فان خاف ان لا يطلقها الزوج يقول زوجها منك على ان امرها بيدى في التطليقتين اطلقها منى شئت او يقول
 للمشتري زوجها منك على انك ان لم تشتريها اليوم فهي طالق فثنتين هي الحيلة اذا خاف على المحل ان لا يطلق وهل باح الحيلة ذكر في
 الفتاوى انها ان ظهرت ولم يجامعها في طهر حتى باعها يباح وان وطيها ثم باعها قبل ان يحيض لا يباح قيل هذا قول محمد بن
 وعندهما يباح مطلقا اصله في نكاح النجاسات الصغيرة اذا وطئ رجل جارية ثم زوجها رجلا للزوج ان يطلقها قبل ان يستبرئها عندها

ومندهم يستحب الاستبراء وكلوا لورأى امرأة تزنى فتزوجها على هذا الخلاف قال شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله بقولهم احوط وعلى
هذه الحيلة لاسقاط الشفعة واسقاط الزكوة وفى المحيط والمنقى عن ابى حنيفة الكره الرجل ان يبيع جارية كان يطاها حتى يستبرئ بها
بحضة واذا زنت امرأة الرجل فليس عليه الاستبراء فى قول ابى حنيفة قال محمد احب الى ان لا يطاها حتى يستبرئ بها حتى ضمت حملها
المجنس الثاني فى التفريق بين الصغير والكبير وفى الاصل التفريق بين الصغير والكبير وبين الصغير من المحارم بالرم
بالبيع والهبة ونحوها مكروه والبيع جائز فى الحكم وقال ابو يوسف فى الوالدين والمولودين لا يجوز البيع وفى رواية عنه لا يجوز
فى الكل لو كان احدهما له والاخر لولد له الصغير او لعبد او لمكاتبه او لمضاربة لا يكره ولو كان كلاهما له فباع احدهما لولد
الصغير يكره فان اشتراها فوجد باحدهما عيبا له ان يردده ويمسك الاخر وتام هذا النوع من المسائل فى الزيادات كتبنا هاهنا
المجنس الثالث فى المنفقات رجل يئى فى حق عبده فرفعه الى لقاضى شهد جيرانه قال محمد لا يجبر القاضى لولى
على بيعه لكن ينهى المولى عن ذلك فان علم ادبته بالضرب والمحسب فى الفتاوى لو كان العبد يطلب البيع من مولاه وهو مفران
يحسن صعبته بعد فى باب السنين اذا اشترى جارية يتزوجها احتياطا **نوع منه** رجل ابتعد ناذير غيرة ثم مات يشق بطنه
والتعامة اذا ابتلعت لؤلؤة الغير ينظر اليها الكثرية امر بدفعه الى الآخر المسئلان فى كتاب المحيطان نظائر هاتين فى كتاب
الوديعة وفى تحريريد فى اخر كتاب المخطوط والاباحتعن محمد فى رجل ابتعد مرة لرجل مات المبتلع ولم يدع الا لا يشق بطنه وعليه
القيمة لان الدرة يفسد فى البطن لا يفيد الشق والدنانير لا يفسد فى الفتاوى رجل عمل لبقال دهما او للحجاز لياخذ منه البقل
وقتا بعد وقت او الخبز وقتا بعد وقت فهذا على ثلاثة اوجه اما ان شرط عليه فى القرض ان ياخذها تبرعا او ياخذها ثم يرد له
ذلك فى القرض لكن يعلم انه يدفع له اذ قال قبل لك فى الوجه الاول الثانى لا يجوز لانه قرض جرم منفعة وفى الوجه الثالث شجار
لان هذا ليس بقرض بشرط المنفعة فاذا اخذ يقول كل وقت ياخذ فهو على ما قاطعتك عليه ان شرط فى القرض ان ياخذها تبرعا
او شراء لا يجوز لانه قرض جرم نفع او ان لم يشترط جاز فى المنقى رجل استقرض عشرة اقفزة حنطة وجاء بها وقال لها عشرة اقفزة
حنطة ولم يعلم المستقرض ذلك الا بقوله يسع ان ياخذ ولا يسع ان ياكله فى الشراء وقد كررنا تمام هذا فى السلم خلط الجيد
بالردي للبيع او الفتح بالسين فى اللحم للبيع لا خير فيه ان حمله وان لم يجزله لا بأس به **نوع منه** وفى الفتاوى بيع الزنا من
النصارى والقلنسوة من الجوس لا يكره لان ذلك اذلال لهما بيع المكعب المفضض من الرجال اذا علم انه اشترى ليلبس كره
وبيع الغلام الامرد ممن يعلم انه ممن يعص الله بكره لانه اعانة على المعصية وفى كتاب الاشربة للشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى
بيع العصير ممن يتخذ من خمرا لا يكره عند ابى حنيفة وعندهما يكره ويجوز البيع بالاجماع وبيع العنب ممن يتخذ خمرا على هذا الخلاف
وبيع الكرم ممن يتخذ الخمر كالبأس به وفى الفتاوى رجل اراد ان يبيع سلعة معيبة وهو يعلم يجب ان يبينها ولو لم يبين قال بعض
مشائخنا يصير فاسقا مرددا للشهادة قال لصد الشهيدي ولا تأخذ به اتاجر هل يسأل عندا شراء هو حلال ان كان الغالب
عليهم الحلال فى اسواتهم لا يسأل ان كان الغالب عليهم الحرام وفى وقت من الاوقات يصير الغالب هو الحرام او كان يكتب
من الحلال الحرام لا بأس بالسؤال فى الوجوه الثلاثة تجل فى يديه ثوب فقال وكلنى فلان ببيعه وان لا انقص من عشرة
فطلب نسيان منه ببيعة ان وقع فى قلبه انه قال ذلك لتزويج السلعة بعشرة سعة ان يشتري ان لم يقع ذلك فى قلبه يبيعه

ان الضم انما يبطل لغوات شرط من شرائطه ولم يوجب لك ابطال البيع في الجارية كما انما اشترى عبيدين بالف فاستحق احدهما وفي المسئلة الثانية انما يبطل بيع الجارية لان عقلا لعرف النقص على الفساد فواجب ذلك فساد البيع في الجارية كما اذا اشترى عبيدين فلذا احدهما حر من شرح الطحاوي لو تبايعا ذهبا بذهب او فضة بفضة تجاوزت القياس في الوزن لو اشترى بالفضة فضة مع غيرها او بالذهب ذهب مع غيره ووزن احدهما اكثر ومع اقلهما وناشئ من خلافه البيع جائز بعد ذلك ان كانت قيمة الخلاف تبلغ قيمة الزيادة او اقل قد ما يتغابن الناس فيه يجوز البيع فيه من غير كراهة وان كانت قيمة الخلاف قليلة كما يجوز في البيضة والفلسة والكاغذ ادخله في البيع لجواز البيع بجوز البيع كنت يكره كذا روى عن محمد فليل كيف تجده في قبلك قال مثل الجبل ان لم يكن للخلاف قيمة كلف من التراب لا يجوز البيع لكن الزيادة لا يكون بارأها بدل اشترى ثياب الصواعين ان وجد فيه ذهبا او فضة جازع ان لم يجد لا يجوز **جنس آخر** في علة الربا في شرح الطحاوي قال اصحابنا رحمهم الله علة الربا اكيل مع الجنس في الكيلات الوزن مع الجنس في الموزونات فاذا جمعا حرم التفاضل والنساء واذا عمل ما حل التفاضل والنساء وان وجد احدهما وعدم الآخر اما الكيل او الوزن حل التفاضل وحرم النساء واما الجنس بانفراده حل التفاضل وحرم النساء عندنا فلو باع قفاحة بتفاحتين او حفنة من الخنطة بحفنتين يجوز عندنا لعدم الكيل وفي الفتاوى رجل طلب من اخو دراهم قرضا بزيادة وازده فباع المستقرض مرقض من المقرض بعشرة وسلم اليه ثم باعه المقرض منه باثنى عشر يجوز وان تقدم الشرط فيها والا حوط ان يقول المستقرض كل شرط او مقالة بيننا قد كتبه ثم يابعه ذلك المسئلة ان بيع الوفاء اذا لم يكن الوفاء مشرط طاف البيع يصح وقد ذكرنا في البيوع وفي الفتاوى لقاضي خان هذا اذا كان المتاع المستقرض فان كان المتاع للمقرض ليس للمستقرض شيء ويريد ان يقرضه عشرة بثلاثة عشر الى اجل فان المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلاثة عشر ويسلم السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيع السلعة الى اجنبي بعشرة ويدفع السلعة الى الاجنبي ثم الاجنبي يبيع السلعة من المقرض بعشرة فيأخذ منه العشرة ويدفعها الى المستقرض فيبرأ الاجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فيصل السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض على المستقرض ثلاثة عشر الى اجله وفي النوازل حل له على عشرة دراهم فاراد ان يؤجلها الى سنة ويأخذ منه ثلاثة عشر فالحيلة ان يشتري منه بتلك العشرة متاعا ويقبض المتاع منه وقيمة المتاع عشرة ثم يبيع منه بثلاثة عشر الى سنة وفي صرف الاصل لا بأس بقبول هدية العزيم واجابة دعوته ما لم يشترط ذلك اذا قضى جوده من راحته او دنها ورضى به ولو شرط لم يجز وكوار مجزى الوزن ان كان كثير لم يجز وان قل دخل في تفاوت الموازين لم يحرم كذا هم في مائة لا يجوز وعليه رد الزيادة واختلوا في نصف درهمين مائة قال بعضهم هو كثير لا يجوز وقال بعضهم هو قليل فيجوز ولو ان المستقرض ذهب الزيادة من المقرض لا يصح لانها هبة المشاع فيا محتمل القسمة رجل له عشرة دراهم صحاح فاراد ان يبيعها باثنى عشر درهما مكسرة لا يجوز لانه ربا وان اراد الحيلة يستقرض من المشتري اثنى عشر درهما مكسرة ثم يقبضه منه عشرة جياد ثم ان المقرض تبرئه عن درهمين فيجوز لك ولو كان على رجل عشرة دراهم مكسرة الى اجل فلما حل الاجل جاء المديون بتسعة صحاح وقال هذه التسعة بتلك العشرة لا يجوز لانه ربا فان اراد الحيلة يأخذ التسعة بالتسعة وتبرئه عن درهم الباقي فان خاف المديون على ان لا يبرئه عن درهم الباقي يدفع الباقي بدفع ال صاحب الدين تسعة دراهم صحاح وقلنا الوشئ يسيرا عوضا عن درهم الباقي جاز ذلك ويقع الامر من قوا قرضه على ان يوفيه

كتاب الاجارات

الجلد الثالث ١٠٣

بالكوفة فهو فاسد لو استقرض لفوس ثم كسدت عليه ردة الفلوس عند مارة قيمتها يوم القبض والغصب على هذا ويجوز القرض في كل عدى متقارب في كل كيل وزنى ولا يجوز قول الحيون والعقار والخشب وما كان متفاوتا الكل في الاصل والله اعلم بالصواب

كتاب الاجارات هذا الكتاب مشتمل على احد عشر فصلا الاول في المقدمة وفيها وجوب الاجارة ومساائل حق الحبس الثاني في صحة الاجارة وفاسدها وفيها الفاظ التي ينعقد بها الاجارة الثالث في اجارة الضياع والعقار الرابع في اجارة الدواب الخامس في الاستصناع والاستحار على العمل السادس في الضمان السابع في فسخ الاجارة الثامن في استبعاد النضر التاسع فيما على المستاجر وما على الاجر العاشر في الخطر والاباحة الحادي عشر في الاختلاف بين الاجر المتناجر اما الاول في المقدمة فيه مسائل وجوب الاجارة ومساائل حق الحبس في شتر الطحاوي عقد الاجارة لا يجوز الا ان يبين المبدل من الجانبين جميعا اما بيان المنفعة فباحدى معان ثلث بيان الوقت وهو الاجل بيان العمل ببيان المكان اما الاجران كان دراهما ودانير فالشرط بيان القدر ويقع على نقدا للمبدل فان كانت النقود مختلفة يقع على الغالب وان كانت الغلبة مختلفة فالاجارة فاسدة ما لم يبين نقدا منها كما ذكرنا في البيع وان كان كيليا او وزنيا او عدد ياستقار باذا لشرط بيان القدر والصفة وهل يشترط بيان مكان الا يفاء قد مر في البيع انه نظير الاختلاف في السلم ولا يحتاج الى بيان الاجل لانه يصلح دينيا في الدائمة فان بين جازوان كان ثيابا او عرضا فالشرط بيان القدر والصفة والاجل لان الثياب لا تثبت دينيا في الدائمة الاسلاما وهذا كله اذا كان دينيا وان كان عينا فالاشارة اليه كافية ولا يحتاج الى بيان الوصف والقدر والاجل ان كان حيوانا لا يجوز الا ان يكون معيناً وان كان منفعة ان كانت من جنسه كسكنى دار ببلد او ركوب اتي بركوب دابة لا يجوز ان كان من خلاف جنسه كسكنى دار بركوب دابة يجوز ثم الاجرة انما يستحق بالتجمل او اشتراط التجمل او باستيفاء المعقود عليه ولا يملك بمجرد العقد عند نأوفي المحيط وكما يجب باستيفاء المنافع يجب بالتمكين من استيفاء المنافع حتى ان من استاجر دارا او حائوتا مدة

سؤال - زياران كسدت ردة الفلوس عند مارة قيمتها يوم القبض والغصب على هذا ويجوز القرض في كل عدى متقارب في كل كيل وزنى ولا يجوز قول الحيون والعقار والخشب وما كان متفاوتا الكل في الاصل والله اعلم بالصواب

سؤال - زياران كسدت ردة الفلوس عند مارة قيمتها يوم القبض والغصب على هذا ويجوز القرض في كل عدى متقارب في كل كيل وزنى ولا يجوز قول الحيون والعقار والخشب وما كان متفاوتا الكل في الاصل والله اعلم بالصواب

سؤال - زياران كسدت ردة الفلوس عند مارة قيمتها يوم القبض والغصب على هذا ويجوز القرض في كل عدى متقارب في كل كيل وزنى ولا يجوز قول الحيون والعقار والخشب وما كان متفاوتا الكل في الاصل والله اعلم بالصواب

سؤال - زياران كسدت ردة الفلوس عند مارة قيمتها يوم القبض والغصب على هذا ويجوز القرض في كل عدى متقارب في كل كيل وزنى ولا يجوز قول الحيون والعقار والخشب وما كان متفاوتا الكل في الاصل والله اعلم بالصواب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

الاجارة المشتركة بالخياط ونحوه يجب ان يكون مؤنة الرد عليه واقضى صاحب الحيط انها يكون
 على صاحب الثوب لا على الخياط ونحوه في عرفنا كما ذكر خواهر زاده وكذا مؤنة رد الدقيق
 يكون على صاحب المحنطة في عرفنا لا على الختان وفتوى صاحب الحيط على هذا
الفصل الثاني في صحة الاجارة وفسادها هذا الفصل مشتمل
 على خمسة اجناس الاول في الفاظ الاجارة الثاني في الضياع والعقار فيه الخيار الثالث الذاب
 والعيون غيرهما الرابع في الاعمال الخامس في المتفرقات اما الاول وفي الفتاوى الصغرى
 الاجارة ينقذ بلفظة العارية حتى لو قال لغيره اعرك هذا الدار شهرا بكذا او قال كل شهر
 بكذا وقبل الخاطب كانت الاجارة صحيحة اما العارية فلا تنقذ بلفظ الاجارة حتى لو قال جزاك
 هذا الدار بغير عوض كنت الاجارة فاسدة ولا يكون عارية ولو قال له وهبتك منافع هذه
 الدار شهرا بكذا يجوز ويكون اجارة وفي الفتاوى لو قال لاخر اشتريت منك خدمة عبدك
 هذا شهرا بكذا افهى اجارة فاسدة وعن محمد اعطيتك هذا العبد سنة بخدمك بكذا جازي
 اجارة وفي الحيط لو قال بعت منك منافع الدار شهرا بكذا ذكر في العيون ان الاجارة فاسدة
 لان المنافع معلومة وهي ليست بمحل للبيع وذكر شيخ الاسلام في اختلاف المشايخ وقال
 المحرر لنا قال لغيره بعتك نفسي شهرا بكذا العمل كذا فهو اجارة وعن الكرخي ان الاجارة لا تنقذ
 بلفظة البيع ثم رجع وقال ينقذ تجل ذهب الى الصكاك يكتب له صك الاجارة الطويلة
 المحمد له مع رجل وبين المحمد ومال الاجارة والاخر وامر الصكاك بالكتابة وبين يوم الفصح
 فكتب لصك بخضرة الاجر الساجرو كتبوا الشهادة عليه ولكن لم يجربيهما عقلا لاجارة لا ينقذ
 الاجارة بينهما بخلاف خط الامر في كتاب الطلاق وبخلاف خط الاقرار والبيع على ما ياتي في
 كتاب الاقرار ان شاء الله تعالى ولا ينقذ لاجارة الطويلة بالتعاطي لان الاجارة غير معلومة
 قد يجعلون لكل سنة وانفا وقد يجعلون طسوجا ولا يقولون من كرو كودي وقال الاخر كرم
 وان كان مرادها الاجارة وفي غير الطويلة الاجارة ينقذ بالتعاطي في كالة الاصل في باب الوكالة

[illegible][illegible]

المجلد الثالث
 خلاصة الفتاوى كتاب الأجارات
 ١٠٨
 إذا كان مقرباً إلى الله تعالى إذا غضب رجل أرا حجة صاحبها وهي في يده ليعصب فقال للدارولي
 فأخرج عنها فان تركها ففى عليك كل شهر بمائة دينار فجد ها على حاله ثم قام بهائنة على هذا
 الشهر فلا اجرة له رجل استاجر من آخر غلاما فقال صاحب الغلام بعشرين وقال استاجر بشرة
 فافتروا على ذلك قال هو بعشرين الا ان يرضى لى اى اجرة بعشرة وفى الفتاوى رجل استاجر رجلا
 ليحفظ كرمه ثم باع الكرم فقال المشتري للاجير اعمل عملا فاعطيك الاجرة تنعقد الا لاجرة باجر
 الاول ان علم وان لم يعلم يجب اجر المثل كذا لو مات صاحب الكرم فقال الوصى اعمل عملا في نظائر
 هذه كثيرة وقد كوناها في خزنة الواقعات جنس اخر في الضياع والحائوت العقار وفى اصل
 رجل استاجر ارضاً فيها زرع او قصباً وغيرهما يمتنع من الزراعة لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع
 لرب الارض ان يبيع الزرع منه بشئ معلوم ويتقاضاه ثم يوجر الارض منه وان كان لغيره
 يوجر بعد مضي الماء ولو اجر مع هذا بغير الحيلة ثم سلم بعد ما فوّر وحصل ينقلب جائراً
 قال الشيخ الاسلام المعروف بخواجه زادة في نسخة هذا الم يد لك الذرع اما اذا درك بحيث
 لا يضر الحصاد يجوز يؤمره بالجر بقلع الزرع وكو قال مستاجر استاجر منك الارض وه
 فارغة وقال النواجر كابل هي مشغولة بزعى بحكم الحال كذا اذكر في المستقى في فتاوى الفضلى
 القول قول الاجر بخلاف المتبايعين لان ههنا الاجرة بغير العقلان منكر اضافة العقل الى عمل
 فارغ منتفع به فيكون القول فيه قوله وكو استاجر الوطبة باصلها او الشجرة باصلها ثم استاجر
 الارض جاز رجل مستاجر دارا شهرا بعشرة على ان يسكن فيها يوما فعليه عشرة فسدت الاجارة
 وكذا لو استاجر دابة الى بعدد بعشرة على ان رجوع عن الطريق فعليه عشرة او على ان
 بلغ قرية كذا ثم بدله ان يرجع فعليه جميع الاجرة لا يجوز وعلى هذا لو استاجر دابة على ان
 ان اخرجها كذا وان حمل كذا فاجرة كذا او استاجر ارضاً على ان يزرع كذا فاجرة كذا وان يزرع
 كذا فاجرة كذا او استاجر داراً على ان يسكنها فاجرة كذا وان اقام فيها حلالاً او طحناً فاجرة
 كذا وهذا عند بحينة اولاد هو قولهما وفى قوله الاخر يجوز استاجر داراً على ان لا يسكنها فى فاسدة

است تسل موع و بهر آن زمان حق است
 و همچنین است در کتاب متبر و بهر آن
 احزاب متون چشم کرده است پس این
 خبیب تر از شمه مجلات شوارت شباهه که
 فی العود الخوار ولا یضی ما هلك فی بدیه
 دان شرح علیہ الضمان لان شرح الضمان
 فی الاما ندر اطلاق کالموع و بدیهی که
 فی عاتقه العتبات و بدیه جزوه صلی المکتوب
 و کان هو المذهب خلافا فی الاشباه
 از من و فی العالک پر و حکامه لاجید الترتیب
 ان ما هلك فی بدیه من غیر مضمحه
 فلا ضمان علی فی قول بن مفسر
 و هو

من سأل له بقرا القرآن عليه
 بالوصية باطلة لا يجوز سواء كان قارى
 معناه الا لا يملكه منزلة الاجرة ولا يجوز
 اخذ الاجرة على طاعة الله ولا قرا
 استغنوا جوزه على قليم القرآن
 قد اختلفوا في الاجرة ولا يجرى في القول
 يجوزها على القراء على قولين
 انما يجوز ان لا يجزى عن الراي
 المتفق به جواز اخذ الاجرة
 على قليم القرآن الا على قولين

على قليم القرآن الا على قولين
 انما يجوز ان لا يجزى عن الراي
 المتفق به جواز اخذ الاجرة
 على قليم القرآن الا على قولين

المجلد الثالث ١١٠ خلاصة الفتاوى كتاب الاجارات

البعض في مسائل الشيوع سبع منها الاجارة وقد كونا ذميمة المشاع واعارة المشاع جائز وهبه
 المشاع فيما لا يحتل القصة يجوز مطلقا وفيما يحتل القصة لا يجوز عندنا سواء وهب من شريكه
 او من اجنبى الصدقة والهبة سواء في رواية الاصل وفي رواية الجامع الصغير يجوز الصدقة
 على اثنين واما وقف المشاع فعند محمد رحمه لا يجوز وعليه الفتوى وسره من المشاع
 لا يجوز عندنا مطلقا وفي الشيوع الطاسى روايتان وتسامه تانى في كتاب الوهن
 ان شاء الله تعالى وفي الفتاوى جل استاجر لرضا يلين فيها الاجارة فاسدة فان كان للتراب
 قيمة يتضمن قيمة التراب اللين له لانه غاصب ان لم يكن له قيمة لاشئ عليه اللين فان نقصت
 الارض بذلك ضمن نقصانه ويدخل جرم مثل الارض في قبة النقصان وان لم يكن فيه نقصان
 لاشئ عليه رجل استاجر حاما على ان تاته نائمة فلا اجر عليه فسدت الاجارة وفي الاصل لو استاجر
 دابة على ان يعمرها يعطى بغلتها يفسد الاجارة لانه شرط مخالف مقتضى العقد لو استاجر حماما
 بست مائة درهم سنة على ان يحط عنه اجر شهرين لعطلته ففسد لو قال على مقدار عطلته
 وبين المدة لا اجر عليه ولو قال على ان اهب لك اجر شهر رمضان او على ان لا اجر عليك شهر
 رمضان فالاجارة فاسدة ولو استاجر حانوتا بنصف ما يربح فيه تكون فاسدة فان قبض الحانوت
 باع فيه البرد اصاب ماله فهو لصاحب البرد لصاحب الحانوت عليه اجر مثل الحانوت ولو كان
 صاحب البيت دفع البيت ليحرقه ويباع فيها البرد على ان الربح بينهما فالاجارة فاسدة ايضا فاذا
 اجر البيت واخذ اجرة كان الاجر لصاحب البيت والذى جره على صاحب البيت اجر متاع
 استاجر رجلا لاستيفاء القصاص لا يجوز عندها خلافا لمحمد وفيملون النفس يجوز بالاجماع
 وكذا ان يجزى الشاة لو استاجر سطح ليسير عليه ماء المطر فالاجارة فاسدة ولو وقت وقتا يجوز
 ولو استاجر نهر يجري فيه الماء فالاجارة فاسدة ولو وقت وقتا يجوز ولو استاجر نهر رايا بسا
 ولم يقل شيئا ثم اجرى الماء فيه يجوز ولو استاجر ارضا ليضع فيها الشبكة جاز ولو استاجر طريقا
 يمر فيه او يمر الناس فيه ذكر في الاصل ان على يمينه لا يجوز وعندنا يجوز وفي العين اختار

عن ذميمة الجلى والحقى
 استفتا برأى رد
 اذن مدان كاجرت قرآن خزانة
 وحين راد زنى فودع كرهه اهداها
 هولا سوادا روى يوكيد جازت
 هو المصوبه درست نيت
 قرآن فامتن كرفن كرامت كافي
 الفتاوى الحاميه والله اعلم حرره الاجلى
 غفر له الفتاوى بالاجرة
 من ذميمة الجلى والحقى
 استفتا برأى رد
 اذن مدان كاجرت قرآن خزانة
 وحين راد زنى فودع كرهه اهداها
 هولا سوادا روى يوكيد جازت
 هو المصوبه درست نيت
 قرآن فامتن كرفن كرامت كافي
 الفتاوى الحاميه والله اعلم حرره الاجلى
 غفر له الفتاوى بالاجرة

انما يجوز ان لا يجزى عن الراي المتفق به جواز اخذ الاجرة على قليم القرآن الا على قولين

انما يجوز ان لا يجزى عن الراي المتفق به جواز اخذ الاجرة على قليم القرآن الا على قولين
 انما يجوز ان لا يجزى عن الراي المتفق به جواز اخذ الاجرة على قليم القرآن الا على قولين
 انما يجوز ان لا يجزى عن الراي المتفق به جواز اخذ الاجرة على قليم القرآن الا على قولين

هو المصوب... ان كان وديار... كذا...
 ان كان وديار... كذا...
 ان كان وديار... كذا...

الوقف ان لا تجوز الا خمس سنة لا يجوز ان لم يشترط شيئا جاز مقدر سنة الى ثلاث سنين كذا
 اختاره الفقيه ابو الليث وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير في الضياع يجوز قبل ثلاث سنين
 وفي غير الضياع لا يجوز الا خمس سنة وقال القاضي الامام علي السغداني لا ينبغي له ان يفعل
 ولو فعل صححت الاجارة ومثولى لو وقف اجر الوقف بدين اجر المثل يلزمه تمام اجر المثل وكذا لو
 حطه قتي لم يحط وان كتب الاجارة الطويلة على الوقف ثلاث سنين باجر المثل واجر المثل
 عن الاجر حكموا حكموا بذلك جاز لانه مجتهد فيه وكذا لو حط وكذا الاب لولجر منزله للصبي
 بدين اجر المثل يلزمه تمامه كذا الوصي كذا الوصي جاز لانه مجتهد فيه وكذا لو حط وكذا الاب لولجر منزله للصبي
 داره وهي معدة للاستغلال يجب اجر المثل اذا كان نقص بسكناء وضمان النقصان يضمن
 هكذا في فتاوى الفضل قال هناك ذكر الخصاف في كتابه ان المستاجر لا يكون غاصبا ويلزمه
 اجر المثل جعل حكم هذا حكم اجارة فاسدة فقل له اتفق بهذا قال نعم الاجارة الطويلة
 بملك الصبي لا تجوز والامام خالي يفتي في ارض لو وقف باجر المثل في ارض للصبي والقاضي
 الامام لا يفتي فيها وقل لا يجب الاجارة الطويلة بملك الصبي لا تجوز فتمام ههنا في الوصايا
 ان شاء الله تعالى كذا الواجرات اجارة طويلة وتحيلة اذا كان الملك للصبي ان تجعل مال الاجارة
 بتمامه لسنة الاخيرة وتعمل بمقابلة السنن المتقدمة ما هو اجر مثله ثم يبرأ والد الصبي المستاجر
 عن اجرة السنن المتقدمة ويصير ابراءه عندا بحقيقة وظهر كفا في ابراء الوكيل فان حكمه حاكم
 يصير متفقاً وكذا استاجر للصبي طويلة جعل مال الاجارة لسنة الاخيرة ويجعل في السنن المتقدمة
 اجر اقله الاجر في مرض موته بدين اجر المثل يصير من جملة المال كذا يملك الاعارة فهذه اولى جعل
 استاجر من مثولى لو وقف حجرة وقف فيكسر منها الخطب والمجبران لا يرضون بذلك ان كان
 النضر ما يتناول المتولى يجر من يستاجر بمثل هذه الاجرة له ان يخرجها من يدا او يمنعه **الحجس الشا**
 في الدواب في الاصل في باب اجارة المتاجر رجل استاجر حمارا للركوب ولم يبين من يركب ولا ليجل عليها
 ولم يبين ما يعمل او ارضاء او رعة ولم يبين ما يزرع او وقت يطبخ منها ولم يبين ما يطبخ او استاجر ثوبا

كلها متفقة على ان لا يستجيرا على
 المتأخرين من متابعيننا واستثنى
 فخرنا والابن استجيرا عليه في يوم
 الثلاثة الجردة عن التعليم من عظم
 اطاعات التي يطلب بها الثواب
 است شرط الثواب لعلها انتم وعلان
 في العمل والقاري بالا جرة يفتي
 لاجل الدنيا لا لوجه الله بل ليدفع اليه
 لوعلم ان المستاجر لا يدفع اليه شيئا
 لا بقاء حقا واحدا خصوصا متى
 ذلك حقة ولهذا قال تاج الشريعة
 في شرح الهداية ان فان استقر
 بالاجرة لا يستحق الثواب بل الميت ولا
 للقاري انتهى في فتاوى كرامه
 موزان برصدا بقا او ثوب نفق عند
 شيئا من القرآن فهو حسن اما الوصية
 بذلك فلا معنى لها ولا معنى في قرعة
 القارن لانه يشبه استجرا له على قرعة
 القارن وذلك باطل انتهى في فتاوى كرامه
 القارن عند تدبيره في ثوبه فلو وصية
 ما خلاه انتهى في فتاوى كرامه

القران... كذا...
 كذا... كذا...
 كذا... كذا...

للبسح لم يبين من يلبس فالاجارة في جميع هذه المواضع فاسدة فان اختصا الى لقاضي ابطال الاجارة وان لم يختصا حتى يلبس هو
البسح فغيره يجب اجرا مثل قياسا ويجب المسمى استقصا و تعيين اول لابس بخلاف ما اذا استأجر ثوبا يلبس فالبسح غيره فهو
صانع ان اصابه شيء وان لم يصبه فلا اجر عليه والشيخ الامام شمس لائمة السرخسي الحق بهذا الجملة اذا استأجر حليا أو ^{بين}
من يلبس على هذه الخلاف اما اذا استأجر دارا ولم يبين من يسكنها يجوز لانه لا تفاوت فيها وله ان يسكنها او يسكن غيره وفي المتن
رجل استأجر دارا ليعينها ولا يركبها او ليربطها على باب داره ليرى الناس ان له فرسا او انية يضعها في بيته ليتجمل بها ولا يستعملها
او اذا لا يسكنها لكن ليظن الناس ان له دارا او عبدا على ان لا يستخدمه او دارهم ليضعها في بيته فلا جارة في جميع ذلك فاسدة ولا اجر
الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون ان يستأجر لينتفع به رجل استأجر لحلا لينزله على ان لا يجوز بخلاف ما اذا استأجر ظمير القرض
ولك حيث يجوز والفرق حاجة الناس القياس فيها سواء وفي الفتاوى معاوضة الثيران في الكراب لا خير فيها اما اذا اعطى
البقر لياخذ الحمار جاز استأجر حمارا الى نيشابور على انه ان حصل مقصوده في الطريق رجع فالاجارة فاسدة وكذا الحمار هذا
الشرط بالعقد يلتحق عند ابي حنيفة اذا كان في المجلس كما في البيع ورجلان بينهما طعام استأجر احدهما صاحب او حمارا صاحب الجمل
نصيبه الى مكان معلوم فالاجارة فاسدة ولا يجب الاجر وكذلك في قفيز الطحان فاسد ولا يجب الاجر كوشن لائمة السرخسي
في اجارات الاصل قال في المحيط والمجيلة ان يشترط صاحب الخطة قفيزا من الدقيق الجيد لا يقول من هذه الدقيق وكذلك في
نزوية الكدس والقطن المجتبى لا يضيف الى القطن المجتبى خبطة الكدس لو استأجر حمارا ليجمل طعامه بقفيز منه فالاجارة فاسدة
ويجب اجرا مثل لا يجوز المسمى كذا لو دفع الى حائك غز لا لينسج بالنصف قال في المحيط ومشائخ بلخرجهما له يفترق بجواز
الاجارة في الثياب لتعامل اصل ببلد بخلاف القياس والاستصناع وهذه بخلاف ما لو تعامل باصل ببلد ثم في قفيز الطحان لا عبرة
لتعاملهم لانه تركه للنسج في فتاوى قاضي خان استأجر رجلا ليجمل كذا من القطن ويقصر كذا فلو باوليس عند المستأجر قطن
ولا ثوب لا يجوز ذلك لان اقامة العمل في المعدوم لا تصور فان كان القطن والا ثوب عندا ولم يرها الاجير فلا خيار للرؤية
في الثياب وليس له خيار للرؤية في القطن كذا لو استأجر تامة وينبغي ان يعلم ان لم يكن ذلك عند المستأجر لا يصح الاجارة وان كان
ذلك عند المستأجر وعين وشارف عمل في النصف وامتنع عن الباقي يجب على العمل لان الاجارة كانت صحيحة فيلزمه العمل بجل دفع الى
ذلك ثوبا واما ان يندفع الثوب بقطن من عند نفسه ولم يبين له الاجر وثنى القطن بينهما اخذ واعطاء قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل الاجارة جائزة لتعامل الناس قال لقاضي الامام علي لتغدي هذا اذا دفع اليه ثوبا وعينه ليستد عليه
اما اذا لم يكن المندف معينا فلا عرف فيه وفي الاصل لو تكارى حابة الى فارس فالاجارة فاسدة واعلم بان فارس خراسان
وشام وفرغانة وسعد اسم الولاية بالاجماع وبلخ و بخارا وسم قنلا ورجند اسم القصبه قال الشيخ الامام شمس لائمة السرخسي
بخارا اسم الولاية من كومة الى قوب واكثر المشائخ على ان اسم القصبه ثم في موضع كان اسم الولاية اذا بلغ الادنى له اجر مثلها
لا يزداد على المسمى في كل موضع اسم البلد الذي البلد يجب عليه ان ياتي بيته فجعل استأجر عبدا باجر معلوم وبطعام لا يجوز
وكذا لو استأجر دارا ليعلمها لا يجوز ليجها ل بخلاف الظن اوصى اذا اجر نفسه او غلامه للصبي لا يجوز بخلاف الاب لان لا يجز
بيعه فيجوز اجارة وفي الموصى انما يجوز البيع اذا كان خيرا ولا يتحقق الخيرية ههنا لانه يبذل المنفعة لياخذ المال المعين الكل

في الأصل قال حرمة مسألة اجارة الصبي تاتي في كتاب الوصايا وفي الفتاوى الصغرى إذ ااجود ابنته او عبده اجارة طويلة يجوز وفي المحيط لو استاجر عبدا بالكوفة يستخدمه ولم يدين مكانا للخدمة له ان يستقدمه بالكوفة دون خارج الكوفة قال شمس الأئمة الحلواني يعني لا يسافر بالمعبد له ان يخرج بالمعبد الى القرى وافنية المصر ويستخدمه من السحر الى ما بعد لعشاء الاخيرة وليس له ان يفر الغلام المستاجر ولا المذابة المستجرة الركوب ويكلفه انواع الخدمة ويخدم ضيفانه وامرأة وتودع المستاجر الاجرة الى العبدان كان العبد هو العاقد برئ من الاجرة وان لم يكن عاقد لا يبرأ ولو كسر الغلام شيئا من متاع البيت لا يضمن في كونه على دية عبد المستاجر وكسر يضمن لو عمل الاجرة ومات الأجر عيساك العبد حتى يرد حصة ما بقي من المدة وما يتصل بهذا في فتاوى النسفي جرح فم بقرة الى جبل بالعلف مناصفة وهي التي يسمى بالفارسية كاديم سود بان فخر على ان ما يحصل من اللبن والسمن بينهما نصفان فهذا افساد الحادث كله لصاحب البقرة والاجارة فاسد ولو اكل اللبن مع هذا وبعض قائم فما كان من اللبن قائما يرد على مالك البقرة وما كان اكل يرد مثله من اللبن والمصل لذى فعله وله على المالك قيمة علفها واجرا المثل في قيامه عليها والحيلة في تجويز هذا التصرف ان يبيع نصف البقرة من المدفوع اليه بثمن معلوم ويسلم البقرة اليه ويبرأ من الثمن ثم يامر به بان يتخذ من بنها المصل والسمن في غير ذلك فيكون ذلك بينه وبين المحيط فلوان المدفوع اليه دفع الى آخر بالنصف فهلك فالمدفوع اليه الاول ضام في ثوبت المدفوع اليه الى السرح فلا ضمان عليه وفي الفتاوى في باب النون لو دفع الدجاجة ليكون البيضة بينها على هذا في كاديم سود وبذا الفيلق الحادث في البقرة والبز في الاجارات لو دفع بذا الفيلق على الفيلق بينهما نصفان فلما خرجت الدجاجة قال شريكه ان اكثرها قد هلك فقال له صاحب البز ادفع الى ثمن البز وانما برئ منها والشريك كاذب فيما قال بل خرج كلها قال الفيلق كله لصاحب البز وعليه اجر المثل لشريكه لقيامه عليها وعليه قيمة وسيق القرصاد قال شمس الأئمة الحلواني فيمن غصب بيضا وخرج منه الفرخ ان خرج بنفسه فلصاحب البيض وكذا لو غصب البز جنس آخر في تعليم القران والحرف وفي الأصل لا يجوز الاستيثار على لطاعات كتعليم القران الفقه والاذان والتذكير والتدريس والحج والفرز يفي لا يجب الاجر وعند اهل المدينة يجوز وبه اخذنا شافعي ونصير وعظام وابوصرو والفقهاء ابو الليث ولو امتنع اب الصبي من اداء الوظيفة الى المعلم يجبر على المراسم چون حلو بنج شبنم عبيد قال في المحيط وعليه فتوى مشايخنا قال الامام الفضل عليه احبابنا المتأخرون يجيزون ذلك ويقولون يجبر على دفع الاجرة ويجبر بها وبه يفتي مشايخنا بل اقول بوجوب المسمى عند المدة وبوجوب اجرا المثل عند عدم ذكر المدة ونقل عن ركن الاسلام الكرمانى انه كان يكتب على الفتوى يد صبي معلوم واخشفو كند قال هو واستاد ثلاثين مائة هكذا كان يكتب والحيلة ان يستاجر المعلم معلومة ثم يامر بالتعليم وتكون الاجرة يعلم ولد الكتابة او النجوم والطب او التعبير جاز بالاتفاق وفي فتاوى الفضل لو استاجر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم الخط والهجاء جاز ولو شرط عليه ان يخدمه ذكر في الأصل انه فاسد في الشرط لو دفع ابنه او غلامه ليعلمه الحساب لا يجوز ولو شرط عليه ان يقوم عليه اشهاد مسماة في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط ايضا عن محمد اذا استاجر رجلا ليعلم ولد حرفة من الحرف ان يبين المدة

هذا الخبر يورد في الردود والفرز يفي لا يجب الاجر وعند اهل المدينة يجوز وبه اخذنا شافعي ونصير وعظام وابوصرو والفقهاء ابو الليث ولو امتنع اب الصبي من اداء الوظيفة الى المعلم يجبر على المراسم چون حلو بنج شبنم عبيد قال في المحيط وعليه فتوى مشايخنا قال الامام الفضل عليه احبابنا المتأخرون يجيزون ذلك ويقولون يجبر على دفع الاجرة ويجبر بها وبه يفتي مشايخنا بل اقول بوجوب المسمى عند المدة وبوجوب اجرا المثل عند عدم ذكر المدة ونقل عن ركن الاسلام الكرمانى انه كان يكتب على الفتوى يد صبي معلوم واخشفو كند قال هو واستاد ثلاثين مائة هكذا كان يكتب والحيلة ان يستاجر المعلم معلومة ثم يامر بالتعليم وتكون الاجرة يعلم ولد الكتابة او النجوم والطب او التعبير جاز بالاتفاق وفي فتاوى الفضل لو استاجر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم الخط والهجاء جاز ولو شرط عليه ان يخدمه ذكر في الأصل انه فاسد في الشرط لو دفع ابنه او غلامه ليعلمه الحساب لا يجوز ولو شرط عليه ان يقوم عليه اشهاد مسماة في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط ايضا عن محمد اذا استاجر رجلا ليعلم ولد حرفة من الحرف ان يبين المدة

جاز وينعقد العقد على المدقة حتى يستحق المعلم الاجرة بتسليمها لنفس علمه او لم يعلم وان لم يبين المدقة ينعقد فاسدا حتى لو علم
 استحق اجرا للمثل ان لم يعلم لا وفي الاصل في باب اجارة الرقيق قال فيه روايتان والاصح انه يجوز وكذا نص في المجامع في
 الابواب المتفرقة على لجواز رجل استاجر مؤدبا كل شهر سبعة دراهم ليعلمه صبيين احدهما العربية والآخر القرآن فقال
 المؤدب لا يمكنني تعليم القرآن فاستاجر مؤدبا ليعلم الصبي بما يملكون الناس اعطى اجرة من اجري سلم الصبي اليه فلما
 جاء راسل لشهر حبس الولد عن المؤدب ثلاثة دراهم فقال المؤدب ان لا ارضى يا حبست لان اجرا المعلم في شهر يكون نصف
 درهم قالوا لخط عن اجرا للمؤدب قد ما يكون اجرا مثل المعلم لان هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل لا يستجير المعلم رجل استاجر
 معلما سنة يعلمه القرآن فضى ستة اشهر ولم يتعلم شيئا كان له ان يفسخ الاجارة وفي الفتاوى اخذ الاجرة على الاذن لا على
 وفي مجموع النوازل معلما اخذ ثمن المحصير عن الصبيان صرف البعض في حاجتهم والبعض في المحصير ثم دفع المحصير بعد ما
 استعمل زمانا قال له ذلك اتما المعلم اذا اخذ من الصبي شيئا من المأكولات او يدفع الصبي الى هذا المعلم لا يحل له ذلك بخلاف
 ثمن المحصير لانه تملك من اب الصبي في التجريد استاجر قوم يحملون جنازة او يفسلون ميتا ان كان في موضع لا يحل له ان يفسله
 غيره هؤلاء ومن يحمله غير هؤلاء فلا اجر لهم وان كان ثمة اناس فليهم الاجر والمحقار على هذا لان في الوجه الاول اذا لم يكن
 اخر سواهم يجب عليهم وفي موضع لا اجر لهم فلو اخذوا الاجر لا يطيب لهم وفي المحيط اذا استاجر قاريا ليقرا عليه شيئا
 لا يجوز سواء كان شعرا او فقه او غيره وكذلك لو استاجر مصحفا او قاريا ليقراء عليه لا يجوز وما يتصل بهذا الحرف
 وفي فوائد شمس الاسلام رجل دفع ابنه الى رجل ليعلمه حرفة لئلا حتى يعمل له الصبي ستة اشهر فذهبا فاسدا واذا علم يجب
 اجرا للمثل وكذا لو قال له الاب امسك ولدي وانفق عليه شهرا على ان اعطيك عشرة دراهم لا يعمر له ويرجع عليه بالنفق
 ولو قال له المحووف انا امسك بالكسوة والنفقة واعلم الحرف لا يصح وفي المنتقى اذا لم يكن اب الصبي حائكا ليس للذي هو
 حجره ان يعلمه الحياكة وفي الفتاوى صبي في حجر عمه وله ام ارادت ان تواجره من انسان لها ذلك وهذا قول ابي يوسف
 وقيل عند لا يجوز وفي كراهية جامع الصغير يجوز للام ان تواجره الصغير ان كان في حجرها ولا يجوز للمعوز ذلك واصل هذا
 في التجريد في باب لصبي ان الاب والجدة يواجران حال عدم الاب في عمل من الاعمال فان لم يكن له اب ولا جد ولا وصيهما فاجره
 ذو رحم محرم منه وهو في حجر ذي رحم محرم اخر ابعد فاجره الاقرب هل يجوز عند ابي يوسف يجوز وعند محمد لا يجوز حتى لو كان
 في حجره فاجره الام على هذا الخلاف ثم بعد الاجارة اذا بلغ الصبي له الخيار ان شاء فسخه وان شاء امضاه وللذي في الاجارة
 ان يقبض الاجرة وليس ان ينفقها عليه وكذلك يقبض الهبة ولا ينفق عليه لانه ليس بغير الاب والجدة الوصي لاته في ملل الصغير
 وكذا يقبض النفقة وفي النوازل جل قال لفتية علم ولدي اللغة واحضر كل يوم بيتي ففعلها الفتية وعلمه ولد اللغة قال انما
 الى عمل معلوم او مدقة معلومة وهو ويكون استجارا كن قال لاخر تعالى قل في بيتي كذلك كان ذلك استجارا ويستحق اجرا للمثل كذا
 هذا اما اذا لم يبين العمل ولا المدقة لا يصح الاجارة ولكن اذا اذن العمل فيصير الاجارة جائزة كما استاجر ارضار لم يبين انه يزرع
 او يغرس حتى زرعه ومضى الاجل صار معلوما وصحت الاجارة قال القاضي امام هذا اذا ذكر الاجر والمدقة القليلة يعني اليوم
 اما اذا قال له اعمل الى السنة لا يتعين العمل لانه مختلف ان ذكر العمل لم يذكر الاجر ان كان العامل ممن يعمل باجره يجب اجرا للمثل

والا فلا جنس ^{ال} خوفي المتفرقات فيه الاستيجار على المعاصي في النوازل رجل اعطى جلا درهمين ليعمل له يومين فعمل له يوما واحدا وامتنع عن العمل في اليوم الثاني قال ان كان سمي له عملا فلا اجارة جائزة ويجبر على العمل فان مضى اليومان ليس له ان يطالب بالعمل وكسبي العمل قال يومين من الايام فلا اجارة فاسدة وله اجر مثل عمله ان عمل في الاصل اجرة السمسار والمفاد والمجاني والصكال وهما لا تقدير في الوقت ولا مقدار لما يستحق بالعقد لكن للناس فيه حاجة جازوان كان في الاصل فاسدا قال الامام خواهرزاده في نهضة تطيب له من الاجرة اجرا مثل في فتاوى قاضي خان رجل استاجر رجلا ليهدم جدارا او لينحط حائطه كل في رابع بكه او قال صاحب اراين درمها بكيه يا خسه بز او استاجر رجلا يكسر خشبة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل كاصل في جنس هذه المسائل انه اذا استاجر انسانا للعمل فان كان عملا لولاد الاجران ياخذ في العمل الحال يقدر عليه صحت الاجرة وذكر ان ذلك وقتا اوله يذكرونه يقول استاجرتك لتخبرني عشرين مناصم الخبز بدين هو جازان كان المستاجر في ذلك الوقت يملك آلة الخبز كالذقي وغو ذلك فان لم يبين مقدار العمل لكنه ذكر الوقت وقال استاجرتك لتخبرني اليوم الى الليل بدين هو جازا ايضا لانه وان لم يبين مقدار العمل فقد ذكر الوقت وذكر الوقت يصير المنفعة معلومة وتو قال بدين يك درهمين ديوار من بلزكن جازا ايضا لانه سمي عملا لو اراد ان ياخذ في الحال يقدر عليه فيصح الاجارة بين ذلك وقتا ولم يبين وتو قال بدين درهمين خوصن باركن ان لم يذكروا ذلك وقتا لا يجوز لانه استجارة للعمل لو اراد ان ياخذ في الحال لا يقدر على التذرية لا يقوم به وانما يقوم بالرعي ولا يدري متى تهلب للرعي فان لم يبين ذلك وقتا فهو على جهين ان ذكر الوقت او لا ثم الاجرة بالقرابة استاجرتك اليوم بدين هو على ان تذاي هذه الكدس جازا لانه استجارة للعمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة او لا ثم العمل بان قال استاجرتك بدين هو اليوم على ان تذاي هذه الكدس لا يجوز لان العقد قمر على الاجرة او لا وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما او مجهولا جاز ذكر الوقت بعد بيان الاجرة لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز وعلى هذه المسئلة السمسار وفي التجريد لو استاجر امرأة لتحتمل ما لا يجوز لو كانت المرأة امة جاز ولو استاجرت المرأة زوجها لخدمها او لورعي غنمها جاز في ظاهر الرواية وروى ابو عصمة بن سعد بن معاذ المروزي انه باطل في ذكر في كتاب جعل الابن ان للزوج ان لا يخدمها متى يرفع الاموال لقاضي بفسخ العقد بينهما من مشائخنا من قال تاويل قول ابي عصمة انه سيبطل منهم من قال في المسئلة روايتان ان استاجر من الحرا لادام ليرعي غنمه او ليعمل عملا اخر غير الخدمة جاز ^{لو} استاجر ابن امة لخدمة او جرة او جرة لا يجوز ولو عمل احد من هؤلاء يجب المسمى لو استاجرت زوجها ليرعي غنمها جاز ولو استاجر الاب لخدمته لا يجوز جازا كان الاب او عبدا لغيره او كافرا وله الاجر اذا فعل ولو استاجر ابنه او امرأة ابنه بالبلغ لخدمها في بيتها لم يجز ولا يجب الاجر اذا خدم الا اذا كان مكاتب او عبدا لغيره او كافرا ولا يجوز الاستيجار على شئ من الغنم والنوح والزماير ولا اجر لهم ولو استاجر رجلا ليكتب له غنما بالفارسية او بالعربية يطيب له الاجر ولو استاجرت امرأة ليكتب لها كتابا الى جيبها يجب الاجر ويطيب له ههناذا بين الشرائط وبين اعداد الحظ وقدره الكل في التجريد وفي الاصل استاجر رجلا ليكتب له مصحفا او فقها او لocha او غناء وهو معلوم جاز وفي النوازل رجل استاجر مستحاثا من رجل فقال لصاحبها كم اجرها قال لا اريد الا اجرته عمل خشب المقبض المسحاة ثم رجع وقال اني لا اجز قال ابو القاسم

ان كان ما يسأله له قيمة يجب اجرا المثل في فوائد فضل سالت ابا يوسف عن رجل استاجر كلبا ليقود عليه الغنم قال يجوز في
 قال في المنتقى استاجر كلبا للدلالة يسوق به الغنم لا يجوز ولو استاجر مشاة لتزوين العروس فالاجارة فاسدة ولا يطيب لها
 الاجارة على وجه الهدية والصواب انما اذا كانت المدعى معلومة او العمل معلوما جاز وفي فتاوى الفضل الدلالة في النكاح لا يجب
 الاجرة بكان يفترج غيره من مشاغزو ما نه يفترجون بوجوب اجرا المثل به يفترج لان معظم الاصر في النكاح يقوم بالدلالة فان
 النكاح لا يقوم باليقين ما يكون بالدلالة فكان لها اجرا المثل بمنزلة الدلالة في البيع فانه يستحق الاجران كان البيع من صاحب المتاع
 اهل بلدة تغفل عليهم المؤنات واستاجر وارحلا ليدن هب الى السلطان لا يجوز هذه الاجارة الا موقفة قال به يفترج قال فضل سالت
 ابا يوسف عن رجل استاجر كلبا ليحرس اذ قال الاجارة باطلة وفي الفتاوى لقاضي خان رجل استاجر كلبا معلما ليصيد بالبحر
 وكلمة البازي في بعض الروايات اذا استاجر الكلب او البازي بين لئلا ذلك وقتا معلوما جازا ولا يجوز لئلا المبيمين له وقتا معلوما
 وتكون استاجرة السلور لما خفا الفارة في بيته وذكر في المنتقى لا يجوز لان هذا فعل السنور وليس هذا كالكلب والبازي فكل من استاجر
 يرسل الكلب والبازي فيذهب بارساله ويصيده ولا كذا السنور ولو استاجر قردا للكنس لبيت قال ضي الله عنه يطبق ان يجوز
 لئلا بين المدعى لان القرد تهرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور ولو استاجر قملما ليكتب به ان بين لئلا ذلك وقتا صحت الاجارة
 والا فلا ولو استاجر مرجلا ليطهر به العصير شهرا على ان على مستاجر حمله الى منزل لأجره عتلا الفراغ فالاجارة فاسدة لان
 مؤنة الردي الاجارة على الأجر ومما صلت في لعادية فكان مخالفا لمقتضى العقد فان لم يشترط ذلك جازا اذا فرغ قبل بضي
 الشهر فلم يرد حتى مضى الشهر يجب عليه تمام الاجر ولو قال استاجرته منك كل يوم بكذا اذا
 فرغ سقط الاجرة ذهابا على المالك اذ لا ان حملة على المالك فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام
 اجرا اليوم كما اذا فرغ في نصف الشهر والله اعلم **الفصل الثالث في اجارة الجائزة**
في الضياع والعمارة وفيه انعقاد الاجارة وفي الاصل استاجر دارا بكذا او لم يسم
 الذي يكتمها له ان يسكنها ويكتمها من شاء ويضع فيها ما يشاء ولو كان فيها بئر ماء توضع منها ويشرب وتوضع البئر
 لا يجبر احد على صلاحها في الفتاوى لو حفر المستاجر بئرا فاعطى به يضمن اما لا ينصب فيها الرحي يعني حتى الثور اما
 لا يضمن من حتى ليد فاذا كان يضمن عليه الفتوى لا يسكن فيها الحلال والفصل ولا يضمن من كسر الحطب في الدار فان زاد
 وهو يوهن البناء ليس له ذلك الا برضا المالك او يشترط في الاجارة ولو اقعده فيها قصارا فانهدمت من عمل يضمن لا يجب
 الاجر فيما ضمن للغصب فينبغي ان يجب الاجر قياسا ويجب المسمى استحسانا واذا استاجر ليقعد فيها قصارا فله ان يقعد الحلال
 اذا كانت مضرتها واحدة وكذا الرحي لو قال المستاجر شرطت لك القصارة انكرا لا جرفا لقول قوله وان اقاما البينة فالبينة
 بية المستاجر والمستاجر ان يربط فيها دابة وبعية وشاة فان لم يكن هناك مربط ليس له اعتداد الربط في شوم الشافي
 ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة اما المنزل بخلافه عن سكنى الناس فكيف الدواب فيربط الدابة على باب داره ولو ضربت
 الدابة انسانا او هدمت حائط الميضم في ليس للاجر ان يدخل دابة الدار والمستاجر بعد ما سكن المستاجر ضمن ما عطيت
 الا اذا فعل باذن المستاجر بخلاف ما لو اعاد دابة ثم المعير يربط دابة الى باب الدار فضربت انسانا لا يضمن هذا اذا اجر كل الدار

فان لم يوافق صحن الدار له ان يربط في نصحر في توبني مستاجر السور وفي الدار المستاجرة فاحترق شيء من الدار لم يضمن المستاجر
 اذا اجر الدار بكثرة ما يستاجر تصدق بالفضل الا اذا اصرح فيها شيئا وقي الحيط فن لم تزد في الدار شيئا ولا اجر معها شيئا اخر من ماله
 يجوز عقد الاجارة عليه ولا يطيب له وان خصصها او اجر معها مستاجر شيئا من ماله يجوز ان يعقد عليه الاجارة ولا يطيب له الزيادة
 فان كس الدار ثم اجر له يطيب له وان قال علي ان كسر الدار يطيب وان كان لرضا وجعل لها مسنة يطيب وكذا اكل عمل
 هو قائم وان كرى الانهار قال الخصاص يطيب وقال قاضي الامام ابو علي النسفي في اصحابنا متددون وبرفر التراب يطيب
 وان تيسر الزراعة وتواستاجر بيتين صنفقة واحدة وزاد في احداهما اجرها بالكثر فان كانت الصنفقة متفرقة لا يواجرهما
 بالكثر ولو اجرها بخلاف جنس استاجر به جازوا اذا غصب غاصب الدار من يد المستاجر سقط الاجر عنه في مدة الغصب
 رجل استاجر دارا وسكنها ثم استحققت فالاجر للواجر دون المستحق وتصدق به عندهما خلافا لابي يوسف والغاصب في الاجر
 ثم اجر المالك ثلثي في مسائل الارض لو استاجر منزلا مقفلا فقال له رب المنزل خذ المفتاح وافتح فاستاجر حدا
 ليفتح بنصف درهم فالاجر على المستاجر ولا يرجع على رب المنزل وتكون كسر القفل بمعاينة الحلال ضمن الا اذا عالج خفي فاعلم
 انه لم ينكر بفعله وتكون كسر بمعاينة المستاجر يضمن اذا عالج بمعاينة الجرم مثله رجل استاجر منزلا من دار وفي الدار سكان
 فادخله الدار و دخل بينه وبين المنزل فقال بعد مدة حال بيني وبين النزول فيه فلان يحكم الحال ان كان فيه الغاصب فلا اجر
 عليه وان كان فيه المستاجر يجب الاجرة بشهادة الظاهر وان لم يكن فيه احد هما فالاجر لازم لوجود التحلية ولم يظهر المنع وتكرار
 دارا شهرا فاقام معه صاحب الدار في حال اخر الشهر فقال المستاجر لا اعطيك الاجر لعدم التحلية فعليه من الاجر بحساب
 ما في يد لانه استوفى بعض المعقود عليه الكل في الاصل في باب اجارة الدار وفي الفتاوى رجل استاجر حانوتا ودكانا على باب
 حانوته والدكان على الطريق فحبل بينه وبين الطريق سقط عنه حصه الدكان ولا يفسد هذه الاجارة بل موقوف على اذان
 السلطان وفي المحيط ساحة بين يدي حانوت لرجل في الشارع فاجرهما من رجل كل شهر بداهم فاما اخذ من الاجرة فهو
 للعاقبة قال لفقهاء ابو الليث هله اذا كان ثمة بناء حتى يصير بذلك غاصبا لا بد منه لا يصير غاصبا عندهما وعندى الصحيح هو
 الاول عندهما الغصب لما لا يتحقق في لعقار في حكم الضمان اما في وراء ذلك يتحقق الا يرى انه يتحقق في لورد فكل في حق استحقاق
 الاجرة رجل استاجر دارا فوهب له اجر شهر ومضن ان استاجرها سنة يجوز عند محمد لان هذه ابراء بعد سبب الوجوب
 وان استاجرها كل شهر لا يجوز الا اذا دخل شهر مضن لو كانت سنة فقال له هبتك جميع الاجر عند محمد تصوير ابراء عند ابي يوسف لا تصح ولو كانت
 الاجرة الفاق قال هبت منك الا فلا ادرها جازي قولهم ولو شرط التجيل ثم وهب او ابراء جاز بالانقضاء وقد مر في البيوع في باب بيع الفاق
 رجل قل لاخر اجرتك هذا للدراسته بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال يقع الاجارة على الف ومائتين قال الفقيه ابو الليث هذا اذا قصد
 ان يكون الاجارة كل شهر بمائة اما اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الف ولو ادعى على الاجرانه قصد الفسز وادعى المستاجر الغلط في
 التفسير فالقول قول الاجر كما لو تواضعا على البيع تلجيتا ثم باشر البيع مطلقا من غير شرط ثبت البيع مطلقا الا ان يتفقا على
 انها باشر على ما تواضعا لك ههنا الكل في الفتاوى في مجموع النوازل رجل استاجر بيتا سنة يجعل فيه التبن فجاء الشتاء
 وكلف البيت بماء المطر وفسد التبن لا يضمن صاحبه لبيت بترك تطيين السطح فان مضت المد والتبن الفاسد فيه

يلزمه الاجر تجل استاجر حجرة في خان وضع فيها متاعه واقفلها وغاب فجاء متقبلاً الخان وفقر القفل بغير المفتاح اخرج المتاع منها ووضع في موضع اخر عشرة ايام ثم اعلما متاعه الى الحجرة واقفلها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة من وقت اخراج المتاع وفي فتاوى الصغرى رجل استاجر دارا شهرا فسكن شهرين او حاما شهرا فسكن شهرين لا اجر عليه في الشهر الثاني وهذا جواب الكتاب وقال الامام خواهرزاده روى عن اصحابنا انه يجب وعن الكرخي ومحمد بن سلمة انهما كانا يوفقان بين الروايين المعتد للاستغلال وغير المعتد من غير تفصيل بين الدار والحمام قال الصمد الشهيدي وبقيت المستاجر اذا اجر العقار قبل القبض لا يجوز بلا خلاف ولو سكن المستاجر الدار بجبله جوا مثل تجل استاجر دارا وغاب ترك امرأته فيها ليس للأجر ان يخرجها او تحيلة ان يواجرها من اخر في بعض الشهر الذي يريد الفسخ فاذا مضى لك الشهر دخل الشهر الثاني يفسخ الاجارة الاولى ينقل الثانية فكل ان له ان يخرج المرأة من الدار هلة في النوازل وفيه ايضا لها داس لجرتها من وجها ثم سكنها فيها لا يجبه لاجر وفيه ايضا دارين حاضر وغائب ان قمت الدار ليس للأجر ان يسكن في جميع الدار وللقاضي ان يواجرها اذا خيف الخراب يمسك الاجرة للغائب وان لم يقسم فلتشريكه ان يسكن قد نصيب وعن محمد بن عيسى انه يسكن جميع الدار اذا خيف عليه الخراب ان لم يسكن ان كان في الدار دخلة او غلخت وعليها ثمرة ياكل نصيبه ويبيع نصيبه لغائب ويمسك الثمن عليه فان حضر اجاز له الثمن الا ضمن قيمته والتمن للبايع وان لم يحضر فهو بمنزلة النقطة يتصدق ولهذا استحسن وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله تار فيها حجرة لرجل واصطبل لأخرفاد صاحب الاصطبل يغلق باب الدار وينعه صاحب الحجرة ليس ان يمنعه اذا كان الغلق في الوقت الذي يغلق الناس دورهم في ذلك الوقت وفيه ايضا رجل استاجر دارا وبني فيها بيتا من التراب الذي كان فيها يغير ارضا صاحب الدار ثم اراد الخروج عنها وان ياخذ لبناء فاما من لبن فله ان يرفع ويدفع قبة التراب وما كان رهضا يقال بالفارسية يا حنك ليس في ذلك شيء لانه اذا انقض يصير ترابا وتو بنى في بيت امرأته ياتي في كتاب الحيطان وفي الفتاوى الصغرى رجل استاجر دارا للسكنى كل شهر بكذا اجاز له في الشهر الذي يليه ولا يلزم في سائر الشهور بالاجماع لانها غير محصورة فكانت مجبولة فان دخل الشهر الثاني وسكن في يومها او يومين لا يفسخ الا بعد ذلك واحد منهما ان يترك الاجارة عند تمام الشهر وهو عند دية الهلال وعند بعضهم يفسخ قبل خروج الشهر فاذا اخرج على الفسخ تمامه اذا دخل الشهر قبل الفسخ ومضى ساعة فلزمه ولا يمكنه فسخه لكن هذا خلاف الرواية وله الفسخ في الليلة الاولى ويومها ثم ان كان العقد في اليوم الاول من الشهر فله شهر بالهلال نقصا وتروان كان في بعض الشهر فله ثلاثون يوما وكذا اذا استاجر مائة وهو في خلال شهر يجب كل شهر ثلاثون ثلاثون عند تفسير الشهور والمخللة بالاهلة وكل الشهر الاول ثلاثون يوما بالآخر رجل استاجر دارا من رجل سلمها اليه ثم بعد ذلك اجرها من اخر لا يجوز ولا ينقل الاجارة الثانية في حق الآخر حتى لو انقضت الاجارة الاولى سقط حق المستاجر الاولى يلزم ان يسلم الى الثاني بخلاف ما لو باع المستاجر فانه لو انقضت الاجارة ينقل البيع ولو انحاز وقال الصمد الشهيدي الاجارة كالبيع ينفذ في ايام الفسخ قال في مسئلة بيع المستاجر انه هل ينفذ في ايام الفسخ روايتان في هذا المعنى في الباب الاول سيلق في فصل الفسخ وفي محيط ذكر شيئا لا سلام في كتاب الصلح عن محمد استاجر ارضا بالكرخنة فزار رجل الما جركا فاجاز الما جركه فزار المستاجر الاول كرا ايضا وحدث الاجارة فالاجارة هل الثانية يفسخ الاولى في مقصده بعد ذلك وذكره المسألة عن ابن يوسف ووصفها في ان الزاد المستاجر

المستاجر الثاني وسلم له البذر الأول بهذه الزيادة وبالأجر الأول وذكر أن الأول لا ينتقض هذه زيادة زهدها في الآخر وحاصل الجواب
أن صاحب البذر إذا جدد الأجرة ينتقض الأول وإذا لم يجد لا ينتقض يكون الثانية زيادة وتودفع أرضه مزارعة على أن البذر
على المزارع حتى صار مستاجراً ثم أجبر من غيره أجرة طويلة من غير رضا المزارع لا يجوز لأنه أجر المستاجر ووضعي المزارع انفسخت
مزارعته وينفذ الأجرة الطويلة بخلاف أجرة المستاجر إذا أرض به المستاجر حيث ينفذ عليه يعني على المستاجر وههنا ينفسخ
الأول للحاجة الناس في فتاوى الصغرى وفي فتاوى لفضل رجل أجروا نوته مشاهرة ثم أجبر من غيره أجرة طويلة وأصر
المستاجر أن يكون هو الذي يقبض الأجرة فما قبض المستاجر من الأجرة فهو له الأجرة الشهر الذي وقعت الأجرة فيه ذهب
إلى أن الأجرة الثانية إنما يصح في أسل لشهره الأول إنما ينفسخ عند مجي رأسل لشهره وفي الفتاوى الصغرى رجل استاجر أرضاً
أجرة طويلة أن كتب في الصك عند سنين بكذا غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة فهو جائز ولا يصير دخلاً في العقد أو قال
على أن بالخيار ثلاثة أيام في آخر كل سنة لا يجوز عند بحقيقة لئلا يصير مدة الخيار أكثر من ثلاثة أيام وفيه رجل أجره شهر
وجعل لنفسه الخيار فسكن المستاجر الدار قبل أن يجيزها لا أجر عليه فيما سكن لأنه سكن بغير عقد يلزمه الأجر فيما سكن بعد الأجرة
وفي شرح الطحاوي رجل استاجر داراً وقبضها ثم وجد بها عيباً يضربه في سكنها هاله الخيار أن شاء حبسها بالأجرة على حالها
وإن شاء نقض الأجرة والعيب فيها كسر الخنق والمخاطب وما يوهن البناء ويمنع السكنى لو حدثت بها عيب بعد القبض
بعد عقلاً الأجرة يرد به أيضاً لأن عقلاً الأجرة عقد المنفعة فإذا حدث العيب قبل استيفاء المنفعة فكانت حدث بعد
العقد قبل القبض بخلاف البيع وفي الزيادات في الأبواب الأجرارات خيار العيب في الأجرارة يفادق
البيع في أنه ينفرد المشتري بالرد بالعيب قبل القبض بعد القبض لا ينفرد بل بشرط القضاء أو الرضاء وفي الأجرة ينفرد
المستاجر بالرد قبل القبض بعد خيار الروية ثابت للمستاجر جالساً خوفاً أجرة لأرض في المزارعة الصغيرة تجعل مستاجر
أرضه ليزرعها فزرعها فلما صابت الزرع أفة فهلك أو غرق الأرض لم يثبت فعليه الأجر تاماً ولو غرقت قبل أن يزرعها فلا أجر
قال في المحيط والفتاوى على أنه لا أجر على مستاجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع إلا إذا تمكن من إعادة زرع مثلاً ودون
في الضرر بالأرض كذا لو منعها غاصب لأن في المسئلة الأولى يمكنه أن يزرع أخرى وأن فرقت قبل ذلك لا يمكنه ولو قبل الأرض
ولم يزرعها حتى مضت السنة يجب عليه تمام الأجرة لأنه لم يخل بينها وبينه أحد في الفتاوى في باب النون رجل استاجر أرضاً
ليربعها فأنه لم يزرعها فلما غلبت المياه ليسقيها فبسبب الزرع سقط الأجر عنه سواء استاجرها بشربها أو بغير شربها كذا اختار الفقيه
ابو الليث بمنزلة ما لو استاجر الحاقاً فأنقطع الماء أو حذب النهر لا يظفر فلو يقف على سقيها على هلاكها لو كانت يسقى بماء المطر
فأنقطع المطر على هذا قال في المحيط وفي فتاوى أهل سمرقند استاجر من يراعى الجبل فزرعها فلم يطر ولم يثبت حتى مضت السنة
ثم مطرت ونبت بالزرع كله للمستاجر وليس عليه كذا الأرض لا انقضائها وإحالة إلى نوادر ابن سماعه ولو استاجر أرضاً
ليربعها فزرعها قبل ماءها أو انقطع فله أن يخاصه حتى يغيره القاضي العقد بينهما وبعد ما فسخ بترك الحاكم الأرض في يد
بأجر مثلاً إلى أن يملك الزرع فإن سقى زرعه كان له أرضاً وليس له أن ينقض الأجرة وفي المنتقى لو لم يطر ولم يخرج الزرع
في تلك السنة فلما مضت مدة الأجرة خرج الزرع قال هو للمزارع ويتصدق الفضل فإن قال رب الأرض أنا فله ذلك

ولما استأجر ارضاً سنة يزرعها غلة واحدة قد سماها فزرع تلك الغلة فلما نبت اصاب الزرع افة من برد او غيره فافسد وهي في وقت
لا يستطيع ان يعيد تلك الزراعة بعينها والادان يزرع غيرها مسمى مما هو ودونه في لضر على الارض فعل قآن كان مازرع اضر على
الارض لم يكن له ذلك ولم يرد الارض على الأجر وعليه الأجر بقدر ما كانت في يده رجل غصب ارضاً فاجرها سنة من رجل
بداد هو مسماة ليزرعها ثم ان ركب الارض اجاز الاجارة فالاجارة جائرة من يوم اجاز وما مضى
ليس لرب الارض اجرة بل للغاصب ويتصدق بها بعد ما ضمن نقصان الارض ولو كان دفعها
مزارعة بالنصف فاجاز ركب الارض المزارعة جائزات وان كان الزرع قد سنبل ولم يسم
فلا شيء للغاصب من الزرع ولا ضمان عليه في نقصان الارض ولو اجاز المزارعة بعد ما ضمن
الزرع وانفق لم يجز وكانت المقاسمة للغاصب ويتصدق ويضمن ما نقص الارض هذا في
المنتقى وفي التجريد في احوال الاجارات بعد مسائل الاستصناع اذا اجاز المالك الاجارة بعد استيفاء
المنافع فالجواب كما ذكر في المنتقى اما اذا اجاز قبل استيفاء المنفعة جازت الاجارة للمالك وان
اجاز بعد انقضاء بعض المدة فالاجارة في الماضي للغاصب والباقي للمالك عند ابي يوسف
وعند محمد اجرة ما مضى للغاصب وما بقي للمالك وفي فتاوى الفضل رجل استأجر كرمًا فحرق ايم الخلف حكم
القران كان موجودا وقت بيع الاشجار دخل تحت البيع ان شرط كما ذكرنا في البيع وان لم يكن موجودا ان حصل على ملك
المستأجر يكون للمستأجر ان اشترى الاشجار وكما هو احدى الطرق والاجاز حط لا يضمن المستأجر يضمن في الجنس
أخو في اجارة المستغل فيه استجار الحمام والرجل جل استأجر حماما في قرية فوقه الحلاله ونفرا للناس سقط الاجروان نفر
بعض الناس لا يسقط في فوائد لكن الاسلام على لسفد جي وفي المحيط فان كان حماما للرجال وحماما للنساء وقلاجرهما جميعا
الا انه سمي في الاجارة حماما جاز استحسانا قال مشائخنا هذا اذا كان باب الحمامين واحدا والذ هليز واحدا اما اذا كان لكل
واحد منهما باب عليهما لا يجوز العقد حتى يمتيا واذا استأجر رجي ماء على ان يطحن فيها حطة فطحن غيره ان كان ضرر ما طحن
مثل الحطة او دونه لا يكون مخالفا ويعتبر فيه احكام الغصب في النوازل ساحة بين يدي حانوت لرجل في الشارع أجرها
من رجل يبيع الفاكهة كل شهر يد همر في اخذ من الاجر فهو للعاقلة لانه غاصب في الغصب الاجرة للعاقلة قال الفقيه
ابو الليث انما يجب الاجران كان ثمة بناء او كان يصير الاجرة غاصبا رجل استقرض راهم من رجل قال له اسكن خانو
فما لم اره عليك دراهمك الا طالبك باجرة الحانوت والاجرة التي يجب عليك هبة لك فدا فمقرض الميه الف درهم سكن
الحانوت سنة قال ان ذكر ترك الاجارة عليه مع استقراضه منه المال الاجرة على المقرض اجبة وان كان ذكر ترك الاجر عليه
قبل الاستقراض وبعد فلا اجر عليه رجل له حوانيت مستغلة فجاء انسان وسكن في حانوت من تلك الحوانيت قال محمد
يجب جرائم الخ لو قال الساكن كنت غاصبا لا يصدق اذا كان الغاصب مقربا للار للمالك اما اذا ادعى المالك لا يجب لاجر عند
اقامة البينة من المالك وكذا لو دخل الحمام وقال دخلت على وجه الغصب لا يصدق الكلي في النوازل وفي مجموع النوازل
استأجر حماما بديل معلوم على ان عليه الاجر على جريانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف مقتضى عقد الاجارة فيفسد وفي

الاصل رجل استاجر ربحي ملو ديتيها و متاعها مدة معلومة باجر معلوم فانقطع الماء سقط من الاجر بحسبه وان لم ينقص الاجارة
 حتى عاد الماء لزمت الاجارة فان شرط عليه الاجرة فانقطع الماء فسدت الاجارة وان اختلف في ذلك الانقطاع فالقول قول
 المستاجر وان اختلف في نفس الانقطاع يحكم الحال فان قل الماء واضرب بالطحن هو طحين فلن فحش الضرر بخير وان قل فهو لازم
 وان حلف المالك ان ينقطع الماء فيفسخ الاجارة فاكوى البيت والمجيرين والمتاع خاصة فليس فيه ابطال الفسخ بل ان يفسخ
 للمعيب ولو انكسر الحجر والقدرة او انهدم البيت فله الفسخ فان اصرح فليس له الفسخ وفي الفتاوى رجل استاجر حوانوتا وفيها
 رحيان فاحتاج النهر الى الكرى وصار رجال لا يعمل الا احدي الرحين ان كان الحفر على الجوار عادة وكان رجال لو صرف الماء
 اليها بعلان علانا فضا يلزم احدهما وله الخيار وان كانتا لا يعلن يلزمه اجرا احدهما وان تفاوتتا فعليه اجرا اكثرهما وان كان
 الحفر على المستاجر فعليه الاجر كما ملكن استاجر خيمة فانكسرت الاوتاد فعليه الاجر ولو انقطعت الاوتاد فلا اجر عليه
 رجل استاجر الحمام فانكسر القدر سقط الاجر وهذه في الاصل الله اعلم فحقان ركب في الطاحونة حجرا من ماله وحديد او
 اشياء اخر ثم انقضت مدة الاجرة هل له ان يرفعها ما كان له يستطاع فعل ذلك بامر صاحبها على ان يرجع في الغلة يرجع يكون له
 وان فعل بغير امره ان كان غير مركب فهو له وما كان مركبا ليدفع المالك اليه قيمته ولو استاجر طاحونة اجارة طويلة ثم اجرها من
 غيره بالفارسية بقباله داد واذن له بالعارة فانفق في العارة هل يرجع اليه ينظر ان علم انه مستاجر وليست الطاحونة ملكا له
 لا يرجع وان لم يعلم وظنه مالكا يرجع عليه هو المختار والله اعلم **الفصل الرابع في اجارة الدواب في العمل**
 لو استاجر دابة ولم يبين ما يحمل عليها فالاجارة فاسدة وقد كرنا فان سمي ما يحمل عليها فعمل ما هو اخف او انقل تاتي في كتاب العارية
 ففي كل موضع ضمن في العارية لا يحمل الا اجره هاتر رجل استاجر دابة ليحمل عليها ان يركبها وان استاجرها ليركبها ليس ان يحمل
 عليها فلا اجر عليه لان الركوب يعني حمل يقال ركب فلان وحمل معه غيره ولا يسمى الحمل بركوب اصلا وفي المحيط اذا نكاري قوم مشاة
 ابلا على ان المكاري يحمل عليه من فرض منهم او من اعيانهم فهذا فاسد لو شرط عليه تحفة الاجير وتفسيرها ان يركب واحد منهم
 ثم ينزل ثم يركب الاخر ثم ينزل فذلك جائز وان استاجر دابة ليشتم عليها رجلا وليتلفي عليها رجلا لا يجوز الا ان يعين موضعها
 معلوما لانه مجهول استاجر دابة من رجل كل شهر بشرة دراهم حتى انه متى بدله له حاجة في ليل او نهار ركبها ان سمي بالكوفة ناخية
 من نواحيها جاز وان لم يسم مكانا لا يجوز فاما اذا استاجر ثوبا ليقتضي به حوائجه في المصر فهو جائز وان لم يبين مكانا وفي المتن رجل
 نكاري دابة على طول عشرين يوما الى موضع كذا فادخله المكاري في خمسة وعشرين يوما قال يحيط عنه من الاجر بحسب ذلك فلهذا
 مستقيم على قول ابى يوسف ومحمد اما على قول ابى حنيفة فينبغي ان يفصل الاجارة كما لو استاجر رجلا لينزله هذه العشرة فالحائتم
 من الدقيق اليوم بل هو تفسد عند الجحيفة اذا استاجر دابة ليحمل عليها عشرة فحائتم حنطة فحمل عليها عشرين ففعلت فعليه
 الاجر تاما فان عطبت بعدما بلغت فعليه نصف قيمتها والاجر تام وهو قول ابى يوسف وهو استاجر
 دابة لينذهب بها الى مكان كذا فركبها في المصوفة حوائجه فهو محالف فلا اجر عليه ولو استاجر
 قميصا ليلبسه وينذهب الى مكان كذا فلم يذهب ولبسه في منزلة قال ابو بكر ولا اجر عليه ايضا
 قال لقيه ابو الليث رحمه الله يجب لاجر ههنا لانه خلاف ولو هلك لا يصير صامنا على الدابة لان الاجارة في الدابة

ليبيح

لا يجوز الا ان يبين المكان وفي الثوب يحتاج الى كرا لوقت استاجرت درعا ليلب يوما الى الليل باجر معلوم لها ان يلبس اليوم كله ومن الليل اوله واخره ولا يلبس فيما بين ذلك اذا كان ثوب ضيافة وان لبست وسط الليل فتحرق فيضمن وان كان ثوب بذلة لها ان يلبس لليل كله استكرى اية باربعة دراهم على ان يرجع من يومه فلم يرجع الى خمسة ايام يجب عليه درهمان وهو مخالف للرجوع فلا يجب شيء في النوازل **جنس** اخو فممن يبطل عمله وفي النوازل لو استاجر الذهاب الى بلدة ليحمل عليها من هناك حمولة فجاء المكاري فقال ذهبت فلما وجدت الحمولة ان صدقه المستكرى في ذلك فاجر الذهاب خاليا من غير حمل واجب واصل هذه في الجامع الصغير رجل استاجر رجلا لينذهب الى البصرة ويحج عياله فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء بمن بقي فذه الاجر بحسب ما لك لانه عمل بعض عمله فيستحق بعض الاجر ومعنى المسئلة ان يكونوا معلومين فان لم يكونوا معلومين فلا جارة فاسئلة ولو استاجره لينذهب لكتابه الى فلان بالبصرة ويحج عياله فذهب فوجد فلانا ميتا فورا لكتاب فلا اجر له عندهما وقال محمد له اجر الذهاب ولو استاجره لينذهب بطعامه الى فلان بالبصرة فذهب فوجد فلانا ميتا فورا فلا اجر له عند اصحابنا الثلاثة واما في مسئلة الكتاب ان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى ارضه او وصيه يحمله الاجر بالاجماع لم يرد كانه اذا وجد فلانا غائبا فترك الكتاب هناك ورجع من مشاغلنا من قال هذه على اختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال هناك يجب جواز الذهاب بالاتفاق هذه اذا شرط عليه الحج بالجواب فان لم يشترط عليه الحج فلم يرد كونه في الكتاب فيقول اذا لم يشترط وترك الكتاب ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بان كان غائبا والى رثته ان كان ميتا فانه يستحق الاجرة كلا وكذا لو وجد فذهب الكتاب اليه ولم يقرب حتى عاد من غير جواب له الاجر كمالا لانه اتى بما في وسعه لو لم يجد او وجد لكن لم يرد فذهب الكتاب اليه بل يرد الكتاب فلا اجر وقال محمد له اجر الذهاب وكون في كتاب ههنا لا يستحق اجر الذهاب عندها لو استاجره ليلب فرسالته الى فلان بالبصرة فذهب الرجل فلم يجد المرسل اليه او وجد لكن لم يبلغ الرسالة ورجع فله الاجر والفرق بين الرسالة والكتاب ان الرسالة قد يكون سررا لا يرسل المرسل بان يطلع عليه غيره اما الكتاب فتحتم قال الشيخ الامام شمس لا ثمة المحلواني لا نسلم فصل الرسالة هو والكتاب سواء فاما في الطعام اذا رجع بالطعام وهلك في الطريق لا يضمن عند اصحابنا الثلاثة وفي الاصل رجل استاجر غلاما لينذهب بكتاب له الى بغداد فقال لا غلام ذهبت به وقال المستاجر ما ذهبت به فان اقام الغلام البينة انه دفع الكتاب اليه يجب الاجر وكذا لو اقام البينة انه لم يجد وفي مجموع النوازل رجل استاجر اية من بغداد لينذهب بها الى المدائن ويحمل طعاما من المدائن عليها فذهب فلم يجد الطعام فعلى المستاجر اجر الذهاب ولو استاجرها ليعمل عليها من المدائن ولم يستاجر من موضع العقد لا اجر عليه قال ومن هذا الجنس مسئلة صارت واقعة صورتها رجل اشترى شجرة من اخر ليقلعها وذهب بالاجراء فلم يرض فتقابل البعير في الاشجار هل للاجراء شيء من الاجر ينظر ان استاجرهم لينذهبوا معه من المصر الى موضع الاشجار ويقطعوا الاشجار فلم يجز الذهاب وان استاجر لقلع الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب فلا اجر لهم لان المقنوع عليه قلع الاشجار ولم يوجد قال ثم وجدت المسائل في النوازل الجواب على خلاف هذا صورتها رجل استاجر اجيرا على ان يقطع له اشجارا في قرية بعيدة من المصر على ان اجر الذهاب والرجوع على المستاجر قال لا ادري له اجر الذهاب لا جوارج لانه لم يعمل شيئا واصل هذه في الجامع الصغير وهو معروف رجل استاجر مكاريا ليحمل كذا او قرا من الخزمة

فحمل بعض الطريق فحرقه واعد المحل الى موضع الاول لا يستحق شيئا من الاجرة على هذا لو اكثرت سفينة من حمل ليعمل فيها طعاما الى موضع معلوم فلما بلغت السفينة ضربتها الريح فردتها الى موضع اكثرى منه ان كان صاحب الطعام مع السفينة يجب الكراء فان لم يكن صاحب الطعام معها لا يجب لانه اسلم العمل فصار كالخياط اذا خاط ثم نقض يجبر على الخياط ولو فقه غيرة لا يجبر هو عليه والاسكان على هذا في العمون **جنس الخرد** في الاصل استاجرة دابة بالكوفة الى الحجابة لا يجوز لان لها جابتين حتى لو كان في مصر لها جبانة واحدة جاز ولو استاجرة دابة الى موضع صلوة الجبانة لا يجوز لانها كثيرة في كل مصر وتكثر من الكوفة الى الحيرة ذاهبا وجائيا له ان يبلغ اهله بالكوفة اذا رجع وكذا لو استاجر الى الكوفة يبلغ عليها منزله بها وكذا في حمل المتاع ولو نزل في موضع وقال هذه منزلك ثم قال بل اخطأت في ناحية اخرى لا يصدق ولو تكرار دابة لعرض تزف عليها الى بيت زوجها كانت بغير عينا يعين اولى كلب يركب ولو حبس الدابة ليلة حتى يصبح فردها ولم يركب عليها لا اجر عليه ولو تكرار ليركبها ويشيع فلا تأخذ بها من الغدوة الى انتصاف النهار ثم بعد الغدوة ان لا يخرج فرد الدابة عند الظهيرة فان كان حبسها لغير ما يجب للناس لم يضمن ولا اجر عليه وان حبسها اكثر من ذلك ضمن ثم في مسألة التشيع انما هي اذ عين موضعان لم يعين لا يصح الاجارة وتوارد المكاري ان يحمل على الدابة متاعا او متاعا غيره بكماء مع متاع المستكرى فله منعه لان الدابة صارت له بالاستيجار فان حمل مع هذا وبلغ المقصد لم يكن للمستكرى ان ينقص شيئا من الاجرة ولو تكرار من الغدوة الى الغنى فرد بعد الزوال وبالفارسية بشيا نكاه بعد العصر واليوم من طلوع الفجر الثاني الى المغرب ولو تكرار الليلة والليل من غروب الشمس الى طلوع الفجر الثاني الكل في الاصل في فتاوى الفضل هذا في الدابة ما لو استاجر اجير العمل به يوما من طلوع الشمس بحكم العادة واللييلة من غروب الشمس الى طلوع الفجر الكل في الاصل وفي الفتاوى الصغرى حمل البعير مائتان واربعون متنا وحمل الخمار مائة وخمسون متنا وفي الفتاوى رجل اكثرى ابيه وقال ان ركبته الى موضع كذا فبدا هم والى موضع كذا فبدا رهنين والى موضع كذا فبدا رهنين واداهم جازا استحسانا ولا يجوز اكثر من ثلاثة اجله خيار ثلاثة ايام رجل حمل جلاكرها الى البلاد فعليه كراءه حتى يرد الى الموضع الذي حمل كذا في كل ماله حمل مؤنة وفي مجموع النوازل رجل اكثرى حملا من بخارى الى نيسابور فلما سار بعض الطريق تقى الخمار الطريق يقال بالفارسية فردا فاند كان صاحب الخمار بنصف فامر هو رجلا بان ينفق على الخمارين اجرة ففعل ان كان المامور يعلم ان الامر ليس صاحب الخمار لا يرجع على حمله لان يكون الامر ضمن له وان لم يعلم يرجع على الامر اكثرى بلالا بغداد فاختلغا في وقت الخروج فالامر الى المستاجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق اذا لم يتركه الطريقان متقاربتين ولو كان احدهما اصعب فلا بد من البيان في المنتقى رجل قال لاخر استاجرت منك هذه الدابة فان اتيت عليها الكوفة بعشرة وان اتيت القصر وهو النصف فخمسة جاز ولو قال ان اتيت القصر فبسيطة فهذا فاسد لانه لو اتى القصر لا يدسرى ما عليه ستة وخمسة وكذا لو قال استاجرت منك هذه الدابة من الكوفة فان ركبته الى الحيرة فبدا هم وان ركبته او حملت عليها هذه الحمولة الى الحيرة فبدا همين فهذا فاسد لانه لا يدسرى ما يعطيه واصل هذا في الجامع الصغير رجل قال الخياط ارخطه اليوم فلك درهم وان خطه غدا فلك نصف درهم فالشرط الاول جائز عندنا بغير حجة والثاني فاسد هي معروفة في الفتاوى للفاضل الامام رحمه الله رجل استاجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة قال محمد ان كان القصر نصف طريق الكوفة

جائز ان كان أقل من ذلك أو أكثر لا يجوز على قول يحنيفة يجوز على كل حال وما يتصل بهذا الوكالة في الاجارة وفي المحيط
سلم يؤيد الى خياط أو قصار ثم وكل جلابقة فدافع اليه القصار غير ذلك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على
الوكيل اذا هلك الثوب في يده ولرب الثوب ان يتبع القصار بثوبه وفي الاصل للوكيل بالاجارة ان يواجر بالغبين الفاخر عند
الحنيفة خلافا لها الوكيل بالاجارة اذا اجر الدار من ابن الموكل وابيه جائز ان يبيع ولو اجر من ابنه او ابيه يعني لو وكيل او من
لا يقبل شهادته له لا يجوز عند يحنيفة وعندهما يجوز كما في البيع ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب اجر المثل على المشتري
والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمثل الاجارة عند الفسخ وفي المحيط لو وكل جلابان يستاجرله دارا بعينها ففعل فالوكيل
يطالب بالاجرة والوكيل بطالب الموكل بالاجرة وان لم يطالب المجرعان وهب له الاجرة الاجر من الوكيل او ابراهمه وهو للوكيل
ان يرجع بالاجر على المرو في المنتقى جل امر رجلان يواجر داره او ارضه باجر مسمى ففعل ثم ان المواجر يعني لو وكيل ناقض
الاجارة جازت المناقضة والضمان على المواجر لان ب الدار لم يملك شيئا هذا اذا كانت الاجرة دينافان اجرها بشئ بعينه وعجل
ذلك قرب الدار صارها كالن لك الشئ فلا يجوز مناقضته على ب الدار رجل مر رجلان يستاجرله ارضا بعينها من رجل
ثم انه اشتراها من صاحبها بعد ما استاجر وكيله وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم فانه لا يكون له ان يرد ها يعني لا يرد بالاجارة ويكون
في يده بالاجارة رجل مر رجلان يستاجرله دابة بعشرة الى الكوفة فاستاجرها بخمسة عشر ثم اتاه بها فقال استاجرتها بعشرة
فوكبها لاجر على المرو وعلى لما صور لاجر لرب الدابة رجل مر رجلان يستاجرله دارا من رجل فاستاجرها له سنة ثم ان
المأمور لم يريد ففعل الى الامر وسكنها هو بنفسه قال ابو يوسف لاجر على المرو وهو على المأمور يرجع بالاجرة على الموكل قال
صاحب المحيط رأيت في تعليق جدى جمال الدين الخيل موقى الموكل في هذه الصورة لا يرجع بالاجر على المجرع استحسانا قال ثمة
وهو الصحيح فكانه قال ان الوكيل بالحبس صار غاصبا للدار من المأمور الغصب من غير المالك متصور في الجملة فصار هذا
وما لو غصبها اجنبى سواء وقال جمهور الوكيل يرجع بالاجر على المأمور في القياس راد به والله اعلم القياس على الوكيل بالشراء فالوكيل
بالشراء اذا حبس فليس له حق انفس حتى انه لو هلك لا يسقط الثمن عن المأمور كذا لا يسقط الاجر عن الموكل ههنا كان المأمور
غاصب سكتى فلا اجر عليه رجل امر رجلان يواجر داره بعشرة فاجرها بخمسة عشر فالاجارة فاسدة ويتصدق بالخمس
ان اخذها وفي وكالة الاصل الوكيل باستيجار الارض سنة اذا استاجرها سنتين فالسنة الاولى للامور والثانية للمأمور وكل
باستيجار او فسقط بعض بناء هاقبل القبض وبعد فرضى به الوكيل ون الموكل لزم الوكيل كالوكيل بالشراء اذا رضى بالعيب
وما يتصل بهذا الكفالة بالاجرة وفي الاصل الكفالة بالاجرة جائزة وكذا الحوالة ولا يطالب بشئ منها حتى يجب الايفاء
او شرط التعجيل هو كالاضافة الى سبب الوجوب فاذا وجب له ان يطالب به ايها شاء ولو عمل لكفيل قبل الوجوب لم يرجع
على الاصيل حتى يحق الوقت وليس لكفيل ان ياخذ المستاجر حتى يؤديه لكن ان لزمه هو يلزم المكفول عنه لما مر في كتاب الكفالة
وان اختلفوا ان مقلا رها فقال لاجر دهمان وقال لكفيل دهم وقال المستاجر نصف دهم فالقول قول المستاجر لا كارة الزيادة
واقرا لكفيل على نفسه بزيادة نصف دهم جائزة لا يجوز على مستاجر القول قول الكفيل فيما زاد على دهم بانكاره الزيادة وكواقام
الطالب البينة اخذ بالدرهين ايها شاء فلو كان الاجر ثوبا فهلك بطلت الكفالة لانه برئ الاصيل عن تسليم الثوب بالهلاك

وكما جرت نفسه او عبدة للخدمة فكفل انسان بالخدمة لم يجز لانه لا يقدر على ايفائها فلا يكون خدمة الكفيل خدمة الاجير وتوكل
بتسليم الاجير جاز ولكن الواستاجور اذ ليسكنها او ارضا يزرعها لم يجز الكفالة بالسكنى والزراعة ويجوز بتسليم الدار والارض ولو استأجر
دواب او محلا باعيانها الى موضع كذا فكفل جل بتسليم العين جازت وبتسليم المحل لا يجوز ولو استأجر بلا بغير اعيانها جاز استحسانا
لانه يمكن ايفاء المحل ماشاء كما في المكفول عنه وكوعمل الاجرة واخذ كفيلا بدها ان لم يوفه المنافع صرح لانه دين مضمون لو اعطى
ثوبه خياط وشروط عليه خياطة بنفسه فكفل انسان بخياطة لم يجز وكذلك كل عمل فان لم يشترط خياطة بنفسه فكفل انسان بالخياطة جاز فان
خاطه الكفيل جزم على المكفول عنه باجر مثله بالغام بلغة ان كان كفل بامره الكل في اهل كل جلابان بواجركم جارة طوية ففعل
وضمن الموكل مال الاجارة عند نفسه صرح لانه اجنبى عنه والحقوق عائدة الى الوكيل واهما علم **الفصل الخامس في الاستصناع**
الاستيجار على العمل في الاصل استاجر رجلا للبيع او الشراء ولم يوقت لم يجز ولو بين الوقت جاز ويجب الاجر حصل
البيع او لا وتو قال نعم في هذا المتاع باجر درهم او اشتريه لي لم يبين اجلا فله اجر المثل لا يزاد على درهم وتو امره بالبيع او بالشراء
ولم يشترط له اجر افنى استعانة وفي التجريد لا يجوز اخذ الاجرة على البيع والشراء وتو باع واشترى يجبر المثل لا يجاوز به
درهما وتو دفع الى امرأة رجل را هم حتى تشفى في سعة دار زوجها وعرضه على ذلك فهي شوة وفي النوازل جل قال للدلال بيع
ضيعة على ان لك من الاجر كذا فلم يقدر هو على الا تمام فباعها دالا لخر ليس للدال شيء وبه اخذ الفقيه ابو الليث قال في المحيط
وهو الاستحسان وعليه الفتوى وهذا موافق لقول ابى يوسف فيما ذكر في العيون جاز فعله الى رجل ثوبا وقال بعه بثمنه فما زاد
فهو بيني وبينك قال ابو يوسف ان باعه بعشرة او لم يبعه فلا اجر له وان اتعب في ذلك وان باعه باثنى عشر واكثر او اقل فله
اجر مثل عمله اذا اتعب في ذلك لانه عمل بلجارة فاسد فيستحق الاجر قال القاضي الامام وهذا صحيح وبه يفتى لان الاجر مقابل
بالبيع دون مقدامة ان كان المعقود عليه البيع دون السعي في نوادر بن سماعه عن ابى يوسف رجل ضل شيئا فقال من دلني
عليه فله درهم فدل له انسان فلا شيء له وتو قال لانسان بعينه ان دلتني عليه فلك درهم فان دله من غير شيء معه فلك ذلك
لا يستحق به الاجر وان مشى معه فله اجر مثله استاجر رجلا ليصيده او ليحطب فان قتل جاز ولا فلا فان كان المحطب مدك
المستاجر جاز استاجر رجلا ليهدم جداره او يبني كل ذراع بكلا جاز رجل يبيع شيئا في السوق فاستعان من اهل السوق فاعانه
عليه ثم طلب منه الاجر المعترف في ذلك عادة اهل السوق فان كانوا لا يعينون الا باجر يجلب حرام المثل ان كانوا يعينون في مثل
ذلك بغير الاجر لا شيء عليه ثم في كل موضع يجب اذا خلا للدال الاجر ثم ان المشتري رد المشتري بالبيع بطريق هو منزه او لا
يكون فسخا لاسترد من الدال ما دفع اليه من الاجر جنس **الاجر جنس** اخرج رجل دفع الى حائك غزلا وامره بان ينسجه له ثوبا وبين
صفة على ان ربه او ثلثه للحائك اجر العمل لم يجز وكان القاضي الامام ابو علي لسفي يفتي بجوازه بنفسه بحكم العرف قال و
الفتوى على جواب الكتاب والاستصناع بيع او مواءة والاصح انه بيع والمستصنع بالخيار اذ ارادة ولا خيار للصانع هكذا قال ابو يوسف
او لا وعليه الفتوى وقامة في بيع الجامع الصغير وفي الاصل اذا دفع الى حائك صنوبر من غزل امره بان ينسجه له منه ثوبا
سبعان اربع فنسجه له ثلثا في اربعين شاء ضمنه مثل غزله والثوب للحائك وان شاء اخذ الثوب واعطاه الاجر قال الشيخ لا فاما
شمس الائمة السرخسي عندى ان يعطيه اجر مثله لا يزاد على ثلاثة ارباع السمي من هذا الجنس صارت واقعة صورتها رجل

دفع الى ستاجر نوعين من الغزل أحدهما اذق من الآخر وفروصودش كه اين باريك راششتي باف واين سطرديا نصيبك باف
فقط النساج ونسج احدهما في الآخر صار الكرياس للنساج بالخلاف ويضمن الحائك مثل غزله والصباغ اذا خالف فصبة الأصغر
مكان الاحمر ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ان شاء اخذ اعطاه ما زاد الصبغ فيه فلا اجر له ولو صبغ رديا ان لم يكن فاحشا لا يضمن
وان كان فاحشا بحيث يقول اهل تلك الصبغة انه فاحش يضمن قيمة ثوب ابيض في المحيط ولو امره يصبغ بزعفران او بقم
فصبغه عين ماسي لان لم يشتم صبغه وقد امر صاحب الثوب ان يشتمه فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض يعلم
الثوب وان شاء اخذه واعطاه اجر مثله لا يزداد على المسمى في الاصل ولو استاجر بخارا يعمل له عشرة ايام يتناول اليوم الذي
يليه فلواراد ان يعمل في الصيف ينبغي ان يعين عشرة ايام من اول شهر كذا ولا يقوم عشرة ايام في الصيف لانه مجهول وفي الفتاوى
رجل اعطى جلد درهمين ليعمل له يومين فعمل له يوما وحلوا فانتع عن العمل في اليوم الثاني قال ان سمي له عملا فالاجارة جائزة ويجوز
على العمل فان مضى ليومان ليس له ان يطلب منه العمل وكسرى له العمل قال يومين من الايام فالاجارة فاسدة وله اجث على
ان عمل لجمالة اليومين تجل قال لاخر اقرضني عشرة اقفرة خطاة فاقرضه واستاجر من يحمله فالاجر على المقرض لانه هو
العاقبة ان قال لمستقرض استاجر لي من يحل لك فالاجر على المقرض له ان يرجع على المستقرض لانه فعل بامر وفي مجموع
النوازل جلد فم ثوبا الى خياط وقال اقطع حتى يصيب القدم وطوله خمسة اشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا ان كان قد
اصبر ونحوه فليس بشيء وان كان اكثر ضمنه وفي الفتاوى الصغرى جلد استاجر رجلا تاداة دبة روغن ميايد ياداة رسيجي
بالدان كان معينا صح وان لم يكن معينا لا وانما لا يصير بالتفاوت اما اذا لم يكن متفاديا بان استاجر رجلا ليجمل له كذا اقطنا بكذا
يجوز وان لم يكن القطن معينا لا يشترط ان يكون في ملكه ذلك القطن كفاي البيع ويشكل هذا بمسئلة الجامع الصغير
رجل استاجر رجلا ليجمل له هذه العشرة مخانيم وبق في هذه اليوم بعشرة ذكر الاشارة مع ان الدقيق غير متفاوت والجواب
ان قوله هذه وقم اتفاقا اذا رايتم مسئلة الدقيق في المتن بقى كلمة هذه وفي المتن لوقال للقصار تقصر لي مائة ثوب هردي
او بغلادي جاز ان كانت الثياب عنده وهو بالخيار اذا رأى الثياب وفي مسئلة الحلاج لاجار له والفرق ان بعض الثياب
اشد قصارة من البعض بخلاف القطن وفي الاصل رجل قال للقصار اقصر لي عشرة اقواب بدله هو لم يجز فان بين جنس
الثوب فان اراد الثياب جاز فلور القصار ثوبا غير ثوبه خطأ او عملا فقطعه وخاطه ثم جاء صاحبه ان شاء
ضمن القصار ودفع هو الى القاطم وان شاء ضمن القاطم ولا يرجع هو على آخر ولو استاجر خياطة تاداة قباء مردانه بغير دافعة
الشخير الامام ظهير الدين المرعشي انه يصح وتاديله لاذابن الجنس القدر وفي الاصل رجل دفع الى اسكاف جلد ليجمل
خفين على ان يفعلها بفعل من عنده ويضمنه ووصف له كله جاز وان كان هذا بيعا في جارة للتعامل قال في المحيط وهذا استحسان
والقياس ان لا يجوز منزلة ما لو دفع ثوبا الى خياط ليخطه جبة على ان يحشوه ويضمنه عنده اجزمي فان ذلك لا يجوز قياسا
استحسانا فكذا هذه ترك القياس في الخف للتعامل في المتن عن محمد دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها من عندك فهو جائز
وقاسه على الخف وصار في المسئلة روايتان لو قال ظهارة من عندك فهو فاسد بالاتفاق الروايات لانه لا تعامل فيه ثم ان
محمد يجوز هذا التصرف وان لم ير صاحب الجلد النعل انبطانة وصره الى فعل وبطانة يليق بذلك الجلد كذا اذا امر رجلا

ان يجوز على خفيه اربع قطع ولم ير الرجل لقطع ولكن الودفع على الخفاف من غير ان يره الاسكاف الوقاع في نواديب سماء شروط
الاراءة فاذا في التزيم والتحصن روايتان فان خالف شروطه فله الاجر مثل على لا يزداد على المسمى قيمته ما زاد فيه نعله
وبطائنه ولا يلزمه قيمة النعل بالبطانة بالغة ما بلغت كالبيع الفاسد لانه جعل هذا تبعا للعمل فيعتبر الزيادة فيه دون القيمة وفي التجريد
لا يجوز في النعل ايضا وكذا لو اعطاه حرة ليصنع منه قنسوة ويطنها ويحشوها من عند الوفا فتاوى الفضل لودفع الى لنداء قباء
ليند عليه كذا من قطن نفسه كذا من الدارهم لم يبين الاجر من النمن جاز للتعامل وفي الاصل رجل استاجر قميصا وماء فضع
ثم وجده بعد ذلك لم يكن عليه الاجر اذا صدته المالك فان لبسه في يوم اخر ضمن بمضى المدة وان اختلفا في الظاهر يحكم بحال
وفي الفتاوى رجل استاجر ثوبا يلبسه كل يوم يلاق فوضعه في بيعة سنين ولم يلبسه رد لكل يوم ما نقا الى وقت الذي لولبسه الى
ذلك الوقت غزوت فحينئذ سقط الاجر بعد ذلك وفي مجموع النوازل رجل استاجر رجلا لينسج بجولا فله الى موضع كذا فانا سار بعض
الطريق بداله فتراد ذلك وطلب نصف الاجر قال يجب اذا كان الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة وفيه ايضا رجل استاجر رجلا
يوما الى الليل فجاء رجل الى التجار وقال له اخذني وادع بدراهم اخذ فان كان صاحب الدواة يعلم ان يجير فانه اثم وان لم يعلم ثم علمه باس به
وليس عليه شيء وينقص من اجر الخياط ردا عما عمل في الدواة الا ان يجعله في حل وفي المنتقى رجل دفع الى خياط ثوبا والدفع اليه
اجير عند الخياط ثوبا مروا ان يتقبل عليه العمل فله ان يأخذ بالعمل ايهما شاء وايهما مات فله ان يأخذ الاخرين لك العمل وله الاجر عليه
الضمان فان مات الاستاذ فلم يأخذ التلميذ بالعمل وهو حر وبعده ما ذون حتى هلك الثوب في حاوت الاستاذ فضائه على الاستاذ
وهذا عند هوان شاء رب الثوب اخذ به المستقبل ويرجع هوبه في مال الاستاذ اذا اخذ به العمل فعمل فقد برى الاستاذ من
الضمان وجعل دفعه الى خياط ثوبا يخطه فقطعه ومات لا يجب شيء من الاجرة لان الاجر في لعادة الخياطة لا في القطع هو الاصح اذا
اشترى فعلا او شراكا على ان يخذله اليه جاز للتعامل بخلاف الثوب اذا اشترط الخياطة عمل لبايع لعدم التعامل هذا في الاصل
وفي التجريد في النعل لا يجوز ايضا وفي الاصل ايضا في استيجار حفرة البير ليدفن العنق والطول والعرض وفي النهريين العرض
والطول والعنق وكو حفرة راعا فوجد جبلا ان كان يطاق حفرة اجبر عليه وليس له تركه المشددة وان كان لا يطاق فهو عند قوله
ولم يدرك في الاصل به هل يجب اجرا ما حفروا بيت في فواتد شمس لاسلام ربه ان كان يجب ان كان في بيت المستاجر كما في الخياطة وفي التجار
للخاخي الامام اذا استقبل الحفار في حفرة البير او القبر حفرة لا يزداد له في اجرة ولا ينقص من اجرة بسبب لين المكان ولو شرط كل درهم
في الجبل بكذا وفي السهولة بكذا وفي الماء بكذا احاز ولو شرط حفرة البير وطيبها بالاجر ففعل ثم انهار بعد المطر فله كل الاجر ولو انهار قبل
المطر فحسابه ولو كان في غير ملكه فلا اجر عليه لعدم التسليم وكذا في المحيطات ان كان في بلدة يكون فيها ذلك فوجب له حساب ما لم يكن
يعلم انه سيلقاه كان عليه ان يحفروا وان قال لم اعلم حفره بانته انه لم تعلم فكان له الاجر بحساب ما حفر قال الحاكم ابو الفضل هذا
خلاف جواب الاصل ولو مات المستاجر له الاجر بحسابه قال في المحيطات ان كان في ملكه او في يده وان كان ذلك في غير ملكه ولا هو
في يده فلا اجر له حتى يفرغ منه ويسله اليه قال الحسن بن زياد لانه اذا اراد موضع من الصحراء يحفر فيها قبر فهو بمنزلة ما لو كان في
ملكه ويده وهو قياس قول الجنيفة رده لانه يثبت يده عليه بالتعيين وعن محمد بن ابي بصير قال بعض الاباء الخلية وهو الصغير فان استاجر
ليلبته فاصاب المطر اللبن فافسده قبل ان يرضه فلا اجر له وان كان يعمل في داره بخلاف ما اذا اخطأ بعضه في منزل رب الثوب في حفرة

يستحق الاجر لو نصبه بعد الجفاف ثم انسده المطر على قول يحنيفة رحمه الله الاجرة وعلى قولهما الاجرة له ما لم يتسرع في الاصل
لو امره بان يطبخ له في اتون المستاجر ببدل معلوم فهو بمنزلة الجبار واخراجهم من الاتون من تمام عمله ولو هلك قبل
الاخراج بعد ما يطبخ فلا اجر له ولو كان الحفري غير ملكه فلا اجر عليه لعدم التسليم ولو استاجر حفرا للقبر يشترط
بيان الطول والعرض والعمق فان لم يبين جاز استحسانا واخذ بوسط ما يعمل الناس فيه اذ اذ وضع له موضعا للحفر القبر
فحفري موضع اخر ان شاء اجاز للوقوف في الاصل ان شاء ترك للخلاف في الوصف فان علموا بعد ما دفنوا الميت فهو
رضاء في حثوا التراب على الميت يعتبر العرف وفي فتاوى القاضي الامام علي الحافرا استحسانا ولو انه اودق في فيه ميت اخر قبل
ان ياتي المستاجر للقبر فهو كحفرا البيرة في فوائد شمس الائمة الحلواني رجل استاجر يحفر له حوضا عشري في عشرة بعشرة دراهم
فحفرا في خمس يجب درهمان ونصف لان العشرة في العشرة يكون مائة وخمسة في خمسة يكون خمسا وعشرين فيكون ربع الحجة
فهذا يلزمه ربع الاجر وفي فتاوى النسفي رجل له عزيون مصر اخر فقال لرجل اذهب اليه وطالب بالذي لى عليه وهو كذا
فان قبضت تلك عشرة دراهم من ذلك يجب اجر المثل وفي فوائد شمس الاسلام رجل استاجر اجيرا شهرا يعمل له كذا لا يخل
يوم الجمعة للعرف وابتداء من صلوة الفجر ولو استاجر يعمل له كذا ولم يذكر الاجر يجب اجر المثل هو قول محمد وفي فتاوى الصغرى
اذا دفع الى قصار ثوبا ليقصه ولم يسم له اجرا قال ابو حنيفة لا اجر له وقال محمد ان انتصب القصار لقبول ذلك من الناس لم يجب
كما هو المعتاد يجب والا فلا قال نصد الشهيدي الفتوى على قول محمد رجل دفع جارية مريضة الى طبيب وقال له عالجها بالذك فها
يزداد قيمتها بالصحة فالزيادة لك ففعل الطبيب فبرأت يجب اجر المثل ثمن الادوية والنفقة والكسوة ان اعطاها وليس له
منعها لاستيفاء اجر المثل رجل ذهب من اخر شيئا وقال هر كاري كه فواميت هه سال يكبي ثم رجع في الهبة بعد ما عمل السنة
ينظرون قال هبتك على ان تعمل لي السنة فعمل لا يكون له حق الرجوع في الهبة وفي المنتقى رجل تقبل من رجل بناء كرم على ان بناءه
من لبن البناء وطينه وبناءه في وقت معلوم كل اربعة اذرع بدلهم فهذا اجاز فان بناءه نظرا الى قيمة الطين واللبن يوم ادخلهما
في البناء كره ان كانت ثلثين درهما نظرا الى قيمة الحائط مبنيا فان كانت اربعين لزمه ثلاثون من ثمن اللبن والطين ينظر
الى اجر مثله على لبناء ان كان اقل من عشرة فله ذلك وان كان اكثر من عشرة لا يجاوز به عشرة لان اجر صار من الاربعين عشرة
وفي الفتاوى رجل استاجر رجلا ليعمل في هذه الساحة فبين له ذوى سقفين لو سقف واحد بين الطول والعرض والسرور
وغير ذلك بالاية يقال بالفارسية شكر ادا يجوز رجل استاجر رجلا ليعمل له خشبة الى منزله بدلهم فحمل احد همدون
الاخر فله نصف درهمان لم يكونا شركيين في العمل قبل ذلك المسئلة في العيون وكذا لو استاجر احد همدون حائط او حفري لو كان
شريكين يجب الاجر بينهما رجل قال لاخر ان حملت هذه الخشب الى موضع كذا فلك درهمان حملت هذه الاخرى فلك درهمان
فحملها جميعا فله درهمان وكذا قال احمد ان حملت هذه بدلهم وان شئت هذه بدلهم فحملها جميعا فله درهمان
وفي رعاية ابن سماعة على خلاف هذا في المنتقى في الفتاوى القصار او الخياط اذا فعل بيده غلامه يستحق الاجر وكذا قال له افضل
بيدك ولا تفعل بيده غيرك لا يستحق الاجر بخلاف الظاهر على ما ياتي فصلها رجل استاجر رجلا بدلهم معلومة لعمل معلوم
ثم استحق الداهم يجب اجر المثل لو كان مكان الداهم عين من الاعيان يجب قيمة العين لا اجر المثل لان قيمة العين لا يسمع

بدل العين ولا كذا للعالمهم لانه لا بد لها في مضاربة الاصل بطريق الاستشهاد وفي المنتقى رجل استأجر
من رجل عبدا سنة كل شهر بكذا فلما مضى نصف السنة حجرا المستأجر ان يكون استأجر العبد و قيمته يوم حجر الف درهم مضمت
السنة و قيمته الف درهم ثم مات العبد بعد السنة قال الاجارة له لازمة ويضمن فيه العبد بعد السنة فان قيل كيف يجتمع عليه
الاجرة والضمان قال لا يجتمعان هنا قال هشام رحمه يعني انما الزمة الاجرة هنا لانه امتعلمه السنة كلها فاجرا استأجره
فلما مضت السنة كان عليه ان يرد بعدها فلما لم يفعل صار ضامنا لقيمته وقد كان لزمه الاجر قبل ان يضمن القيمة هذا
تفسير هشام في المنتقى في النصاب رجل استأجر دابة من بغل ادا الى الكوفة بعشرة دراهم فركبها ثم ان المستأجر حوَّج
الدابة دابة وادعاه لنفسه قال ان نفقت قبل لركوب ضنها وان ركبها الى الكوفة فوجع من ضمان العصب بالركوب لا يرى
انه لو غصب دابة ثم أجرها اياه ركبها الى الكوفة بعشرة دراهم جازي براء من الضمان كذا في المنتقى لقصار اذا حجرا الثوب وحلف
ثم جاء به مقصودا واقرب ان قصرة قبل المحجود فلا جرم وان قصرة بعد المحجود لا وفي الصباغ ان صبغ قبل المحجود فلا جرم
وان صبغ بعد المحجود فرب الثوب بالخيار ان شاء اخذ الثوب اعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب وضمن قيمة ثوب
ابيض في النسيج ان نسيج قبل المحجود فلا جرم وبعد المحجود فالنسيج للنسيج وعليه عزل مثله وفي مجموع النوازل لو استأجر
ناقد لينتقد راحه باجر معلوم ففعل ثم ظهر انها زيوف يسترد الاجر فان كان البعض يوفى يسترد الاجر بقدره وهل يضمن
الناقد ياتي في فضل الضمان ان شاء الله تعالى تجزى فعلى رجل ثلاثة اوقار دهن ليأخذ منها صابونا ويجعل القليل من عنده
وما يحتاج اليه عل ان يعطيه مائة درهم ففعل الصابون لرب الدهن عليه اجر مثل عمل وغرامة ما جعل فيه رجل دفعه الى اخر
عشرة امعاء من مخاض استأجره باربعين درهما لتدققه فصار بعد التدقيق تسعة امعاء اوجب عليه اجر عشرة امعاء او تسعة
امعاء قال يجب عليه اربعون درهما كما شرط قال هذا اذا كان يتفاوت حتى لو لم يكن متفاوتا بان استأجر رجلا ليحمله كذا قطنا
صح وان لم يكن القطن معيبا ولكن يشترط ان يكون لك القد من القطن في ملكه حتى يصير الاستيجار والله اعلم

الفصل السادس في الضمان وهو مشتمل على ستة اجناس الاول في الدواب وفيه مسائل الراعي البقل الثاني
في القصار الثالث في الحمام والبزاع ومساكن الضرب الرابع في الحمامي الخامس في النسيج والخيوط السادس في المتفرقات
اما الجنس الاول في الاصل رجل استأجر دابة با كاف فاوكفه با كاف مثله او اسرجها مكان الا كاف لا يضمن لو استأجرها
بسرج فلو كفه با كاف لا يوكف مثله او بسرج لا يسرج مثله فهلك ضمن كل قيمة الدابة عنلا يحنف ولو استأجرها عونا
فاسرجها وركبها ضمن قال مشائخنا ان استأجرها من بلد الى بلد لا يضمن ان استأجرها ليركبها في المصر ان كان المستكر
من الاشتراف لا يضمن ان كان من العوام الذين يركبون عربا فانكما قلنا انه يضمن لو تكرى دابة ولم يذكر السرج ضمن
اذا ركبها وسلمها عربا فركبها بهلا او بهلا ان كان مثله يركب بسرج يضمن اذا ركبها با كاف وان كان يركب بكل
واحد منها لا يضمن اذا ركبها بهلا او بهلا قال ما دله اذا ركب من بلد الى بلد لو استأجر دابة بغير لحام فاللحم لا يضمن
الا اذا اجم بالحمام لا يلجم مثله ولو تكرى دابة ليحمل عليها عشرة فخايم حنطة فزاد يضمن بقدر الزيادة ولو استأجر ثورا
ليطحن عشرة اقدرة فطحن احد عشر فلهك يضمن جميع قيمة ولو تكرى بها ليحمل عليها عشر فخايم ففعل في جواني

عشرين مائة واو ارب الدابة بوضع عليها ففعل لا ضمان على المستكرى لان صاحب الدابة هو الواضع ولو حملها جميعاً ضمن
 بربع القيمة لان النصف ماذون والنصف الآخر بغير اذن وهما حملا لا يضمن نصف هذا النصف ولو كان الحمل على رجل حمل كل
 واحد منهما عركاً فوضعا جميعاً لم يضمن كذا الرجل المستاجر او لان رب الدابة حامل للزيادة وان حمل رب الدابة او لا شمر
 المستاجر ضمن نصف قيمة الدابة وفي التوازل ان القصار اذا استعان برب الثوب حتى يدق الثوب معه فتعرق ولا يدري من اى الفعلين
 تعرق عند ابى يوسف ضمن القصار نصف قيمة الثوب عند محمد جميع القيمة لان الثوب في يده ولو تكاد بها العمل عليها شعر اكثلا
 معلوما فحمل عليها بزمثل كليه ضمن وان حمل عليها نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي يضمن قال الامام خواف هذا
 لا يضمن استحسانا وقال لصل الشهيدي في عارية الاصل هو الاصح وتوراد وبلغ المكان نرضاع ضمن بقدر الزيادة لانه صار غنا
 فلا يبرأ الا بالرد الى المالك وفي مختصر القندري ان سمي نوعا او قد ايجله على الدابة مثل ان يقول خمسة اقفزة حنطة لهن يحمل
 هو مثل الحنطة في الضرر اقل كالشعير واسمهم وليس ان يحمل ما هو اضر من الحنطة كالحمير والحمير المستكرى اذا خالف
 من حيث المجاوزة عن المكان بان يكادى دابة الى مكان معلوم فجاوز ثم رجع فعطبت الدابة لم يضمن عندنا بخليفة في قوله
 الاول وفي قوله الاخر ضمن ما لم يبد فمر الى المالك وهو قولهما وهو اختيار الامام السرخسي والعارية على هذا الخلاف بخلاف
 المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق حيث يبرأ عن الضمان وقال بعض المشائخ انه لا فرق بين الوديعة والاجارة لان
 الوديعة مطلقة اما الاجارة على الدابة دون الحيثية حتى لو استاجرها ذاهبا وجائيا لا يضمن كالوديعة وهذا ليس بصحيح بل
 بين الوديعة والاجارة فرق على ما ذكرنا وكتابتنا هذا لا يحتمل الفرق ولو استاجر دابة ليركبها بنفسه فركبه غيره ضمن ولا اجر عليه
 ولو استاجر دابة ليذهب الى مكان كذا فذهب الى مكان اخر فسلمت الدابة وهلك لا اجر عليه ولو ركب فاراد غيره
 فعطبت الدابة بعد بلوغ المقصد من ذلك الركوب يضمن نصف قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطيق فان كانت لا تطيق
 ضمن كل القيمة وان كان الوديع صبيلا لا يستمسك نفسه على الدابة او متاعا ضمن بقدر نقله ولو خالف من وجه اخر بان بين
 طريقا فسلط طريقا اخر ان كان يسلكه الناس لا يضمن فان بلغه الاخر وفي الفتاوى زاد على هذا فقال ان كان الطريقان
 في السلوك سواء لا يضمن وان كان احدهما ابعد بحيث يتفاوت في الطول والعرض السهولة والصعوبة ضمن وان حمله
 في البحر ضمن ان كان يسلكه الناس واذا بلغ يجب الاجر في البحر وغيره وتضمن المستكرى بضرب الدابة في السير وكذا لو
 كسبها بالبحر فمطبت كما في دي القصار وضرر الجعل لم يصح عند ابى يوسف ومحمد لا يضمن اذا فعل ما يفعله الناس اذا استاجر
 دابة رجل حمل معلوم فساقر رب الدابة فغثرت فسقطت الحولة وفدت وصاحب المتاع يشئ معرب الدابة اوليس معه
 فالمكادى ضامن وفي التنقيح جال استاجر فعلا يحمل عليها ريشا او متاعا فحمل عليه وركبه هو المكادى فتلف المتاع لا ضمان
 على المكادى وكذا ان لو كانا يقودان البغل او سويقانه هكذا ذكر في التجريد ولو انقطع جملة فقط الحمل ضمن بالاتفاق اما لو اصابه
 الشمس او المطر ففسد الحمل او سرق الحمل من ظر الدابة لا يضمن عندنا يضمن ولو حمل عليها عبد افساق رب الدابة فغثرت
 وعطب العبد لا يضمن بخلاف المتاع لان العبد في يد نفع وكذا الرجل عليها صاحب المتاع متاعه وركبها فاساق رب الدابة
 فغثرت فعطب الرجل او فسد المتاع لم يضمن صاحب الدابة ولو كان العبد لا يستمسك ضمن كما في حل الثوب والبهيمة

اذا هلك بسوق المتاجر اذا ركب اللبنة وقد لبس من الثياب اكثر مما عليه حين استاجران لبس مثل ما يلبس لناس لا يضمن
 وان لبس ما لا يلبس لناس ضمن بقدر ما زاد الكل في الاصل وفي التجريد بل استاجرهما ليجعل عليه فروا من يضمن فرهما
 صاحب السمن والحمال ليضعاه على اس الحمال فوقه فانخرق الفرق وذهب ما فيه لا يضمن الحمال لانه في يد صاحبه
 وفي المنتقى لو حمله ثم وضعه في الطريق واراد وضعه اورفعه فاستعان برب الفرق ليضعه فذهب ما يضعه فرفع فخرق
 فالحمال ضامن لانه صار في ضمانه ولو بلغ الحمال منزل صاحب الفرق ثم انزله الحمال من راسه هو وصاحب الفرق فوقه
 من ايديهما وتخرق وذهب ما فيه يجب الضمان على الحمال والقياس ان يضمن النصف وبه اخذ الفقيه ابو الليث قال
 في المحيط وكثير من مشائخنا آفتوا به وفي التجريد ذكر المسئلة على الخلاف عند ابى يوسف الحمال ضامن وهو قول محمد ثم
 رجع وقال لا يضمن بل امر رجلان بحمل الحقيبة الى مكان كذا فانسقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها لا يضمن بخلاف
 الحمال اذا انقطع الحمل وسقط وتلف يضمن لان التقصير من قبل صاحب الحقيبة في المنتقى الحمال اذا كان يحملها على
 عنقه فيعثر واهرق وصاحبها مع فهو ضامن لو ذاعه الناس حتى نكروا لا يضمن بالاجماع بمنزلة انخرق الغالب والفرق
 ولو ان هوالذي زاحم الناس حتى انكسرفانه يضمن وصاحبه بالخيل ان شاء ضمنه وقا الكسرو يحيط عنه من الاجرة
 بازاء ما حمل ان شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي حمل هكذا في شرح الطحاوي رجل استاجر مكايا ليجعل له
 عصيرا على دابة فحمله فلما اراد ان يرضع على الدابة اخذ الجواني من جانب ودمى بالعدل من الجانب الاخر فانشق الزنق خرج
 ما فيه من العصير فعلى المكارى ضمان الزنق والعصير وفي المحيط وفي الاصل اذا انكسرى الرجل من غيره دابة ليجعل عليها
 انسانا باجر معلوم فجعل عليها امرأة ثقيلة فقطبت فان كانت الدابة بحال لا تطيق حملها يكون ضامنا استاجرهما ليجعل
 عليه اثني عشر قرصا من التراب الى ارضه بل هو دله في ارضه لبن فكلما اعاد من ارضه يحمل قوا من لبن فان هلك الحمارة في
 الرجوع يضمن قيمة الحمارة والاجر وان سلم الحمارة حتى تم العمل فعلى المستاجر تمام الدية هو والاجر في كل قرص من التراب
 نصف وان كما اذا استكرى دابة لمسير ستة فراسخ فصار سبعة فراسخ فعليه من الكراء مقلدا ما شرط وفيما زاد هو غاصب
 وفي فتاوى ابى الليث الحمال اذا ترك في مفازة وتهتاله الانتقال فلم ينتقل حتى فسدت المتاع بظروا سرقة فهو ضامن
 تاويله اذا كانت السرقة والمطر غالبا **نوع منه** وفي النوازل رجل استاجر حملا لفضل في الطريق فتوكة ولم يطلبه حتى
 ضاع ان ذهب الحمارة من حيث لا يشعربه وهو حافظ للاضمان عليه في تركه الطلب فان علم فطلب ولم يظفر به لا ضمان
 عليه كذا للاضمان عليه في تركه الطلب اذا كان ايسار من جودة لو طلب بالقرب في حول الموضع الذي ذهب فلما وقف الحمارة
 وشرع في الصلوة فذهب الحمارة وهو يراه ولم يقطع الصلوة يضمن ان كان في الغرض لان الحفظ واجب عليه هو قادر على
 ذلك ولو كان في بول او فايط او حدث مع غيره فذهب الحمارة لو ادعى عن بصره وضاع ضمن في الفتاوى الصغرى يعني انه
 لا يكون تابكا للحفظ مالم يغيب البقر عن بصره وان كان نائما وان غاب يكون تابكا للحفظ قال رحمه الله ولم يدكر انه نام
 قاعدا او مضطجعا او ردا مسئلة في ديات الصغرى اذا نام قاعدا لا يكون تابكا للحفظ وان نام مضطجعا يكون تابكا
 للحفظ وفي النصاب وقوله ضل في الطريق لا يضمن يعني اذا لم يغيب عن بصره اما اذا اشتغل بعمل اخر حتى ضل يضمن كذا لاجراء

الى الخبان يشترى الخبز وترك الحماران كان غاب عن بصره يضمن ان لم يغيب عن بصره لا يضمن على هذا اذا كان له حماران فاشتغل بكل
احدهما ضاع الاخر واتقيد بالبصر في النهار والليل سواء غاب عنه بصره في النهار من بعد وفي الليل لا وهن ان غاب عن بصره يضمن قتل
سربط الحمار وهو في سكة نافذة وليس في تلك السكة ولا بقريبان استاجره ليركب هناك اقوام بنياميسوطي عيال
المستاجر ولا من اجرائه ان يستحفظ ضمن وان استحفظهم بعضهم وقبلوا حفظه وكان الا غلب في مثل ذلك الموضع ان نوم
من يحفظ الدواب فيه لا يكون ضاعه لا يضمن وان كان ذلك موضعاً عد نوم من يحفظ الدواب ضاعه ضمن ولو ترك المستاجر
الحمار على باب الدار ودخل الدار ليأخذ خشب الحمار فضاع الحماران لم يغيب عن بصره لا يضمن وان غاب ان كان في موضع لا يعد
تضييعاً بان لم يكن السكة نافذة او يكون في بعض القرى لا يضمن ان عد تضييعاً ضمن ولو على باب ارضه ودخل الدار ليأخذ
شيئاً او دخل المسجدة ليصل فيه او هال لم يرتبط سواء لا نه غيب عنه يضمن هو المختار وذكره الشيخ الامام شمس لا مئة السرخسي
في كتاب العارية من الاصل في النوازل جماعة جاز كل واحد حمارة من رجل وسلموا اليه ثم قالوا الواحد منهما ذهبت معه لتعاهد
الحمر فان لا نفره فذهب معه فقال المستاجر للنساء قف ههنا مع المحرق فذهب بحمار واحد واحمل الجواني فذهب لم يقبل
هو عليه فلا ضمان على المتطهر رجل استكرى دابة من القرية الى المصر فقال صاحب الدابة لرجل اذهب مع المستكرى فذهب رجل
يتبعها ثم اشتغل في الطريق بامر فذهب المستكرى وحده ودخل الدار فغاب الحمار لا ضمان على الرجل المبعوث هذا في المحيط رجل
استاجر من اخرا دابة اياها معلومة ليركبها في المصر فانقضت المدة فامسكها في بيته ولم يعي صاحبها باخذها فتفتت
لا ضمان عليه لان مؤنة الرد على الذي اخرج مستعير كان او مستاجراً او استاجرة من موضع الى موضع معلوم يذهب عليه بل هو على
اذن رب المال مؤنة الرد على الذي اخرج مستعير كان او مستاجراً او استاجرة من موضع الى موضع معلوم يذهب عليه بل هو على
المستاجر ان يرد بها الى الموضع الذي استاجرها منه فذهب بها الى منزله فتفتت ضمن فان قال ركبها الى موضع كذا ولجى الى منزله
ليس على المستاجر ان يرد بها الى بيت الدابة في الموضع الذي استاجرها منه على يد الدابة ان ياتي منزل المستاجر في قبضها المستعير
في المتقى في النوازل رجل استاجر حماراً ليقول للتراب من خربة فخذ بالثقله فانه من الخربة فذهب المستاجر دهلك الحماران اتهم من
من معالجة المستاجر يضمن ان اتهم من الخربة منهم يضمن اذ لم يكن او قفل الحمار على من الخربة المستكرى لا يركب في الرجوع وفي العارية
يركب المستعير ولو ان المستاجر اذا كتب في الرجوع هل يضمن اذا عطب في النوازل قال نفيق ابو الليث ان لا يضمن استحساناً وكذلك الدابة
المستعارة ولما حمل عليها شيئاً يضمن في جعل يسوقها ليردها فمكنت كاشئ عليه ولو بلغه ان صاحبها في بلد اخر فساقها فمكنتها عليه ان
يردها الى الموضع الذي استاجرها منه رجل استاجر دابة الى موضع فاخبر ان الطريق لصوص فلم يلتفت فذهب فخذ اللصوص الدابة
ان كان الناس يسلكون الطريق بل ابعدهم مع الخبر لا يضمن ان كانوا لا يسلكون ضمن رجل استاجر رجلاً ودفع اليه حماراً فمكنت
درهالين ذهب به الى بلد كذا ويشترى شيئاً للتجارة فذهب المامور فاخذ السلطان حماراً لقافلة فذهب البعض لم يذهب البعض
ولا الاجير ومن الذين ذهبوا في طلب الحمار بعضهم استردوا وبعضهم لا فان كان الذين استردوا لم يكونوا يلومون على الذين
لم يذهبوا ما فيه من تحمل المشقة لا يضمن الاجير ولو لم يأخذ السلطان حماراً لقافلة ولكن استقبلهم اللصوص فطرحوا المكار
الكراس فذهب حمارة فاخذ اللصوص الكراس لا يضمن المكارى ان كان يعلم انه لا يمكن التخلص عنهم بالحمار والكراس يعلم

انه لو حمل اخذ والمحار والكراميس جمال استاجر جوايقا الجبل شيئا ثمان السلطان اخذ المحال الجبل قماشاً ذهب المحال حمل المحل اشغل
بذلك ففرج الجوانح من المحال ان اشغل بشغل لم يجد بدا من ذلك الشغل فلو ترك خاف العقوبة من السلطان لضمان عليه وان كان
غير ذلك فهو ضامن جمل استاجر محار او قبضه فارسله في كرمه وتركه فسرقة برذعت واصاب المحار البرد ففرض فوده على صاحبه
فما من ذلك المرض ان كان الكرم حصينا والبرد محال لا يضر مع البردعة لاشئ عليه ضمان البردعة والمحار وان كان محال
يضره مع البردعة ضمن قيمتها المحار دون البردعة وان كان الكرم غير حصين ان كان البرد محال يضره بالمحار مع البردعة ضمن قيمتها
وان كان محال لا يضره مع البردعة ضمن قيمه البردعة دون المحار وعليه نقصان المحار الى وقت الرد الى صاحبه لانه بمنزلة الناقص
للمحار حين ارسله في الكرم فلما اسلم الى صاحبه برئ من الضمان قال ذكر المحصين لم يفسره في النوازل فعرضت على القاضي
الامام فقال ان يكون له حيطان وباب مغلق فان عدم احدهما فهو غير حصين والمراد من الحائط ان يكون غير تقعا بحيث
لا يقع بصرا المار على ما في الكرم تجل استاجر محار الجبل عليه الشوك فادخله في سكة فيها نهر فبلغ موضعاً ضيقاً فضرب
المحار فوقه المحار مع المحل في النهر فاشغل المستاجر بقطع المحل فهلك المحار ان كان محال لا يضره به بمثل ذلك المحل فهو ضامن
وان كان المحار يقدر على مجاوزته عن مثل ذلك الموضع مع ذلك المحل فان عنف عليه في الضرب حتى وثب من ضربه فهو ضامن
والا فلا ذلك الووقع في النهر بعنفه في السوق فيضمن رجل امير رجلاً بان يستكرى له محار او يذهب به الى مكان كذا اعلى ان يوفيه
الا جرف فعل المامور ذلك فلما فرغ ادخله الرباط فسرقت لضمان على المستاجر اذا كان الرباط على حمولة المسائل في النوازل وفي
الفتاوى الفضل جمل فمر الى رجل فوسا ليد ذهب به الى قريته ويوصله الى ذلك فذهب به فلما سار مرحلة سببها في رباط
ومضى في حاجته فجاء رجل من اهل تلك القرية فخر به فعرفه فاستاجر رجلاً ليد ذهب به الى قريته فذهب به فنفقت الطريق
فالضمان على الاول ثابت بتسببه واما الثاني لضمان عليه ان لم يأخذ الله لانه امره بذلك فان اخذته ودفعه اليه ان
اشهد عليه انه ان اخذته ليرد على مالكه والاجير في عياله لم يضمن ايضا وان ترك الاشهاد ضمن على كل حال كالمقطوع والاجير
ضامن على كل حال ولا رجوع على احد لانه انما امسكه بالاجرة فصار كانه امسكه لنفسه كالمستعير بخلاف المودع والمستاجر
حيث يرجعان على المودع والاجير وكوسلهم الفرس في ذلك الرباط الى ابن اخ صاحبه لا يبراء عن الضمان تاويله اذ لم يكن في عياله
رجل استاجر دابة الى سمرقند ففجوز المحار عن المضى بالفارسية فزوماند فذهب وترك المحار فضاء المحار ولم يكن صاحب المتاع معه
فرض المحار في الطريق فترك المحار والمتاع وذهب وضاع المتاع لا يضمن قال كذا افق القاضي الامام في مسئلتين مثلاً
استاجر الاصطبلاداد خلوا واهم ثمان واحداً منهم علف دابته وخرج وترك الباب مفتوحاً فسرقت الدابة لا يضمن
المسئلة ثاني في كتاب الوديعه ان شاء الله تعالى وفي النوازل رجل فمر الى رجل بغير او امره بان يكرى ويشتري له بالكراء شيئاً
فعمى البعير في يده فباعه واخذ الثمن فهلك في الطريق قال لفقير ابو جعفر باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول الى الحاكم
فيا امره بالبيع لضمان عليه في البعير ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر او يستطيع امساكه او يستطيع رده اعمى فهو ضامن
بالقيمة والله اعلم وما يتصل بهذا مسائل الراعي والبقار وفي الاصل استاجر ارميا لترعى غنمه معلوماً غير معلومة
بأجر معلوم فهلك جازوا الراعي اجير مشترك لا انا قال علان لا يرعى غنم غنمى مع غنمى فصير حينئذ اجير واحد لا استاجر جازوا

معلومة على ان يرعى غنمها معلوما باجر معلوم جاز وهو اجير واحد الا اذا قال ترعى غنم غنمى فحينئذ يكون اجير مشترك فلو مات
شاة ههنا لا يضمن في الواحد بالاجماع ولا ينقص شئ من الاجر والاجير المشترك يضمن ما كان من جناية يده من سوق او سقى
فان استعمل عليها فعثرت وانكسرت رجلها او طوى بعضها بعضا من سوقه يضمن في المشترك لا في الاجير الخاص لو تروا غنم
الناس بهذا الا غنم ان كان لا يمكن التمييز من قيمة الاغنام يوم الخلط عند الحنيفة واختلت المشاخر على قولها قال بعضهم
يعتبر يوم الخلط وهو الصحيح ولو دنت شاة فخاف ان يضيع الباقي لا يضمن في ترك طلب ما تد في الخاص بالاجماع وفي المشترك
عند الحنيفة رد لان الامين لا يضمن بترك الحفظ اذا كان بعد رد في الفتاوى في كتاب الشركة لو خاف الراعى الموت على شاة
فدجها لا يضمن لكن استحسن بعض مشائخنا بحيث يتحقق موتها اما اذا كان ترعى حيوتها ذكر الصلة الشهيد في الباب الاول
من شركة واقعاته ان من دج شاة انسان لا يرعى حيوتها يضمن والراعى لا يضمن في مثل هذا وفرق بين الاجنبى والراعى
والفقيه يسوى فقال لا يضمن الاجنبى كما لا يضمن الراعى والبقار هو الصحيح واما الحمار والبغل فلا يصح وكذا الغرس عند
ابى حنيفة رد ولو اختلفا فقال الراعى خفت الموت فدجتها وانكر المالك فالقول قول المالك واما البقار وفي النوازل سجل
استاجر حمارا ليس له ان يبعث الى لسرج فان فعل صار محالفا في المحيط في باب مسائل متفرقة قيل ان كان المتعارف ان
المتاجر يبعث الى لسرج فبعث لا يضمن ذكر الصلة الشهيد في فتاوى الصغرى ان المتاجر ان يعبر ويودع ويواجر وهذا
ايلاخ فيملكه بعل لم يبقرة الى بقار ليرعاها فجاءت الليلة فرعمانه ادخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجد هاتم وجدها
ايام قد نفقت في نهران كان اهل القرية رضوا بان ياتي بالبقور القرية ولم يكلفوه ان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها
القول قول البقار ان قد جئت بالبقرة الى القرية مع يمينه فاذا حلف لا يضمن ان ابي يضمن اهل قرية كانوا يرعون دوابهم
بالنوبة فذهب منها بقرة لا يضمن كل واحد منهم معين في رعيه كذا قال لفقيه ابو الليث بخلاف الاجير المشترك حيث
يضمن عندها والسئلة فرع في مجموع النوازل قال لو كان نوبة احد هم ولم يذهب هو لكن استاجر رجلا يحفظها فاخرج
الباقورة الى المفانة ثم رجع الى لكل فضاغت بقرة منها ينظر ان ضاعت بعد ما رجع من الكمل لا يضمن ان ضاعت قبل
ان يرجع ضمن لاضمان على صاحب النوبة بحال لان له ان يحفظ باجرائه البقار اذا دخل السرر في سكك وارسل كل بقرة
الى سكة صاحبها ولم يسلمها الى صاحبها فقد كان فعل الرعاة كذلك وقد كان عرفهم هكذا ففعل الراعى كذلك فضاغت
بقرة قبل ان يصل الى صاحبها قال ابو نصر الدبوسى لاضمان عليه وهذا المعروف كالمشروط بقار لاهل قرية ولهم مرعى
ملقح بالاشجار لا يمكن ان ينظر الى كل بقرة فضاغت بقرة لا يضمن بقرة مرت على قنطرة فدخل جلها في ثقبها فانكسرت
دخلت الماء والماء عميق والبقار لم يعلم وهو لم يسقها ضمن اذا امكنت وصولها الى المحيط واذا خالف الراعى فزعيها في غير المكان
الذى امره فغطبت ضمن لا اجر له وان سلمت الغنم فالقياس ان لا اجر له وفي الاستحسان يجب الاجر ولو اختلفا في مكان
الرعى والقول قول رب الغنم ويضمن الراعى بالاجماع راعى لو ملك اذا تروى رصكه فوقع في عنقها فخذ بها فماتت عامتهم على انه
لا يضمن على كل حال واذا شرط على الراعى ان مات ياتي بميتها او لا فهو ضامن ليس عليه الا تيان بالسمة ولا يضمن بهذا الشرط
وان اختلفا في الدعاء فالقول قول الراعى والبينة بينة صاحب الغنم وليس للراعى ان يشرب لبنه لو اخلط ان يرعى غنم غيره

فان رعى شهورا على كل واحد منهما كذا ولا اذا افسد لبقوزرع وجعل عندا غيبة البقاء لا يضمن الا اذا ارسلها في الزرع **الجنس**
الثاني في لقصار وفي الاصل اذا هلك الثوب عند لقصار بطل الفراغ من العمل لا اجر له لانه لم يسلم العمل ولا يضمن
الثوب ان هلك بغير فعله عندا بخينة كالاجير الواحد وعند ما يضمن صيانة الاموال الناس وهذا من ذهب عمر
وعلى رضي الله عنهما ومن ذهب ابى حنيفة رحمه من ذهب غطاء وطاؤس ومهاجد وهم من كبار التابعين رضي
الله عنهم وبعض العلماء رحمه اخذوا بقولهما احتشأ ثاقل قول عمر رضي الله عنه وعلى رضي الله عنه وبعض الأئمة افتوا بالصحيح بان نصف
جبر اذا كان لم يرض الخصمان يفتى بقول ابى حنيفة رحمه انه لا يضمن وبقولهما يضمن وبعضهم افتوا بالصحيح بان نصف
عملا بالقولين منهم شمس الاسلام الاوزجندى وأئمة فوعة على هذا قال رحمه واستاد الشيخ الامام الاجل عز الدين الكندي
بسم الله كان يفتى بجواز الصلح وأئمة سمرقند على هذا والشيخ الامام الاجل الاستاد ظهير الدين كان يفتى بقول ابى حنيفة
فقلت له يوما من قال بالصلح لو امتنع الخصم هل يجبر قال لا قال وكنت افتى بالصلح فرجعت لهذا والقاضي الامام الاجل رحمه
يفتى بقول ابى حنيفة **قال** رحمه الله وانا افتى به ثم عندهما ان شاء المالك ضمنه مقصودا واعطاء الاجر وانشاء ضمنه غير
مقصود ولا اجر له فان هلك بطل القصار وعصر يضمن عندا صاحبنا الثلاثة رحمه بخلاف الزرع والقصار على ما بين
ولو دفع الثوب الى القصار وقال قصرة ولا تضع عن يداك حتى تغرق منه فهذا ليس بشئ كذا الوشرط عليه ان يعصره اليوم
وعند فلم يفعل فطالب صاحب الثوب فمات فغرق حتى سرق لا يضمن في المحيط سئل شمس الاسلام الاوزجندى عن من فوض
الى القصار ليقصره اليوم فلم يفعل حتى هلك قال يضمن في مسألة الاجير المشترك والواحد في الجاهل الصغير فقامة في
الخزانة وان هلك بدقه او عصرة ضمن عندا الثلاثة وفي التجريد لو جفف الثوب على جبل فزرت به حمولة فخرقت لاضرار عليه
والضمان على سائر الحمولة ولو استعان القصار برب الثوب فخرق الثوب ولا يدي باي لادقين فخرق قد كرفاد ووضع
القصار السراج في الحانوت فاحترق ثوب منه عن محمد انه يضمن تلميذ الاجير المشترك اذا وقع من يده سراج فاحترق
ثوبا من القصار والضمان على الاستاد ولو كان الثوب وديعة عند الاستاد الضمان على التلميذ المسائل في التجريد لو اطعم
السراج وترك المسرح في الحانوت فبقى شرارة فوقعت على ثوب رجل فاحترق لا يضمن لو ادخل اجيرا القصار السراج في
الدكان فاصاب منه ثوبا ضمن الاستاد اذا ادخل بامر وفي التجريد لو ادخل تلميذ الاجير المشترك على ثوب من القصار
فخرق ضمن في الاصل لو ادخل ثوبا لا يوطى مثله ضمن الاجير وان كان مما لا يوطى لا يضمن سواء كان ثوب القصار او لم يكن
بخلاف ما لو حمل شيئا في بيت القصار باذن الاستاد فمقط على ثوب القصار فخرق لا يضمن الاجير ويضمن الاستاد وان لم يكن
من ثياب القصار ضمن الاجير ولو كان الاجير القصار انقلبت منه المرقعة في اللق فوقعت على ثوب من اثواب القصار
فخرقة ضمن القصار دون الاجير في الاصل قال في المحيط واجير القصار لا يضمن ما تحرق من عمله **الجنس الثالث**
في الجمال والبراع اذا اجمعا الجمال او بزرع البراع او ختن الختان فمات لا يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يجاوز موضع الفعل
فان جاوز فقطع المحشفة ذكر في النوادر انه ان مات عليه نصف بدل النفس فان براء فكما لبدل النفس في ديات شرع
الطحاوي لو قطع المحشفة على القصاص لو قطع بعض المحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر ما يجب عليه وفي فتاوى الصغرى في

كتاب الديارات تجب حكومة العدل الكمال اذا صاحب الذاء في عين رجل فذهب ضوءه لا يضمن كالتحان الا اذا غلط فان قال جلان
انه ليس باهل وهذا من خرق فعله وقال جلان هو اهل لا يضمن فان كان في جانب الكمال احد في جانب اخر اثنان ضمن
وفي جنابات مجموع النوازل لو قال الرجل كمال او بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن في كل باب الاصل لو اموحج ايمان
يقطع منه فقلع ثم اختلفا فقال امرتك ان تقلع غير هذا السن وقال المحام امرتني بقلع هذا فالقول قول الامر ولو قطع ما
امره لكن سن اخر متصل بهذا السن فانقطع لا يضمن ما يتصل بهذا مسائل لضرب وفي الاصل الاستاد في كل
عمل اذا ضرب الصبي او العبد للتعليم فهذا ان كان بغير اذن الاب او الوصي ضمن لو كان باذن الاب او الوصي لا يضمن
ولو ضرب الاب فمات ضمن كذا الوصي لان الاب يضربه لنفسه لان منفعة ضربه عائدة اليه بخلاف المعلم فانه ضربه باذن
من له الولاية وكذا الرجل لو ضرب زوجته وفي لعين في الاب اذا ضرب الابن فمات لا يرث عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف
لا يضمن يرث منه وعليه الكفارة عندهما **المجنس الرابع في المحامى** وفي الاصل رجل لبس ثوبا بمراى عين الثياب
فظن الثياب انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الا صهر وفي ودية النوازل اذا وضع الثوب بمراى عين صاحب الحمام ان لم يكن
للمحامى ثيابي ضمن وان كان لا يضمن الا اذا نض على استخفاف صاحب الحمام فان قال لصاحب الحمام اين اضرب هذا الثياب
فحينئذ صار مودعا وقوله يضمن يعني يضمن المودع قال في المحيط والفتوى على قول ابى حنيفة رح ان الثيابي لا يضمن الا
بما يضمن المودع وكود فمر الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قال الفقيه ابو بكر يضمن المحامى اجماعا
وكان يقول انما يجب الضمان عند الجحيفة اذا لم يشترط عليه الضمان والفقيه ابو جعفر سوى بينهما وكان يقول بعدم
الضمان قال لفقيه ابو الليث وبه اخذ ونحن نقض به وفي غصب النوازل لو نام الثيابي فوق الثياب ان نام قاعدا لا يضمن
فان نام مضطجعا يضمن الثيابي اذا خرج من الحمام فضاع ثوب ان تركه ضايعا ضمن ان امر الحلاق بالمحامى او من في ماله
ان يحفظ لا يضمن تفسير العيال ياتي في كتاب الوديعه ان شاء الله تعالى تجل خرج من الحمام فقال كان في جيبى دراهم
ان لم يبق الثيابي لا شئ عليه اصلا وان اقر ان تركه ضايعا ضمن ان لم يضعه فجواب ابى حنيفة وجوابهما وجواب ابى بصير
قد ذكرنا في جنس القصاص وفي النوازل جل دخل الحمام وقال لصاحبه احفظ هذا الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه الا ضمان
على صاحب الحمام ان سرق او ضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان اذا هلك يضمن في قولهم جميعا لان الاجابير المشترك
انما لا يضمن عند الجحيفة اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن قال الفقيه ابو الليث الشرط وعدم الشرط سواء
لانه امين واشترط الضمان على الامين باطل به يفتى **المجنس الخامس في الخياط والنساج** رجل قال للخياط انظر
الى هذا الثوب ان كافاني قميصا فاقطعه بدهم وخطه فقطعه ثم قال انه لا يكفينك يضمن الثوب ولو قال انظر ايكفيني
قميصا فقال نعم فقال فقطعه ثم قال ايكفينك لا يضمن قال في المحيط ولو قال اقطعه اذا فلما قطعه اذا لا يكفيه لا ذكر له هذه
المسئلة في الكتب وحكى عن الفقيه ابى بكر البلخي انه قال يضمن لو قد الخياط طول الثوب وعرضه فجاء به ناقصا ان كان
قد اصبر وغوها فليس بشئ وان كان اكثر يضمنه وفي مجموع النوازل لو ان الخياط اذا فرغ بعث الثوب على يد ابنه الى
صاحبه وهو غير بالغ ان كان عاقلا يمكن حفظه لا يضمن اذا طر الطرار الثوب في لطريق وذهب بالثوب وفي النوازل

الغياط اذا خاط قيصا من كرباس جل له يا مرقه فبقيت منه قطعة من الكوبس فسرق عنه يضمن كذا الاسكان اذا بقيت
عنده قطعة صوم اما النسا جرجل فمر الى النسا ج غرك لا يضمن خمس بالنسبة يا نصدي ودفع اليه غرك لا يضمنه
شئى او هفتى فلفظ النسا ج وشيخ الاخر الذى هو ششنى وهفتى او يا نصدي او على بقلب قل يصير الكرباس للنسا ج ضمن
الغزل لصاحبه اما النسا ج وفى النوازل جل فمر الى جل غرك لا يضمنه كرباسا فذ فمر هو الى الاخر لى يضمنه فسر من يده
ان كان الثانى اجير الاول لا يضمن احد منهما وان كان الثانى اجنيا ضمن الاول ون الثانى وهذا اعتلاى حليقة وعندهما
فى الاول ضامن مطلقا وفى الاجنبي ان شاء ضمن الاول ان شاء ضمن الاخر وفى مختصر القدرى ذكر المسئلة بهذا العبارة
رب الثوب اذا شرط على العامل ان يعمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره اما اذا اطلق له ان يستعمل غيره التحايك اذا كان
ساكنام صهره بعد ذلك اكثرى دارا او اتقل ليهلوترك الغزل هناك فضا لا يضمن عندا بحقيقة رده وسكنا باقى بالفز
وعندهما ضامن على كل حال فستاجر ترك الكرباس فى بيت الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصينا ويمسك
فى مثله المتاع لا يضمن ان كان مجال لا يمسك فيه المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن ان لم يرضوا ضمن
وليس عليه ان يبيت فى بيت الطراز لكن اذا غلق الباب فى الليل ذهب لا يضمن فلو سرق من بيت الطراز مرة او مرتين
لا يخرج من ان يكون حصينا الا اذا غش فى النوازل نسا ج نسا ج الثوب وجاء به لياخذ الاخر فقال له صاحب الثوب امسكه
حتى افرغ من العمل فاوفيك الاخر فاخذ انسان الثوب من النسا ج فى الزحمة وذهب لا يخلو اما ان كان مجال لواخذه صاحب الثوب
منه لا يمنع عنه او يمنع ان كان مجال لا يمنع عنه لا اما ان قال امسكه على وجه الزهن او قال على وجه الامانة ان قال على الزهن
يهلك الثوب بالاخر وان قال على وجه الامانة يجب الاخر ولا شئ على الحايك وان كان فى الايتلاء لو اراد صاحب الثوب ان
يلبس بالثوب لم يكن للحايك ان يدهه وكذلك ان ترك صاحب الثوب ثوب عندا اختلف العلماء فيه قال بعضهم يضمن وقال
بعضهم لا يضمن لو اصطفا على شئ فحسن والنسا ج اذا اخذ الثوب فتعلق رب الثوب به ليخذه ففزع الحائك فرب الثوب
فتحرق من يده لا يضمن الحائك ولو تحرق من مدها ضمن نصف الثوب فى مجموع النوازل الجنس السادس فى
مسائل متفرقة وفيه حارس يحرس لحوانيت فى السوق فتنب حانوت جل فسرق منه شئ لا يضمن لان الاموال
فى يلا ربا بها وهو حافظ للابواب كذا قال لفقير ابو جعفر رده عليه الفتوى قال عمن وهو ثوبها اما عندا بحقيقة لا يضمن مطلقا
وان كان المال فى يده لا يجرى فكلوا ستاجرة واحد من اهل السوق فهذا كانهما ستاجرة لكن هذا اذا كان الواحد
رئيسهم ويجعل له الاجر قال فى المحيط وان كرهوا ولم يرضوا به فكرا هتهم باطلة فى قد النحاس اذا اذاع ان يواجرها يكون
ضمونا الحيلة ان يمن نصف القدر منه ثمن الكل ويواجر نصفها باجر لكل ويكون اجارة المشاع من شريكه رجل ستاجر
قد افلما قرح حملها الى الحار وذهب الى بيت صاحبه فمروى رجل الحار فسقط فانكسرت لا يضمن ان كان حمارا يطبق ذلك
وان كان الرود على المواجر لان العادة ان المستاجر يحمل عن ابى يوسف فى حبل فمر الى الاخر حاجة بقطعه باله باجر معلوم فقطعها
فانكسرت قد قال له الاخر ان انكسرت فلا ضمان عليه وقال المدفع اليه هذا لا يكاد يسلم فقال له الافر ان انكسرت فلا ضمان
عليك قال انظر الى ذلك الفعل ان كان لا يسلم مثله من انكسر لا ضمان عليه وان كان يسلم احيانا ويكسر احيانا فهو ضامن

وضع المسئلة في الزجاجة رجل قال نصير في نقد هذا لاف وثلاث عشرة دراهم فالقد لا ثم وجد العشرة بعد ذلك ستوته
لا يضمن لكن يرد من الأجر بقدره قال في المحيط ولو وجد لكل زائغا يرد كل الأجر من الأجر بقدره ويرد الزيف على البائع
فإن انكروا البائع أن يكون هذا دراهمه فالقول قول نقابض الوصي إذا نفق على باب القاضي في خصومة الصبي فما أعطى
على وجه الأجازة لا يضمن وما كان شوته ضمن رجل استاجر قنانيا ليزن به الحمل وكان في عموده عيب لا يعلم المستاجر فوزن به
فأنكس وان كان مثل ذلك الحمل يوزن بمثل القبان مع العيب لا يضمن الكل في الفتاوى قال في المحيط وإن كان بخلافه فهو
ضامن هكذا في فتاوى أبي الليث ويبنى أن يقال إذا لم يعلم الأجر المستاجر بالعيب فقلنا إن له بأن يزن به القدر الذي يؤن
فيه بل إن ذلك العيب فإذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان استاجر من رجل فترا وجعله في الطريق ثم صرف وجهه إلى الطريق
ودعى جيرا فلم يدرج عن ذلك المكان ثم نظر فإذا هو قد هب أن لم يطل تحويل وجهه حتى لا يسمى مضطعا للمرا ضمان عليه
والقول قوله مع يمينه أن كذبه الآخر وإن طال التفاته ضمن في مجموع النوازل جرح فم عبد الله إلى جرحه أن شاء قبضه
بالشراء وإن شاء قبضه بالأجازة سنة بكذا فهلك عندا بعد القبض أن هلك بعد الاستعمال فهو على الأجازة ولو قال
أردت الملك إن كان قيمة مثل الأجر أو أكثر قبل قوله وإن كان الأجر أكثر لا يصدق وإن هلك قبل الاستعمال لا يضمن لأنه
لم يقبضه على ضمان وفي مجموع النوازل فبيل كتاب المزارعة رجل استاجر فاسا ودفعه إلى الأجير ليكسر المحطبة فذهب
به الأجير ولا يدري أين هب أن استاجر الأجير أو لا يضمن لأنه استاجر ليدفع إليه وعلى القلب يضمن والمختار أنه لا يضمن
مطلقا به يفتى قال في المحيط ويبنى أن يقال إن كان الناس يتعاونون في استعمال لفاس فلا بد لصحة الأجازة من تعيين
مستعمل الناس فلو استعمل المستاجر بعد ما دفعه إلى الأجير هل يضمن يجب أن يكون في المسئلة اختلاف المشاخر رحمهم الله
الأجير لا يقلع الأشجار أو كسر الأغصان بعد ما باع الأشجار في الأجازة الطويلة لا يضمن ولو فعل المستاجر لا يضمن أيضا ولكن
ليس له أن يجتنب من الكرم المستاجر والله أعلم **الفصل السابع في فتح الأجازة وهو مشتمل على جفتين**
الأول فيما يكون عندا في فتح الأجازة وفيما لا يكون الثاني فيما يكون فحوا وفيما لا يكون أما الأول وفي الأصل الأجازة فيفسر بالأعلاء
عندنا ومن الأعلاء في استيجار البيت أن يهدم البيت أو كان بيتا لا يستطيع أن يسكن فيه ولا يفسخ به من الفسخ وفي
التجريد فيه روايتان في ولاية يفسخ به من الفسخ إذا نهضم الدار وفي رواية يستحق الفسخ فلو أراد صاحب البيت أن يبيعه
فهذا ليس بعدد ولو باعه يأتي بعد هذا ولو كان على الأجير دين فادخله لا وفاء له لا بهذا فهذا عندا له أن يفسخ الأجازة ويبيع
بنفسه وفي الزيادات أنه يدفع الأمر إلى القاضي يفسخ الأجازة قال في فتح الأمام شمس الأئمة السرخسي ودواية الزيادات أحل
هذا فصل مختلف في فتوقف على القضاء كالمرجوع في الهبة وقال بعضهم لا يفسخ ولكن يبيع المستاجر فيفسخ الأجازة
ضرورة قال في المحيط ما لم يبيع القاضي أو يبيع الباع الأجر فلا جرة واجبة على المستاجر ويكون طيبا وقال بعضهم
ما ذكر في الزيادات محمول على من عمل الاستبابة كما إذا الحق الأجير دين هو يدعى أن لا وفاء له إلا بئس الدار فيفتح الأجازة
ليزول الاستبابة وما ذكر في الأصل محمول على ما إذا كان العدة وانتهى أو نهضم منزل الأجر ولم يكن له منزل آخر فإراد
أن يسكن البيت المستاجر ويفسخ الأجازة ليس له ذلك بخلاف المسئلة فإذا أراد سفر البيت ففسخه ولو استأجره

السوق ليبع فيه ويشترى تاليزي كند مثلاً فحق المستاجر دين أو افلس قام من السوق فهذا اعذر وله ان ينقض الاجارة الى هنا في الاصل في الفتاوى الصغرى لو استاجر دكاناً للبيع فيه ويشترى ثم اراد ان يترك هذا العمل يعمل عملاً آخر فهذا اعذر وقال في المحيط ذكر في فتاوى الاصل ان يهيأ له العمل الثاني على ذلك الدكان ليس له النقص لو استاجر لبيع الطعام ثم بدله ان يقعد في سوق الصياغة فهذا اعذر بخلاف ما اذا استاجر غلاماً ليستعمل له عمل الخياطة ثم بدله ان يلحق في عمل آخر فهذا ليس بعذر وفي التجريد لو اجر نفع في عمل او صناعة ثم بدله ان يترك العمل لو كان له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو متاعب به كان له الفسخ وكذا المرأة اذا اجرت نفسها ظمراً وهي من تعاب بذلك فلا هلاها ان يخرجوها وكذا اذا البت هي لا تجبر وتام هذا يأتي في فصل النظر بعد هذا وفي الاصل لو قال مستاجر انما اريد السفر وقال الاخر اني تعذر لا يريد الخروج حلفت القاضي المستاجر بانك غرمت على السفر وفسخ العقد بينهما واليه مال الكسبي القدرى فلو خرج المستاجر الى السفر لم يرد السفر لكن جدياً بيتاً رخص منه فهذا ليس بعذر وكذا لو اشترى المستاجر منزلاً فالاداء القويل فهذا ليس بعذر وفي النوازل لو استاجر ابلاً الى مكة ثم بدله فاراد ان يركب ابلاً فلهذا ليس بعذر ولو اشترى ابلاً فلهذا اعذر وفي الاصل استجر دابة ليركبها الى بغداد قبل المستاجر ان لا يخرج فهذا اعذر وكذا لو بدله في بعض الطريق قال في المحيط فان طلب من الاجر نصف الاجران كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في الصعوبة والسهولة فلهذا ذلك ولا يسترد بقدر ما بعد ذلك ان كان صاحب الدابة معه يد فم الدابة اليه فلو لم يدفعه وركب حتى دخل المدينة فهلك ضرر ان لم يكن صاحب الدابة معه هل يضمن بالركوب قد ذكرنا في فصل استئجار الدواب فلو قال رب الدابة انه يتعذر يقول له القاضي صبر فان خرج فقد الدابة معه وعليه الاجر وقيل يسأل بقاءه وكذا لو مرض ولو غرم او خاف امراً وعثرت الدابة او اصابها شيء لا يستطيع الركوب معه فبعض هذا عيب في المفقود وبعضه عذر للمستاجر في التخلت وان عرض لصاحب الدابة مرض لا يستطيع الخروج او حبسه عزيز لم يكن ان ينقض الاجارة ولكن يرسل معه رجلاً آخر وتومات المستاجر في بعض الطريق فعليه من الاجر بحسب ما سافر ويظل بحسب ما بقي وتومات رب الابل في الطريق فالمستاجر يركبها على حاله الى مكة وفي الشروط هذا اذا كانت لفائدة بحيث لا يقدر على الوفاء الى سلطان وخاف ان ينقطع به لانه كما يجوز نقض الاجارة بالعذر يجوز ابقاؤها بالعذر لدفع الضرر وفي المفاصلة يتضرر قال في المحيط الاخرى ان من استاجر سفينة فمضت المدقة والمستاجر في وسط البحر فيعقد اجارة مبتدأة فلا ينسب اولى وفي السير الكبير لو ابى الاجران يوجروا منه يوجروا الامام ان حضروا وحج لم يشترط ان يوجروا الامام لكن يقول استاجرت السفينة بكذا او يوجروا واحداً من فئتيك لم يكن ثمه امام فان ابى الاجران يعطيه يستعين برفاقته اما اذا كان في مصر لا يتضرر بانتفاض العقد لا يبقى عليه الاجر المسمى بقدر ما كان في مكة حكمه برفع الامر الى القاضي فان سلم القاضي الكراء الى الكوفة جاز ان المالك رضي بكونه في يد وان راعى القاضي النظر في بيع الابل وبعث الثمن الى ورثته جاز وان انفق المستاجر على الدابة فهو لا يحتسب لانه مقطوع الا اذا انفق بامر القاضي اثبت ذلك بالبينة وفي المتن رجلان

استأجر من جبل بعير ابين يحملها عليه الى مكة ثم مات احدهما وقال لا اخرج فان المكاري يؤم بجبل الرجل الاخر بنصف الاجر
ويقال لما حمل معه على حمار مثل الذي الى الخروج وكذا عشرة انفس اكثر واصحل سفينة بعينها بمائة درهم ليحملهم فيها
الى الكوفة فمات رجل منهم قبل ان يخرجوا ولم يرد الخروج او مات في بعض الطريق فليس لصاحب السفينة ان يفسخ الاجارة
ويؤمر من حمل من بقي على قدمه ما كان نصيبهم من الاجر ويقال له احمل بعد من مات منهم واكثر من ذلك ما لم يصتر
بالمستأجر من لم ينعهم من مثل سيرهم الاول في السرعة وفي الاصل لو استأجر عبدا للخدمة ففرض بعد هذا اعدا
وان يفسخ المستأجر لا يملك فسخه ولم يفسخ حتى يراه يلزم وكونه سارقا عنه وكون العبد غير حاذق ليس بفسخ وان كان عمله
فاسدا فله الخيار اما موت الاجر والمستأجر وحيوتها ياتي وفي الفتاوى للصغرى رجل استأجر رجلا ليعمله حرفة كذا
هذه السنة فمضى نصف السنة ولم يعمل شيئا فلم يستأجر ان يفسخ الاجارة قال وهذا دليل على ان الجواب المختار في الاستيلاء
لتعليم الحرفة الجواز في المسئلة روايتان والجواز هو المختار وفي الاصل لو استأجر ارضا للزراعة ففرض ترك الزراعة او
افتقر ولا يقدر على الزراعة فهذا عنه ولو غلب عليها الماء او اصابها نزل تصليح للزراعة فهذا عنه وفي النوازل لو انقطع
ماؤه ما ثبت له حق الفسخ وان كان في الارض ليرع بترك الارض في يد اجرا المثل حتى يبدل ذلك الزرع فان سقاها ليس له حق
الفسخ والسقي ضا ولو استأجر رعي ماء فانقطع الماء له ان يرد ما ولو لم يرد حتى مضت السنة سقط الاجر وفي التجريد
في باب الفسخ عن محمد فيمن استأجر ارضا للزراعة شيئا مسمى فزرع واصاب الزرع افة وقد ذهب وقت زراعة ذلك الزرع
قال ذال اراد ان يزرع ما هو اقل ضررا من الاول او مثله له ذلك ولا فسخ الاجارة والزمنه ما مضى من الاجر اذا انقص
الماء عن الرعي وظهر النقصان في المحل فهذا عنه ان كان النقصان فاحشا وهو ان يظن اقل من نصف محله قال المناظري
واذا ظن نصف ما يظن فلم يستأجر ردة ايضا ولو لم يرد حتى ظن ان كان هذا رضامنه وليس له ان يرد الرعي بعد ذلك وهذه
الرواية يخالف رواية القدرى وذكر القدرى ان من استأجر رعي ماء سنة فانقطع الماء ستة اشهر فامسك الرعي
حتى مضت السنة فعليه اجر ستة اشهر وان كان البيت ينتفع به بغير المحل فعليه من الاجر حصته ولو استأجر عبدا
لفرض فهو كالرعي في الاصل لو مرض المستأجر ان كان هو يعمل بنفسه فهذا عنه وان كان يعمل باجرائه فهذا ليس بعذر
وفي الفتاوى لو استأجر ارضا في قرية وهو ساكن في قرية اخرى ان كان بينهما مسيرة سفر له ان ينقص الاجارة وفي جاز
الوقوف ان ازداد اجر مثله كان للمتولى ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يجب المسمى ذكر في موضع اخر انه ينظر ان اجرة
المتولى باجر مثله او بقدر ما يتغابن الناس فيه فانه لا يفسخ الاجارة ولو جاء اخر زاد في الاجر ودرهمان في غير سير
حتى لو اجر بمائة ولو مثله عشرة لا يفسخ وفي مختصر القدرى رجل استأجر ارضا فغصبها غاصب سقطت الاجرة وفي فتاوى
الصغرى اجارة الدار اذا سقط حائط او تهدم بيت له ان يفسخ الاجارة ولكن لا يفسخ بغيبة الاجركما في الرد بالعيب
ولو تهدم جميع الدار له الفسخ بغيبته لكن لا يفسخ ما لم يفسخ وفي تجريد عن اصحابنا رحمهم الله من قال يفسخ العقد
بانه لا يفسخ الدار وانقطاع الماء عن الرعي الشرب عن الارض منهم من قال لا يفسخ ما لم يفسخ فاصل هذا اذا احتل بالعين
المستأجرة عيبا لا يورث في المنافع لم يثبت للمستأجر خيار نحو العبد يستأجره للخدمة فيذهب احدا عيبه وذلك لا يفسخ

بالحدثة او سقط شعرة او سقط حائط من الدار لا يفتقر به في سكنها و ان كان يورث في المنافع له الخيار كالعبد اذا مرض في الدابة
 اذا دبرت والدار ينهدم بعض بنائها فان بطل ما جرم سقط من الدار فلا خيار للمستاجر ولو كان المواجه غائبا ليس للمستاجر
 ان يفسخه وفي المحيط قال محمد في السفينة المستاجرة اذا انقضت فصارت الواحاً ثم ركبت واعيدت سفينة لم يجبر على تسليمها
 الى المستاجر قال محمد ولا يشبه هذه الدار وفي الاصل لو امتنع المالك عن تفريغ بيت امتلاء لم يجبر لكن للسكان ان يفسخوا الاجارة
 ويبيعوا لانه لا نفقة له ولا لعياله لكونه معسرا له ذلك كذا قال الفقيه ابو الليث رحا المسئلة ما ذكرنا ان للاجر حق الفسخ اذا كان
 عليه دين قادم وهذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكنه اقرب الدين وكذا به المستاجر اذا اقرره عندا بيمينه خلافا لهما
 وتوان المستاجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب والمرض والفقر ليس له ان يفسخ الاجارة بخلافه للاجر
 قال هاتفي فوائد الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين قال لانه لا ضرورة له زادة للمستاجر ان يواجره المستاجر وفي الفوائد الاجر
 اذا قلعه فهو واجب نقصانا في الكرم للمستاجر حق الفسخ في الاجارة الطويلة اذا باع الاجر الا لشجار وفي الاصل في استيجار الطائفة
 لو انكسر الحجر له الفسخ فان اصلحه المالك ليس له الفسخ وقد مر فان خاف المالك ان يقطع الماء فيفسخ فاجرا البيت
 في الحجرين المتاع خاصة بهذا لا يبطل حق الفسخ قال في المحيط ولو شرط ان لا خيار له متى قطع الماء لا يكون لهذا الشرط
 عبرة الا يرى لو ان طحانا استاجر رحى يطحن به ففرض جله وليس له ما يشتري به جمل اخر له ان يترك الاجارة ولو لم يترك
 يجب الاجر **المجنس الثاني** فيما يكون فسخا وفيما لا يكون في مختصرا لقد رى موت احدا لعاقدين وقد عقدا لعقد نفسه
 ففسخ للاجارة ولو كان عقدا لغيره لا يفسخ ولو جن احداهما جونا مطبقا لا يفسخ الاجارة وليس له ان يفسخ بذكره الشيخ الامام
 خاهو زادة وفي باب اجارة الظن وفي الفتاوى الصغرى وموت الوكيل لا يفسخ الاجارة وهي مسئلة وكاله الاصل
 وفي الاجناس في باب وكالة في باب الاجارة وموت المتولى لا يفسخ ان كان المتولى هو الذي اجاره وكذا القاضي لو اجر
 ومات وفي التجريد الاب او الوصي لو اجر دار ابنه ثم مات لا يفسخ الاجارة وفي الذخيرة في شرح كتابا لوقف ان اذا اجر
 الوقف بنفسه ثم مات القياس ان يبطل الاجارة وبه اخذ ابو بكر الاسكاف لانه في معنى المالك ليس لحد جره وفي الاستحسان
 لا يبطل لانه اجر لغيره كالوكيل بالاجارة والاب الوصي الموكل بالاستيجار اذا مات يبطل الاجارة لان التوكيل بالاستيجار هو
 بشراء المنافع فصار بمنزلة التوكيل بشراء الاعيان فيصير مستاجرا لنفسه ثم يصير مواجرا من الموكل من معنى قولنا
 ان الوكيل بالاستيجار بمنزلة المالك نوع منه المستاجر اذا طلب مال الاجارة في الطويلة فقال الاجر نعم او
 بالفارسية هلا او هلا بد هم او زاني دله يفسخ الاجارة وان لم يدفع قال هكذا اخذ الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني
 واحال الى بيع الديات ان في باب ما يقضى القاضى بشراء ثم يرد قضاءه جعل قبول البايع الفسخ كاعطاء الثمن فقال
 لو اعطى البايع الثمن او قبل الفسخ ويشترط ان يكون جواب الاجر في مجلس الطلب كما في فسخ البيع وكذا قال الاجر وابد
 لا يفسخ ولو قال روبا بشد بد هم يفسخ ولو قال ليس لي مال لو حصل لي مال دفع اليك لا يفسخ الاجر اذا ادى بعض
 مال الاجارة من غير طلب في الاجارة الطويلة لا يفسخ الاجارة والم يؤد كل المال كذا اخذ الصمد الشهيد رحا بعض
 المشائخ رحا اعتبروا الاكثر قال وقال القاضي الاستاذ اذا دفع البعض بطريق الفسخ يفسخ في الكل قليلا كان المال وكثيرا

قال في المحيط وان اخذ من غيره لانه يدل على نفسه لا يفسخ ما لم يؤخذ الكل هذا قول بعض المشائخ وبه ائتمروا امام
 ظهير الدين ولو كان الاجر واحد والمستاجر اثنين فادى الاجر بمال احدهما انقضت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان
 الاجران اثنين والمستاجر واحد يفسخ بيع احدهما بنفسه في حصته دون الآخر وكذا لو مات احدهما قال في المحيط لو دفع
 المفتاح الى احدهما وقبل هو انقضت في حقه الا يرى انه لو كان الاجر والمستاجر واحدا ودفع المفتاح الى الاجر وقبل
 هو انقضت في حقه الا يرى انه لو كان الاجر والمستاجر واحدا ودفع المفتاح الى الاجر وقبل يفسخ واذا بعث المستاجر الى
 الاجر وقال الاجر سيم نقد شئ است بيا تاكبرى فلما جاء المستاجر قال انقضت الدية اهو لا يفسخ الاجارة وكذا لو كان
 المستاجر اثنين مات احدهما في التجريد في باب الاجارة الفاسدة لو فسخ احدهما في ايام الفسخ صح الفسخ وان كان بغية الآخر
 عند ابي يوسف هو المختار وفي شروط السهم قندي صح مطلقا ولو كان عقد الاجارة بالدنانير ولكنه دفع الدية اهو ممكن
 الدنانير فعند الفسخ يطالب بالدنانير كذا نقل عن الصلة الشهيد بخلاف الاجارة الفاسدة وفي التجريد انقضت الاجارة
 وفي الارض بقل يترك الزرع باجر المثل الى وقت الحصاد وفي مزارعة الاصل وكومات رب الارض يبقى بالسمي استحقاقا
 ولو تفاخرا الاجارة والزرع بقل قال الامام الاستاذ ظهير الدين المرعيني في يقطع الزرع وكذا لو باع المستاجر باذن
 المستاجر له ان يتزعمها من يده وقال الصلة الشهيد في الفتاوى الصغرى ليس له ان يتزعمها من يده مالم يؤذن له
 الاجارة وفي الجامع الكبير في كتاب الرهن في الباب الاول في اصول الباب حق المرتهن يثبت في المبدل
 وهو الثمن اذا اجاز المرتهن البيع وفي الاجارة لا يثبت حق المستاجر في البديل وفي بيع
 الجامع الكبير في باب البيع الفاسد والعنق لو تفاخرا سحوا الشراء او الاجارة او الرهن كان
 المشتري والمستاجر والمرتهن حق الحبس في كومات البائع والمواجر والراهن فالذي في يده العبد احق به من سائر الغرماء
 يباع في دينه فان فضل منه شئ اخذه الغرماء وسياتي تمام هذا في آخر الفصل وفي الفتاوى الصغرى لو مات الاجر
 وعليه دين فالمستاجر احق بالمستاجر من غروا له الا انه لا يسقط الدين بهلاكه بخلاف الرهن وهذا اذا كان المستاجر
 مقبوضا ما اذا لم يقبض حتى مات فليس للمستاجر حق الحبس في المحيط عن بعض المشائخ وان الاجر اذا باع المستاجر بغير
 رضاء المستاجر وسلم ثم اجاز المستاجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس لو اجازا البيع دون التسليم لا يبطل حقه في
 الحبس ثم في بيع المستاجر هذا اذا اجاز المستاجر البيع فان قال لا اجيز ثم اجاز يجوز ايضا فلو باع المستاجر باذن المستاجر
 حتى انفسح ثمنان المشتري رد المستاجر على الاجر يعيب ان له يكن بطريق الفسخ لا يعود الاجارة
 ولا يشتمل وان كان الرد بطريق الفسخ هل يعود الاجارة وصارت المسئلة واقعة الفتوى ائتمروا
 الامام الدجيني لا يعود قال رحمه الله وافتى جدى شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسن انه يعود وقاس بعضه الرهن اذا
 تخبر بطل حكم الرهن ثم اذا تجمل عاد رهنه وقاس بما لو كفل عن رجل لاخر بان ياتي سنة ثمان الكفيل باع من المكفول له عبدا
 بالثمن قبل مضى السنة وسلم العبد ثم رد عليه العبد بالعيب بقضاء فلما لمالك على الكفيل الى اجله لان الاجل بطل بضرورة
 البيع وقد تنقض البيع كذلك هذا به يقتضيه تمامه قد ذكرنا في خزنة الواقعات ونظائر هاتين في كتاب الوكالة هذا كل اذا

البيع باذن المستاجر فان كان بغير اذنه فالبيع موقوف على اجارة المستاجر وقد اختلف الفاظهم في هذه المسئلة قال في جازاته
الاصل البيع باطل قال في مزارعة الاصل البيع جائز وقال في البيوع البيع موقوف وهو المختار وهذا اذا باع في غير عقد الفسخ
فان باع في مدة الفسخ قال الشيخ الامام شمس الاثمة السرخسي هذا على الروايتين والظاهر انه ينفذ بالايجاع فلو باع في غير ايام
الفسخ ثم انتهت الاجارة على الروايتين والاصح انه ينقلب جائزاً فلو ادعى الاجر بعد مضي ايام الفسخ انه باع قبل مضي المدة
وانفسخت الاجارة في ايام الفسخ لا يصدق كالزوج اذا ادعى الرجعة بعد انقضاء العدة وفي الفتاوى رجل قال لا خراج لك
هذه الدار عند ائتمرها اليوم جاز وتنقص الاجارة فلوردها بالعبق بقضاء القاضى جعت الاجارة على حالها قال
وهذا يؤيد ما قال جدى شيخ الاسلام في مسئلة بيع المستاجر اذا عاد المستاجر الى الاجر بطريق هو فسخ هل يعود الاجارة اليه
وقد مر فلو باع بغير اذن المستاجر في ايام الفسخ وفسخ المستاجر البيع ذكر في شرح الطحاوى انه لا يفسخ وذكر الاصل الشهيد
في فتاويه الصغرى هكذا قال الامام شمس الاثمة السرخسي قال يفسخ بفسخ المشتري وفسخ المستاجر لا قال في المحيط وهو
الاستحسان وعليه الفتوى وفي رواية للمستاجر حق الفسخ وهو القياس في الجامع الكبير لو قال لا اجر للمستاجر بغير ما مر فلا
فباعها من غيره جاز والمرتهن اذا قال للراهن بغير ما مر هذا فباعها من غيره لا يجوز لان ثمن الرهن رهن من الناس متفاوت
في الاداء بخلاف ثمن المستاجر وكو قال الاجر للمستاجر بغير المستاجر هذا فقال هذا بهما لا يفسخ في الحال ما لم يبيع الراهن
اذ باع المرهون بالف درهم بعد ما قبض المرتهن المرهون فالبيع باطل الا ان يجزى المرتهن فان لم يجز المرتهن
حتى يباعه الراهن من اخر فاجاز المرتهن البيع الثاني جاز البيع الثاني والاول باطل في رهن الجامع الا جاز اذا باع
المستاجر ثم باع من اخر ثم جاز للمستاجر البيع الثاني جاز البيع الثاني لان اجازته ابطال حقه وكو كان الاول يباعا والثاني
رهن او هبة مع القبض او اجارة فاجاز المرتهن الثاني جاز الاول يعنى لبيع فرق بين البيع الثاني والرهن والهبة و
الاجارة ان في البيع حق للمرتهن لان حقه ينتقل الى بدله فجاز ان يتوقف على اجازته اما في تلك الصور فحقه لا ينتقل
الى شئ فلم يتوقف قولى للخيرة اذا باع المستاجر من اجل بغير اذن المستاجر جاز البيع من المستاجر وهو نقض البيع
الاول قال وفي رهن المتقل اذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن ثم باعه من المرتهن جاز البيع من المرتهن هو
نقض لبيع الاول ثم فيما اذا باع المستاجر باذن المستاجر قد ذكرت ان له حق الحبس فلو ان المشتري اذا ادى
مال الاجارة الى المستاجر بغير امر الاجر ليس له المشتري يكون متبرعا هذا اذا باع المستاجر من غير المستاجر اما اذا
باع من المستاجر يفسخ الاجارة ولو باع البعض يفسخ بقدره هذا كله حكم البيع فاما حكم الاجارة قال في النوازل المستاجر
اذ اجر المستاجر من الاجر لا يجوز وبطلت الاجارة الاول وقال شمس الاثمة الحلواني لا يجوز الثانية ولا يبطل الاولى لان
الثانية فاسدة فلا يدفع الصيغة وهو الاصح وتاويل ما ذكر في النوازل ان الاجر قبل المستاجر من المستاجر بعد ما استاجر لانه
لو قبض منه بدين الاجارة سقط الاجر فهذا اولى قال في المحيط ولو قبض منه فعلى مستاجر الاول الاجر والمستاجر من
المالك اذا اجر من غيره ثمان المستاجر الثاني اجرة من الاجر الاول قال الفقيه ابو بكر الاسكاف بطلت الاجارة الاولى
والثانية وقال الفقيه ابو الليث وعندى الاجارة الاولى على حالها والاجارة من المواجه باطلة هذا في النوازل في

افتاوى الفضل الجارة الاولى لا ينتقص : هذه الاجارات كلها صحيحة وقيل في المسئلة روايتان واختلاف المشايخ بناء على الروايتين
قال الصلح الشهيدي في فتاواه الصغرى المختارانه لا يجوز الاجارة الثانية لان المالك انما يتنفع بحكم المالك لان المالك مطلق له
وهذا مردى عن محمد فان لم يجرها من الاجر لكن اعادها منه لا تبطل الاجارة بلا خلاف بين المشايخ وفي المحيط في نوادر
ابن سماعة عن محمد استاجروا بالواضوا زاد المتاجر فيها بناء ثمر اجروها من المواجه او اعادها منه كان هذا نقض الاجارة
الاولى قال في فصل الاجارة في نوادر ابن سماعة وعلى باب الدار حصة بناء المتاجر من الاجر قال الحاكم الشهيدي : هذه
المسئلة : ليل جواز اجارة البناء وحده وفي فتاوى الفضل استاجر من رجل الاجارة طويلة ثمر اجروها من الاجر مشاهرة
لا يجوز الاجارة الثانية وما اخذ المتاجر الاول من الاجر الاول فهو محسوب من راس المال وفي نوادر ابن رستم : رجل
استاجر من رجل ارضاً ثمر دفعها الى صاحبها مزارعة والبدن من المتاجر ومن الاجر قال محمد المزارعة فاسد ولو استاجر
بدلها منه يعمل له في ارضه فهذه اجارة وفي مزارعة الاصل وفي شرط السمرقندي اذا كان البدن من المتاجر فدفع الى الاجر
مزارعة جاز وفي مزارعة الاصل لا اخذ رب الارض مزارعة من المزارع لا يصح الثانية والاولى على حالها وفي المحيط
الغاصب اذا اجر المعضوب من غيره ثمران المتاجر من الغاصب اجرة من الغاصب واخذ منه الاجرة كان للغاصب
ان يسترد ما دفع اليه من الاجر اذا استاجر كرم ما ثمران المتاجر دفع الكرم الى المواجه معاملة فهذه على جهين اما ان كان
المالك باع الاشجار كما هو احد الطريقين جاز وان دفع الاشجار معاملة كما هو الطريق الاخر لا يجوز وفي مضاربة الاصل اذا دفع
المضارب مال المضاربة الى رب المال مضاربة لا يبطل المضاربة لا وفي لا يصح الثانية وكذا لو دفعه بضاعة فهو على المضاربة
المتاجر اذا اجر المتاجر ثمران ففسخت الاجارة الاولى يجب ان يفسخ الاجارة الثانية اتحدت المدة او اختلفت هو الصحيح
وفي المسئلة روايتان في الفتاوى الصغرى نوع منه احدها لعاقدين اذا قال لا خرفا ففسخت هذه الاجارة رأس شهر صح
بلاجماع وكذا لو قال اذا جاء رأس الشهر فقد فسخت يصح ايضا ذكره الفقيه ابو الليث رحمه الله في النوازل وهو اختيار
الشيخ الاسلام شمس الائمة السرخسي وفي النوادر عن ابي بكر الاسكاف انه لا يصح ولو قال اذا جاء غدا فقد اجرته هذا
الملك راو قال اجرتك هذه الدار غدا عن ابي بكر انه يصح ولا فرق بين اللفظين ولا يعد هذا خطرا في الاجارة قال الفقيه
ويقول ابي بكرناخذ قال ومجلة ما يصح مضافا اربعة عشر منها فسخ الاجارة لا فسخ البيع وقد كرنا ومنها الاجارة و
المزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف وما
يصح مضافا تسعة البعير وفسخ البعير واجارة البعير والهبة والشركة والتكاح والرجعة والصلى على مال والابراء عن
الدين ثمر في فسخ الاجارة في ايام الفسخ لا يشترط حضرة صاحبه ولا علم في شروط الحاكم السمرقندي وقيل هذا قول
ابي يوسف وهو المختار في فسخ الاجارة والقاضى الاستاذ الامام افى انه يشترط حضرة كما هو قولها وقيل في هذه المسئلة
المفتى بالخيار ان شاء اخذ بقولها وان شاء اخذ بقول ابي يوسف نوع منه وفي النوازل المتاجر اذا اجر المتاجر
من الاجر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولى وقال شمس الائمة عند عامة المشايخ لا يجوز الثاني ولا يبطل الاولى هو الاصح و
تاويل ما ذكر في النوازل ان لا اجر قبض المتاجر من المتاجر ولو قبض بدن الاجارة سقط الاجر عن المتاجر فهذا الاول

ولو استاجر المستاجر من آخر ثم ان المستاجر الثاني جرم الأجر الأول بصحبه انه لا يجوز وهو مروي عن محمد وعليه الفتوى
وذكر صله الشهيد في الفتاوى الصغرى ولو لم يواجرها من الأجر لكنه اعارها منه لا يبطل الأجرة وفي نوادر ابن رستم رجل
استاجر من رجل أرضاً ثم دفع إلى صاحبها مزارعة والبذر من المستاجر ومن الأجر قال محمد المزارعة فاسدة ولو استاجر بدارهم
ليعمل له في أرضه فهذا جائز قال وقد كان قبل هذا قال انه جائز ثم رجع فقال هو انه فاسد قال وقد روي لنا بعض أصحابنا
عن الحسن بن زياد انه فاسد في شروط السمقندي ان كان البذر من المستاجر جاز وفي المزارعة اذا اجر رجل الأرض مزارعة
من المزارع لا يصح الثانية والاولى على حالها وفي المضاربة اذا دفع المضارب مال المضاربة إلى ب المال مضاربة
لا تبطل المضاربة الاولى لا يصح الثانية وكذا الودفعوا بضاعة هو على مضاربة والمستاجر اذا اجر المستاجر من اجره
انفسخت الاولى يجب ان يفسخ الأجرة الثانية انحدت المدّة او اختلفت وهو الصحيح وفي المسئلة روايتان في الفتاوى
الصغرى نوع منه في الأجرة الطويلة اذا جعلوا أيام الفسخ في آخر كل سنة والأجرة في نصف الشهر عند ابن حنيفة
يعتبر السنة بالأيام وعندهما يعتبر الشهر الأول والأخرى بالأيام والباقي بالاهلة فاذا كان المتبر السنة بالأيام عند ابن حنيفة
ولا يعرف كل واحد منها آخر السنة فالمحيلة ان يبيع الأجر المستاجر قبل تمام السنة من غير ان المستاجر حتى اذا جاء أيام
الفسخ يفسخ وحيلة أخرى يفسخ مضافاً وبعض المشائخ ان يقولوا يقول ابن يوسف ومحمد دفعا للحرَج اذا انفسخت الأجرة
الطويلة وقد كان فيها بيع الأشجار يفسخ البيع في الأشجار ولا يشترط فيه البيع في الأشجار نصاً ولو كان وقت الأجرة الطويلة
في الأرض المستجرة زرع فاشترى المستاجر الزرع كما في الشجر والمختار انه لا يفسخ وهو المستاجر كما لو زرع الكرم في مدة الأجرة
فاذا انفسخت الأجرة فقد ثبت الزرع هو للمستاجر ولو ان لم يصرفه لادان لم ينبت ذكر في مزارعة
المتقى انه لصاحب البذر وان كان البذر من الأجر فهو له وان كان من المستاجر فهو له ولو استاجر الكرم بعد ما
اشترى الأشجار للمستاجر خيار الروية فلو اكل الثمار من ذلك الكرم لا يبطل خيار الروية لانه تصرف في المشتري دون
المستاجر رجل اجر دارة من آخر كل شهر يكن في أي وقت يفسخ اذا ابل الأجر فيه اقاويل الاحتمال انه يفسخ في اليوم الاول و
النيلة الاولى واليوم الثاني والثالث وقد ذكرنا في اجارة الضياع ان خيار الفسخ ثبت في اول الشهر واول الشهر هذا
وتوكان المستاجر في الأجرة الطويلة حماما او دكانا اذا انفسخت الأجرة بموت احدهما او بمضي المدّة بعد ذلك مضت
مدّة أخرى فاجرة الحمام والدكان للأجران كان هو الذي أجره فلو اذن المستاجر بقبض الغلة فالأذن ترتفع بالفسخ
وان كان المستاجر او ورثته بعد موته اجروها فالغلة للمستاجر او ورثته الأجر اذا استعمل بمال الأجرة بعد الفسخ
في الأجرة الطويلة فاجله المستاجر يصح يعني يلزم ومليزم من التأجيل وما لا يلزم قد ذكرنا في كتاب البيع ولو كان
المستاجر داراً في الأجرة الطويلة فبعد الفسخ السكنى حلال للمستاجر ولا يجب الأجر وحكم قوائم الخلاف في لكرم المشا
بعد الفسخ قد ذكرنا في فصل الضياع والعقار وفي المحيط وفي فتاوى اهل سمقند انفسخت مدّة الأجرة ورب الدار غائب
فليريد المستاجر الدار بل سكن سنة لا يلزمه الأجر لما بعد نقضاء المدّة وتومات المواجر فسكنها المستاجر منهم من قال
يجب الأجر ومنهم من قال هو غائب في الشهر الاول بعد الموت ويلزمه الأجر في الشهر الثاني اذا طلب صاحب الدار الأجر

وقيل إذا سكن بعد الموت أو بعد انقضاء المدّة فلا أجر عليه قبل الطلب فإذا سكن بعد الطلب فعليه الأجر لما سكن بعد
الطلب سواء كان في الشهر الأول أو الثاني وهذا القائل لا فرق بين الدار المدّة للأجارة وغير المدّة والأصوه أنه يأنه الأجر
إذا كانت الدار معدّة للاستغلال على كل حال إذا قال مستاجر الأجر عند نفسه ففخت الأجارة في المدّة والذى جرت
منك صح وان لم يذكر المدّة وذكر الأجر إذا باع المستاجر برضاء المستاجر أو تفاخرا وانتهت المدّة والزرع بقبل قد
صار بحال يجوز بيعه بلا خلاف أو كان بحال في جواز بيعه اختلافاً لمشاخذه فيه وهذا للمستاجر وكذا إبراء المستاجر الأجر
عن جميع الدعوى ثم أدرك الزرع ودفع الأجر الغلة فجاء المستاجر ودعى لغلته لنفسه وخاصم الأجر قبل ينبغي أن يسمع
دعواه وهذا إذا أجمد الأجر أن يكون الزرع زرعة فأن كان مقراً أن الزرع زرعه يؤمر بالرد فعليه وكذا إذا أتى أحد
الورثة الباقين ثم ادعى التركة لا يسمع وتوافقوا بالتركة يؤمرون بالرد فعليه وفي الفتاوى الصغرى لومات الأجر
وعليه دين المستاجر حتى بالمستاجر من غرمائه لأنه لا يسقط الدين بهلاكه بخلاف الرهن وفي الجامع الصغير وقد
مر وهذا إذا كان المستاجر مقبوضاً أما إذا لم يقبضه حتى مات ليس للمستاجر حق الحبس هذا في الفتاوى الصغرى
إذا أنفخت الأجارة وفي الأرض المستجرة زرعه فهو للمستاجر وكذا إذا لم يصير يقيلاً وان لم ينبت ذكر في ذراعة
المنتقى أنه لصاحب البذر إن كان البذر من الأجر فهو له وإن كان من المستاجر فهو له والله أعلم بالصواب

الفصل الثامن في استيجار الظئر وفي الأصل رجل استاجر ظئراً الترضع ولده بطعامها وكسوتها مدة
معلومة جازعاً عند ما يجنيفه واستحساناً في الظئر وكسوتها الوسط وعندهما لا يجوز وتوبين حبس الثياب طولها وعرضها
وصفتها وتبين كيل الطعام وصفتها جازباً لا تفارق وترضع الولد في بيتها إلا أن يشترطوا الرضاع في منزلهم وكان الأمر
فيما بين الناس أن الظئر ترضع الصبي في منزل الأب لزومها ذلك فإن كرم المدّة سنين فهلك الولد بعد سنة لها من
الأجر بحسب ذلك وكذا استاجر ظئراً الترضع ولده سنة بكذا على أنه إن مات الصبي قبل ذلك فلا أجر له للظئر فهذا
الشرط يفسد الأجارة ثم في كل موضع جازت الأجارة فعلى الظئر غسل ثياب الصبي وما يصلح من اللبس والرياح
وفي النوازل على الظئر الدهرج والرياح وليس عليها الطعام أيضاً إن كان يأكل الصبي الطعام إن يشتري الطعام
وللزوجة أن يبطل الأجارة إن أجزت نفسها بغير إذنه سواء كانت الأجارة تشبیهة أو لا وهذا إذا كان لها زوج معروف
فإن كان لا يعرف لها زوج لا يقول لها ليس له أن ينفصل الأجارة فإن انقضت مدة الأجارة وقد نفها الصبي لا يأخذ
ثم لا يغير إن كانت معرفة بالظيرة لم تكن لها أن يترك الأجارة إلا من عند وان كانت لا يعرف بذلك لها أن تأخذ الأجر
والحرم فيه سواء وليس لهما أن يخرجوها من غير عند والعدا أن لا يأخذ الصبي ثيابها أو تغير ثيابها أرجلتها أو ظهرت سارقة
أو ظاهرة الفجور أو سيئة الخلق أو بنية اللسان أو أرادوا سفره ولا يخرج معهم والعدا من جهتها أن ترضع وتبذل وجها
فإن كان العقد باذنه ليس لهما أن يمنعوه من غشائها في بيتها ولا يحل للظئر أن يمنعهما عما يمنونه في بيدهم ولو
دفعته إلى جاريتها الترضع فلها الأجرة بخلاف ما ألفا الرضعت بلبن البقرة وإن تجددت الظئر ذلك وقالت ما أرضعته
بلبن البهايم فالبينة بينتها قال في المحيط قال الشيخ الإمام تأويل المسئلة إذا شهد ما أرضعته بلبن نفسها أما إذا شهد أنها

ارضعت بلبن البقر للبينة بينة اصل لصبي ان استاجر امرأته او مطلقته طلاقا رجعيا على الرضا ولد لها منه لا اجر لها عليه واما المعتدة من طلاق بائن او ثلاث هل يستحق اجر الرضا فيه روايتان هذه المسئلة في اراء الفقهاء وفي ظاهر الرواية يجوز ولو استاجر الرجل امه او بنته او اخته لترضع صبيال جلا وكذا كل من اذن رحم محرم ولو استاجر امرأته بعد انقضاء النكاح لا رضاء ولذا منها حتى جاز ثريز وجها قال الامام ظهير الدين لا يرتفع الاجارة وفي فتاوى ابن العيث مسئلة ترضع ولدا لكافر بالا اجر لا باس به وقد صح ان عليها رضى الله عنه اجر نفسه من كافر ليسقى له الماء وكذا اذا استاجر جارية المطلقة او مدبرتها لا اجر عليه وكذا لو استاجرها للطبخ او عمل من اعمال البيت او لخدمته ولو كان الولد منه لا منها يجوز ولو استاجرها للفرز القطن اختلف المشائخ فيه الكل في الاصل وفي النوازل في باب تنبيه المحجب على حل الدقيق الى منزله واستاجر امرأته لغيره كان اراد ان يبيع المجز لها الاجران اللذان تحبزيا لولا لا يجب الا اجر وفي المحيط القياس في اجاسرة الظهران لا يجوز كما استاجر بقره ليشرب لبنها وفي الاستحسان يجوز لقوله تعالى فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن الآية وهذا العقد لا يرد على اللبن بل على الترتية فيدخل اللبن تبعاً كما اذا استاجر وذا لا يكتب له فالحزب يدخل في الاجارة تبعاً وتوضاع الصبي من يدها او وقع ثلمات او سرق شئ من حلي لصبي او ثياب فلا ضمان على الظئر وطعام الظئر وكذا على الظئر اذا لم يترط ذلك في عقد الاجارة وعلى المستاجر ان شرط وما يضرب بالصبي نحو الخروج من منزل الصبي زمانا كثيرا وما اشبهه فلهما ينعموه عنه ولا يضرب فليس لهم ضمعه عنه الله اعلم **الفصل التاسع فيما على الاجر وفيما على المستاجر وفي الاصل اذا خرج المستاجر من البيت وفي البيت نواب ورماد ظاهر على المستاجر اخراجه بخلاف البابا** فانه ليس على المستاجر تفريغها استحضانا فان شرط على المستاجر ذلك عند العقد يجوز لانه موافق للعقد ولو اختلفا في التراب انظره فالقول قول الساجران استاجرهما وهو فيها وعمارة الدار وتطينتها واصلاح ميزانها على الاجر اما تسهيل ماء الحمام وتفريغها على المستاجر قال في المحيط فان شرط رب الحمام على المستاجر نقل الرماد والسرقة لا يفسد العقد اذا شرط على رب الحمام اوجب فساد الاجارة فليس لرب الحمام ان يمتنع المستاجر من بيع الماء ومسيل الماء او موضع سرقة لم يشترط وكذلك كل شئ لا يتمكن المستاجر من الانتفاع بالحمام على هذا ولو ان مسيل ماء الحمام امتلاء فانه يجب على المستاجر تفريغ ذلك ظاهرا كان او باطنا ففي كل موضع كان على الاجر فان ابلن يفعل للمستاجر ان يخرج الا اذا ارى عند العقد رضي به وفي النوازل استاجر مكاريا ليعمل له الحنطة الى مكان كذا افالجوانق والحبل على الكاري ان كان عمله على دار المستاجر او على عنقه فذلك على المستاجر قال الفقيه ابو الليث المعتز في ذلك عادات الناس في تلك البلدة ولو طلب من الكار من ان يدخل بيتا فالمعتبر هو العرف ولو اراد ان يصعد به السطح فليس على المستاجر الا اذا شرط وفي الذي يحمل على ظهره عليه ان يدخل داره وليس عليه ان يصعد به السطح استاجر فسطاطا فلا تاد على المستاجر ولا طناب على الاجر وكذا النهر في سبيل الطاحونة على العرف بل في بعض النوازل خفاف الخمر في المعتز في العزل عادات الناس فان لم يكن هناك عادة فعلى صاحب الحنف والصبيغ على لصباغ وحمل الثياب على القصار الا اذا شرط على رب الثوب وادخال المتاع في السفينة على صاحب الدابة ووضعه عنها على صاحب المتاع في الاجناس الا ان كان على صاحب الدابة

وفي المبلع والمواشي والسرير واللبام يعتبرا يعرف والزنبل الملبس على باب الدين آسلاك والابرة على الخياط وأدقني على سرب
 الثوب دون المائتة وحشو القرب على القبر عكس المعروف وتشرح الدين على الاجر واخراج الخبز من التنور على الخبز واخراج الخبز
 على الطباخر ان كان في عرس في غيب العرس ليس عليه واجرة الكيال في الحنطة بين رجلين على الانقباء واجرة الحساب
 على لرويس هذه في المتقى وما تقدم في الاصل في باب الظير وفيه نفقة العبد علف الدابة على الاجر وفي الفتاوى لصغر
 اذا استاجر كوما اجارة طويلة فالزراعة على المستاجر ان اشترى الاشجار كما هو احل الطرق وان اجرة معاملة فعلى الاجر
 والله اعلم **الفصل العاشر في الخطر والاباحة** ومسائلها قليلة وفي النوارل امرأة اجرت نفسها للغداة
 صل جل في عيال لا باس به وانما يكره اذا خلا بها قال في القدرى والاصل قال بوحيفة وابو يوسف وعمر يكره ان يستاجر
 امرأة حرة او امة يستعملها ويخونها لان الخلوة بالاجنية منهن عنها والاستخدام لا يؤمن معه الاختلاط عليها قيل تاديلها ما ذكر
 في النوارل وقال به يفتى رجل له اجير غنم بالقر ليس له ان يؤدبه اذا ارأى منه شيئا بطل له الا اذا اذن له ابووه وعن خلف
 ابن ابيون ان يؤدبه رجل فمر الى خياط ثوبا ليخط له قباء واجرة ولهم يفارط له الاجر فلما فرغ منه اعطاه صاحب الثوب
 زيادة على اجر مثله في قياس قول ابي حنيفة يطيب بناء على مسئلة الاصل اذا استهلك ثوب انسان فصالحه على اكثر من
 قيمته جازعنا بحنيفة خلاها وقال الفقيه ابو الليث الزيادة جائزة في قولهم جميعا ورب الثوب اذا دفع الى مالك الذي
 اكثرهما يحتاج اليه جازا ايضا وان كان هذه هبة المشاع فيما ينقسم لكن جواز بطريق الاباحة المسلم اذا اجر نفسه من الكافر
 ليخدمه جاز ويكرهه قال الفضل لا يجوز في الخدمة وما فيه اضلال بخلاف الزراعة والسقي مسلم اجر نفسه من مجوسي
 ليوقد النار لا باس به ولو اجر نفسه ليحل له الخمر يكره لان التصرف في الخمر حرام قال هكذا اطلق لكن هذا قولها اما على قول
 ابحنيفة لا يكره وكذلك في كل موضع تعلق المعصية بفعل فاعل مختار ومن جهة ذلك لو اجريت ليخدم في بيعة او كنيسة او بيت فار
 يطيب له وتام هذا قدر كوني في كتاب البيوع خلا ذلك ستاجر بيتا ووضع في جباب الخمر انقص مدة الاجارة وان كان الخمر بلغ
 مبلغا لا يفسد التحويل اخذ بتفريفة وان كان يفسد قيل المستاجر ان شئت فادفعه والا فاستاجر ثانيا الى وقت ادراك
 الخمر بقرة لاثنين فواضعا على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما جلب لبيها فان كان لها ثوب باطل لا يحل لغيره
 ان جعل لشريك صاحب في حل في المال المشترك قبل الاستهلاك لا يجوز وبعد الاستهلاك يجوز ان جعل في حل ان يكون
 ليستهلك صاحب الفضل الدين ثم جعل صاحب في حل فيمكنه يصير حلالا لان قبل الاستهلاك يصير هبة المشاع وانها
 باطلة وبعد الاستهلاك يصير هبة الدين وانها يجوز وان كان مشاعا وهذا تاديل مسئلة دقيق الحائز التي ذكرنا من
 عليه الدين اذا باع الخمر واراد ان يقضى للدين لا يحل له ان يقضى ان كانا مسلمين وان كان المديون ذميا حل لرب
 الدين اخذ اليهود اذا استاجروا مسلما لبنى لهم بيعة او كنيسة للنصارى فان الاجر يطيب له وكذلك اذا استاجر سرجا
 ليفتحه عليه طنبورا او برطماجب الاجر ويطيب له الا انه انما يكره لانه اعانة على المعصية واجرة المغنية على هذا وفي العيون
 لا يجب الاجر للمغنية وفي المنقى امرأة نائمة او صاحبة طبل او زمر اكتسبت مالا ان كانا على شرط رذته على اصحابه ان
 عرفهم وان لم تعرفهم تصدقت به وان كان على غير شرط فهو لها قال الشيخ الامام الاستاذ لا يطيب لها والمعرف

عرفا كالمشمط شططا وكواستاجر رجلا ليخت له اصناما او يجعل على النواية تماثيل الصبغ من باب الثوب لاشتم له بمنزلة ما لو استاجر ناختة او منغية بخلاف الطنبور وغيره اذا استاجر حيث يطيب له الاجرة لانه يصلح بمصالحه اخبيا من يجعل وعاء الا انما يتم في الاعانة على المعصية واصل هذا في الجامع الصغير مسلم كسر ببطالم او طبلا او دفا او مزمارا فهو ضامن ويجوز بيع هذه الاشياء وعندهما لا يضمن لا يجوز البيع وكوا هراق المصنف او المسكر لمسلم فهو على الخلاف قال القاضي كالا ما صدق الاسلام ابو اليسر في نسخة من الجامع الصغير الفتوى على قولها وفي مجموع النوازل متولى المسجد اذا تعدد عليه الحساب بحكمه انه ادى فاستاجر رجلا لكس المسجد ففتح الباب واغلاقه بمال المسجد يجوز وفي المحيط استاجر حائوتا موقفا على الفقراء واراد ان يبني عليه غرفة من ماله من غير ان يزيد في اجرة الحائوت لا يطبق له الا ان يزيد فحينئذ يبني على مقدار ما لا يخاف على لبناء القديم وان كان الدكان معطلا في اكثر الاوقات وانما يرغب فيه لاجل البناء عليه يطلق له بفقره زيادة في الاجر قال محمد ابن تليان بمسئلة ميت مات من المشركين فاستاجر داله من يحمله الى بلدة اخرى قال ابو يوسف لا اجره وقلت ان كان المحمل يعلم جيفة فلا اجره وان لم يعلم فله الاجر قال ابو يوسف هذا بخلاف ما لو استاجر لينقله الى مقبرة حيث يجوز وان استاجر الذي مسلم لم يحمله ميتة او دما يجوز عندهم ولو استاجر الذي ذميا لينقل المحمل واستاجر الذي منه بيتا لبيع فيه المحمل جاز عندهم هو ولو استاجر مسلما ليرعى خنازير يجب ان يكون على الخلاف كما في المحرم ولو استاجر له ميتة لا يجوز واذا استاجر الذي من المسلم دارا ليسكنها فلا باس به وان شرب الخمر وعبد في الصليب لم يلحق المسلم شيئا لو اجرد من ماله فاسق لبعض الله فيها ولو استاجر من اهل الذمة مسلما ليضرب لهما النار من لا يجوز **الفصل الحادي عشر في الاختلاف بين الاجر والمساخر وهو مشتمل على ثلاثة اجزاء** الاول في البيت والدار الثاني في الدابة والسفينة الثالث في المتفرقات اما الاول المستاجر اذا كان هو المسمى فهو دعوى العقد سواء كان في اول الدار او في اخره وان كان المسمى هو الاجران كان قبل مضي المدة فهو دعوى العقد وان كان بعد مضي المدة فهو دعوى الدين وحكم كل واحد منهما ياتي في كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى وفي الاصل اختلف الاجر والمساخر بعد ما سكن الدار قال الساكن اسكنته بغير اجر القول قوله والبيت بينة رب الدار وعلى هذا الحان اذا نزل به رجلان كان الحان معروفا بالثقة بجبل لغة وان لو يكن معروفا قال الفقيه ابو الليث اذا تقاضاه صاحب الحان يجب الاجر اذا سكن بعد ذلك وكذا لو دخل الحمام ثم اختلفا قال الدار دخلت بغير اجر وقال رب الحمام باجر وعلى هذا دلالة باع صيغة رجل بامر لا قال الاجر لبعثها بغير اجر وقال الدار لال بعثها باجر ان كان الدار لا معروفا بذلك لا يصح الا وهو ويجب عليه اجر المثل في الخياط والقصار معرب الثوب اذا اختلفا فهو على هذا وفي الفتاوى على قولهم قول المجتهد لما على قول محمد لا يجب الاجر وعمل ابو يوسف ان كان خريقا يجب الاجر والا فلا والفتوى على قولهم وكذا الوتصاد قالان الدار فعروهم مطلقا وفي نكاح النوازل اذا العبد كرا الاجر على الاجارة بالعرف او اختلفا في مقدار الاجر فالقول قول الدار قال في المحيط في مسألة الحان لكن من حين نزل وبعض مشائخنا قالوا الفتوى على وجوب الاجر الا اذا عرف بخلاف فان هرج او نزل بطريق الغصب او كان الساكن معروفا بالظلم وما ذكرنا ان الرجل اذا سكن حائوتا مستغل

فوقال كنت غاصبا لا يصدق بخلاف هذا القول واذا استاجر دارا سنة ولم يسلمها اليه حتى مضى الشهر وقد طلب التسليم
 ثم تحالفا فليس للاستاجر ان يمنع عن القبض ليس للمستاجر ان يمنع من القبض في باقي المدق قالوا هذا اذا لم يكن في ملك الاجارة
 وقت يرغب لاجله في الاجارة فاما اذا كان قادرا ولم يسلمها اليه في الوقت الذي يرغب في الاجارة لاجله يتخير في قبض البا
 روى سماعة عن محمد استاجر دارا بعشرة دراهم ثم اختلفا قال المستاجر الاجر في قول قال الاجر غصبته فاجرتها فالجر في القول قول سبل الدار ولو
 اقام الاجر بينة على ما ادعى من الغصب لم يقبل بينته وان اقام بينة على اقرار المستحق بما ادعى من الغصب قبلت بينته
 والاجر له وكذا في الدابة الاجر المشترك كالقصار وغيره اذا ادعى رده على الاجر لا يصدق الا بينة كذا روى هشام
 عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى دلا اجير المشترك يد ضمان فاما من يرى يد امانة وهو حقيق
 يقبل قوله كالمودع اذا اختلفا الاجر والمستاجر بعد ما خرج المستاجر في التجار والرفوف التي بنا عليها فالقول قول المستاجر
 ان احدهما اذا كان العرف بخلافه وكذا الطمان والقصار وكذا الحداد في عوى القدر والعلات والكثير ولو اختلفا في
 بناء من بناء الدار وخشبها دخل في السقف فالقول قول سبل الدار وكذا في الاجر المقروش والعتق وكل ما كان موكبا
 اما اللابن الموضوع والاجر المحض الباب الموضوع فهو للمستاجر ولو اقام البينة فالبينة بينة من جعلنا القول قول
 صاحبه وفي البئر المطوية والبالوعة المحفورة والتورا القول قول رب الدار فلو اقر رب الدار ان المستاجر حفرها
 او حفزها بالاجر او ركب فيها بابا او غلقا فللمستاجر قلعها ولو اقر القلع بالدار فعلى رب الدار قيمته يوم الخصومة ولو
 انه هدم بيت منها فهو لرب الدار ان عرف انه نقض بيت انه هدم والا فللمستاجر وان كان رب الدار امره بالبناء فيها
 ليحسبه من الاجر فالتقاضي لبناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبينة بينة المستاجر وان انكر البناء
 والامر بالبناء فالقول قول رب الدار وان كان فيها باب ذو مصراعين سقط احدهما فاختلغا فيها او في الساقط
 فلهما لرب الدار اذا عرفت انه اخره وكذا لو سقط جنح في الدار وتساوية يوافق تصاوير البيت الكل في الاصل وفي الافضية
 اذا استاجر ارضا يطبخ فيها الاجر والفخار باجر معلوم فاختلف هو ورب الارض في الاتون فقال سرب الارض ادنا
 بنيته وقال المستاجر ان بنيت القول قول المستاجر وفي بناء اخر غير الاتون القول قول رب الارض في المنقح اختلفا المستاجر
 مع الاجر فقال للمستاجر استاجرت منك الارض وهي فارغة قال الاخرى مشغولة بزعمي يحكم الحال اصل هذا مسئله رب
 الطاحونة مع المستاجر اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه يحكم الحال ان كان منقطعاً القول قول المستاجر وان كان جاريا
 القول قول الاجر وفي فتاوى الفضل القول قول المواجه مطلقا بخلاف المتبايعين يختلفان في فساد البعير وجواز القول
 قول من يدعى لصحة وههنا القول قول المواجه لانه يتكوا العقد اصلا جنس اخر في الدابة والسفينة وفي النوازل جل
 ادعى على رجل انه استاجره ليمسك سكتانه في سفينة من ترمصة في مل بعشرة دراهم وادعى ب السفينة انه حمله من ترميد
 في سفينة الى مل بخمسة دراهم القول قول كل واحد منهما على صاحبه ولا اجر لواحد منهما على صاحبه وان اقاما البينة
 فالبينة بينة الملاح ولا اجر لصاحب السفينة وللملاح على صاحب السفينة عشرة دراهم وادعى جل على اخوانه اكثر من ثمانية
 من ترميد الى بل بعشرة دراهم وادعى اخوانه استاجروا ليلبغوه الى فلان بثلث خمسة دراهم القول قول كل واحد منهما على

صاحب معيينة ولا يجب الاجروان اقاما البيعة فالبيعة بينة صاحب لبخل جعل فعلى صلاح طعاما كيلا يضر فاعمل كل كسر
منه بكذا فلما بلغ موضع الشرط قال صاحب الطعام نقص طعامي انكر الملاح فالقول قول صاحب الطعام وعلى الملاح ان يكسر
ويأخذ الاجر بحسبه هذا اذا المرید فخر الاجر اما اذا فخر الاجر اليه فالقول قوله للملاح ويقال لصاحب الطعام كل الطعام حتى
يضمنه ما نقص من طعامك يعني تردد من الاجر بقدر ما نقص من الطعام رجلا ستاجر حلالا ليعمل متاعه الى بلد فلم يسلمه
الى السمسار يسلم ووزن فقال السمسار لجمال ان الحمولة انقص مما كتب في البارز انما فانا لا اعطيك من الاجر بقدر
النقصان ثم اختلفا بعد ذلك قال السمسار وفتيك الاجر وقال جمال بالاستوفيت القول قول جمال ولا خصومة لكل
واحد منهما قبل صاحبه انما الخصومة بين جمال وصاحب الحمولة وفي النوازل حال حمل حلا بكراء فلما بلغ الموضع نزل في
دار وموضع تلك الاحمال في موضع من تلك الدار ثم وزنها على صاحبها وسلمها اليه فلم يرد فعمها اياما على من يجب كراء
ذلك الموضع وصاحب الدار ياخذ جمال بالكراء ارباب لو طلبها صاحبها بالوزن ثانيا هل له ذلك قال ان كانت الاحمال في
موضع مستاجر بال عقد فالكراء على من استاجروا ان كان في موضع اطلق استعماله بالجر غير معقود عليه فبعد الوزن و
التسليم على المسلم اليه وقيل لا على جمال ولا يجب عليه الوزن ثانيا **جنس اخر** في المتفرقات رجل امر رجلا ان
ينفق على هذه عشرة را هم في كل شهر فقال قد نفقت فكن به الامر فاداه الما ورعيين الامر يخلف بالله ما تعلم انه
انفق على هلك عشرة دراهم القصار اذ اجاء بالثوب فقال رب الثوب ليس هذا ثوبي وقال القصار هذا ثوبك
فالقول قول القصار هذا في الفتاوى ولا اجر للقصار هذا في المنتقى فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم امر بك بقصر
والذي دفعته اليك يقصرة غير هذا الثوب فانه ياخذ الثوب ولا اجر عليه ولو كان هذا في القطر والخياطة لم يأخذ
لكن يضمن الخياط قيمته ويترك على الخياط ولم يثبت هذا الخيار في القصار ولو لم يكن ولكن جاء القصار فقال قصرتني
وغسلته وعليك الاجر فقال رب الثوب لم تقصرة انت ولكن انا قصرته عندك في بيتك او قال قصرة غلامي هذا عندك
لا يصدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما اشبه هذا من الاعمال اذا كان في يد صاحب العمل اذا اختصها
فان كانا خارجين او في يد المالك والقول قوله فان طلب القصار بمينه لموا حلف ما قصرة ولكن احلف فانه عليك كذا
من قصارة هذا الثوب ثم فيما اذا اختلف القصار مع رب الثوب فقال للقصار هذا ثوبك فقال رب الثوب ليس هذا
ثوبي فاخذة رب الثوب ونواة عوضا عن ثوبه لا يسع لبس ولا يبعه الا ان يقول رب الثوب اخذته عوضا من ثوبي
فقال للقصار نعم وني المحيط اذا كان للمستاجر على الاجر دينار فوض للاجر عليه عشرة دراهم اجرة البيت فتقاسا يجوز
وان كان الجنس مختلفا بالتراضي

تم المجلد الثالث من خلاصة الفتاوى

رسالة ضياء القلوب في لباس الجود

نحمده ونصلي على رسوله الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

مسئله در ستن و ستار سنت آنست که سفید باشد بی آمیزش رنگ دیگر و ستار مبارک آنحضرت صلی الله علیه و سلم اکثر اوقات سفید بود و گاهی ستار سیاه و احیاناً سبز بعضی گفته اند و وقت جنگ غزاه بر سر مبارک صلی الله علیه و سلم و ستار سیاه بود و بعضی گفته اند که از سبب خضر یعنی خود رنگ ستار مبارک سیاه تیره شده بود و الا آن ستار مبارک چه بود و اما مقرر است که گاهی سیاه و سیاه رنگ آنحضرت صلی الله علیه و سلم بوده اند و ستار غانگی آنحضرت صلی الله علیه و سلم هفت گز یا هشت گز گفته اند و وقت غزاه بر خیزت و دوازده گز دور عیدین و جمعه چهارده گز و وقت جنگ و حرب پانزده گز و علمای متاخرین خبر کرده اند که سلطان و قاضی و مفتی و فقیه و مشایخ و عازمی تاسی و یک گز و ستار بر سر مبارک و ستار است برای وقار و تمکین و در ستار ستن سنت آنست که دستار دراز باشد و عرض و عرض دستار نیم گز باشد یا کسری کم و زیاده درین قصور و اقل درازی آن هفت گز باشد و گز بهست و چهار انگشت که شش قبضه باشد و سنت است آنست که دستار با طهارت بند و روی جانب قبله کند و ایستاده بنهد و هرگز گشاید و هرگز گشاید و عقده کشاید و بیک و فو که کشاید چنانچه پنج و پنج داده است باز همان طریق کشاید و بعد از ستن و دایره یا آب و مانند آن دیده راست کند و بافش بند یعنی با شل و در شل اختلاف است اکثر و اغلب وقت پس پشت آنحضرت صلی الله علیه و سلم شل بود و احیاناً بر جانب راست و بر جانب چپ است است کذا قبل و اقل مقدار شل چهار انگشت است و اکثر یک رست و طویل و تا از ظهر بر دست است و تخصیص ارسال شل بوقت نماز نیز موافق سنت نیست و ارسال شل مستحب و لازم سنن زواید است و بر ترک آن لعن و آساء فی نیت اگر چه در فعل آن ثوابی و فقیهیت باشد فی الروضة ارسال و نیت و احیاناً بین الکفتین سبب مذکور و گذشتن شل پس پشت مستحب است و سنت مکرره نیست و رسول الله صلی الله علیه و سلم گاه شل چهارم می گذاشته اند و گاهی نه و فقهائ را بر ارسال شل بر این قیاسی بسیار است و ارسال آنرا سنت مکرره و فقه بعضی شل را بر جانب چپ نگاه میدارند و سیدین قوی و جبر نیست اگر چه بعضی مدین نوشته اند و علمای متاخرین سواي پنج گانه شل را ارسال نه و مانند آن برای طعن و سخره حال نماند و در فتاوی حقه و جامع می آرد.

ترک لذب و ذنب و اگر عتقان من الذنب افضل من سبعین رکعة بغیر ذنب و لذنب ستة انواع للقاضي حسن و ثلثون اصابع و الخطيب احمدی و عشرون اصابع و للعالم سبع و عشرين اصابع و للعالم عشر اصابع و للعالم اربع اصابع و ستار را نه شده نه بند و آنرا را اسما نه نوشته چنانچه در خبر است مثل صلی الله علیه و سلم که در کعبه ایستاده و دعا می خواند و اگر معذور باشد یا زین و چهار باشد یا زین و دعا است و در بعضی کتب معتمود نوشته اند شخصی که خود را اکثر اوقات لباس سیاه و سبز مشهور نگذارد کرده و ممنوع است چنانچه گفت ابن عمر رضی الله عنهما که گفت رسول صلی الله علیه و سلم من لبس ثوب شهرة الدنيا ابغض الله ثوبه ثوب مذموم و احیاناً اگر باشد فی نیت و بهترین لباس سفید است و بعضی سیاه و سبز و یا شامه و پیرای من و دعا سیاه و سبز بخانه طوک نرود که ممنوع است و گاه بر دوزخ است کی لایله و دم ناشره لایله آن را گویند که بر تنش باشد و آنحضرت صلی الله علیه و سلم بر سر مبارک نهاده و نوشته اند که فصل سبز نباشد بلکه افراشته باشد آن طایفه سیاه است و رسول خدا صلی الله علیه و سلم اکثر بر سر مبارک نهاده و بعضی مشایخ بر سر می نهند جائز است و علامه آنحضرت صلی الله علیه و سلم

علامه یازده

صفحه اول و دوم کتاب

علامه

علامه و نوی

گردود و گیندی چنانچه علامه شریفاتان سوری بنده و آنحضرت صلی الله علیه و سلم التفرقیض بریندانه و حل عبارت است از دو چهارمینی و دو پنجمی و آن خطوط سرخ که در آن بود و در او بجهت آن نیست که سرخ خالص باشد چه سرخ خالص منعی عنه است بختن فرمود و فرمود است ان هذا لباس الکفر فلا یلبسها و ابن عباس رضی الله عنه گفت پیغمبر صلی الله علیه و سلم که بهترین حلها پوشیده و فرموده اگر حاجت مل و زیبا پوشد برای اظهار نعمت حق متشاب است و اگر برای تکبر و افتخار پوشد معاقب است و فی الخلاصة لا یلبس الشیاب المجلبة اذا کان لا یتکبر و فی مجموع النوازل خرج رسول صلی الله علیه و سلم ذات یوم و علیه

رداء قیمته الف درهم و زنا و تمام الی الصلوة و علیه و آله قیمته اربع مائة درهم و ابو حنیفه کلان یرتدی برادر قیمته اربع مائة و دینار و کان یقول لیسلمه انما یجوز

الی او طاکم علیکم بالثیاب النقیة و آنحضرت صلی الله علیه و سلم جامه علم و غیره بپوشید یا به پستین که اطراف آن بسندش دوخته بودند پوشیده اند و فی القنیه لفت

الجماعة الطولیه و لبس الثیاب هو اسعد حسن حق الفقهاء الذین هم اعلام الهدی و در آن النساء فاما اصل در پوشیدن جامه غیر آنست که از وجوه حرام نباشد که نماز بپوشد

و فعل قبول نیست و افضل در جامه آن بلبس کوب و وسطا لا جید غایت و لا روی غایت و جامه که در خلق متعارف است و شهره پیش از دو مرتبه آنحضرت

صلی الله علیه و سلم پوشیده اندیک مرتبه نجاشی یعنی پادشاه حبش بطریق هدیه بجا بطلبی ارسال داشته بود آنرا پوشیده و حفظ طهارت رضی الله عنه بخشیدند و مرتبه ثانی از نجف

و همدایا بمن آمده بود آنرا پوشیده بدو بپوشید رضی الله عنه و دادند و جیب یعنی گریبان جامه از جانب بغل چپ دوخته بودند و علاقه بپستین بغل راست بود چنانچه

درین راه معمول و شهر است و در روضه المعانی و زار الفقهاء که تصنیف صحیح امام نووی است نیز همین کتب است که روی گریبان جامه طرف راست بود و

در روضه است که در زمان سابق چون غازیان بحرب کافران میفتند و فرصت وقت از دست غنیمت نمی یافتند و از آن وقت و غیره ماکولات را در جیب

و گریبان نگهداشته و راه میفتند و جامه سپر گرفته بپوشیدند و از آن زمان را و بگلان یگان خوار از دست راست برآورده میخوردند و در زمان عمر بن عبدالعزیز و بنی عباس همین

دستور گریبان جامه بود و آنکه بدعت جدید میگوشیدند راه ناهمیدگی است و در بخارا را باب فضل علم از کتاب نسخ بحیث گریبان نگاه میداشتند و

در راه از بغل و جیب برآورده مطالعه کرده براه میرفتند و در نجاس با دشامان و علمادین و صلحاء اهل بقیع بعد از فراغ اکل تمینا و تبرک از دود گریبان بغل

نگاه میداشتند تا هر خاص و عام که بجا نخواستند و از آن تبرک فائز گردانند و رومال و نقد را در جیب و گریبان نگاه میداشتند و استعمالات راست بر سر و گریبان

راست میشد و اگر روی جامه بدست چپ باشد استعمال از دست راست میرود و در حجت بسیار میشد منعی است بدست چپ روی گریبان کردن را که طریق

بحسب و آتش پرستان است و پادشاه و قاضی را باید که از طریق که روی گریبان جانب چپ باشد منع کنند و زبیر فرماید و در زمان عمر بن عبدالعزیز رضی الله عنه شخصی برای گواهی در محکمه آمده که روی گریبان او و علاقه بپستین او جانب چپ بود و قاضی روشها دوت او فرمود و در کتب نو و یکم شیخ شرف الدین نجاشی

منیری قدس سره که عمده علماء و مشائخ وقت بود و نیز نوشته که جیب جامه در وقت از جانب چپ و بجا نب راس است و در برای آنست که دست

آسان و در رفع و توان کرد و در قرآن مجید در حق موسی صلوٰه الله علیه و سلم آمده است و داخل یک فی حبیبک تخرج میضاه و هر که جامه اهل

اسلام بپوشد و بپوشد که روی خود بسیار است تا بوقت حاجت شانه یا چیزی دیگر روی بپوشد و دست راست بر آید و در عکس استعمال

تصیب الجیب یا قنعت عمل بر دست راست است و در جامه و پیراهن و جبهه پوشیدن سنت آنست که اول دست راست در او دو باز دست چپ

کنند و او چپ و روگیم را از دست راست بدست چپ اندازد چنانچه معمول است و لغافه مرده را نیز بهمین دستور کنند زیرا که لغافه مرده حکم چپ و در او زنده

و در این دستور در کتب فقه مسطور است و آنکه جامه را بلباس پوشیدن را و او چپ و مثل میکنند خلاف شارع و بدعت را و راجع میدهند ازین طریق اجتناب کنند تا مشاب نشوند و معاقب نگردد و در پیراهن و جبهه و خرقه استین فرائح کردن سنت صحابه رضی الله عنهم و مشائخ ائمه است و حقه الله علیه

برای آنکه وقت وضو ساختن و کار کردن آسان باز توانست چپ و اگر خواهد سجاده یا چیزی دیگر بپوشد و استین تواند نهاد و فرادیر بر سر استین و پای و امن جامه

لباس

لباس

لباس

لباس

دو خن سنت است و صحابه و تابعین رضی الله عنهم که پیر این جبهه را فرج کرده اند از برای آنکه در جبهه شریف آنها در ریاضت و شقت و صیام و قیام خسته و خسته نشدند بود برای بیست و شصت می پوشیدند تا در شتم و لاسما و دشمنان و کافران حقیر نباشند و هر چه ایشان کرده اند از راه نفس نکرده اند بلکه برای ترویج و استقامت بود و قبا جامه را گویند که گریبان و با باشد و آن متعارف است و عرب مجسم و استعمال و پوشیدن آن در عجم بسیار است و رسول خدا صلی الله علیه و آله و سلم پوشیده و روی گریبانش و علامه بستان آن بر جانب راست بود و جبهه و سینه که آستین آن تنگ بود از آنرا نیز آنحضرت صلی الله علیه و آله و سلم پوشیده اند و هنگام وضو دست مبارک آستین بر آورده اند یعنی آن جبهه آنچنان تنگ بود بی آنکه دست از آستین بر آید شستن آن میسر نبود و تحقیق شد که آن را در سفر پوشیده اند و بر آن اتفاق است که گاهی جبهه و قبا که در پوشیده و قبا را گاهی میگردانید و زیاده چنانچه میگردانید و درین بار معروفست و مشهورست و قبا و ثوابت شده که جیب قمیص آنحضرت صلی الله علیه و آله و سلم بر سینه مبارک و چنانچه احادیث بسیار بر آن دلالت دارد و ما حدیث تحقیق آن نموده اند و عرف تمام عرب خلفا و سلف از اجداد تا اقصای مغرب بر آن شد و بعضی از مردم که نزد ایشان علم بسنت نیست گمان برده اند که گذاشتن جیب قمیص بر سینه بدعت است و چون بعضی از دیار عجم جیب بر سینه عادت نداشتند بعضی از فقها بر کبریه است آن حکم کرده اند از جهت تشبیه به نساء و شک نیست که آن عادت حادث است و تحقیق آنست که جیب پیر این نبوی صلی الله علیه و آله و سلم بر سینه بود و فقها که بر تنگین شق جیب مقرر کرده اند بکسر جیب آن حضرت صلی الله علیه و آله و سلم این مقدار را در جبهه مشکوه الصباح و در شرح عربی واضح تر نوشته اند و اگر احیاناً شق جیب تنگین پیر این آنحضرت صلی الله علیه و آله و سلم پوشیده باشند ندانند بفقها رسیده باشد اما سند قوی مطابق علما حدیث جای نیست و خرده و فرجه و لبها چه علمای شافعی و صلیا پوشیده اند اگر سند قوی درین باب نیست و در زمان آنحضرت صلی الله علیه و آله و سلم این لباس نبود و اگر کسی پوشید سبیل است و لا باس میگویند و اضع فرجی فرعون است و در کتب معتبره و به نه نشود و ثابت گشت باید که هنگام نماز آستین آن در دست کنند و در وقت رکوع بگردانند و مکره است و آزار آنحضرت صلی الله علیه و آله و سلم از اهل امان مبارک تافوق کعبین مبارک بوده و این قد سنت است و از آن تا زانو ستر فرض است و بعضی ناف را در عورت گرفته اند چه که ناف حسین آنحضرت صلی الله علیه و آله و سلم پوشیده اند و هم برین قیاس سر و لب که در عجم متعارف است و از آنرا گویند بمقدار آزار آنحضرت صلی الله علیه و آله و سلم باز باشد و اگر زیر شالنگ یا سه چین واقع شوند بدعت است و گناه در حدیث آمده که گفت رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم لا یظفر الی یوم القیمه الی من حرارته بطرفه یعنی نظری نمیکند خدا تعالی در روز قیامت سوئی کسی که بپوشد از خود را و دراز سازد بطریق کعبه و اسراف و غفلان و نعمت و ازین قید معلوم شد که از روی کعبه نباشد بجهت عذری باشد مثل مرض و برود کرده بود و نزدیک نماز اگر فرو تر باشد از شالنگ حرام است و بدعت محض چنانچه فرمود صلی الله علیه و آله و سلم من جر ثوبه خیل لم یظفر الی یوم القیمه قال صلی الله علیه و آله و سلم یا اسفل من الکعبین من الاثار فی النار آستین پیر این و جامه و قبا و جبهه آنحضرت صلی الله علیه و آله و سلم گاهی تا بند پنجم دست مبارک بود و گاهی تا ششگشت مبارک افق ایام حرار و برود مقرر شده و گاهی به این دو تن نیز بوده و جامه و قبا آنحضرت صلی الله علیه و آله و سلم بی بند حاضریه بود یعنی بغیر از بند آستین زیادتی نبود و علما و متاخرین درین باب لا باس نگذاشته اند و لباس بر شنبی پوشیدن حرام است مگر در آنرا چنانچه رسول خدا صلی الله علیه و آله و سلم فرموده است من لبس الحریر فی الدنیا یلبسه فی الاخره و نهی کرده است رسول خدا صلی الله علیه و آله و سلم از پوشیدن حریر مگر تا چهار انگشت چنانچه منع رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم عن لبس الحریر الا موضع السبعین او ثلث اوبع و عن علی رضی الله عنه ان البنی صلی الله علیه و آله و سلم اخذ حریرا و جعله فی یمینه و اخذ ذمبا فجعل فی شماله ثم قال هذا حرمان علی و کولمیتی و لباس حریر مردان را و بسیار از پوشیدن حرام است مگر بر زنهار و صیبه یا یعنی برای دختران نابالغ و است و اگر برای خاوش و حریر دفع سودا پوشیده است و برای دفع قمل یعنی پیش پوشید حریر لباس است و اگر در عجمین بر شتم مخلوط کنند بخود جائز است و لباس حریر بر زن از انوار و علمای حرامین عودت آنحضرت صلی الله علیه و آله و سلم سبیل گرانیدند که ایشان را از شستن از سبب غلبه بر این نفهم میگردد و کلبس حریر است برای حلی و مصلحتی و این نهی است برای حریر آنحضرت صلی الله علیه و آله و سلم

نسخ

مستند

سکون

درست خوان

پوشیدن لباس

فهرست المجلد الثالث من كتاب خلاصة الفتاوى

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	كتاب البيوع وفيه سبعة عشر	٥٦	النوع منه
	فصلا الاول في السلم	٥٤	النوع منه
٤	المجنس الاول فيما يجوز فيه السلم	٦٠	المجنس الاول فيما يتعلق بالثمن
١١	المجنس الثاني في اختلاف رب السلم	٦١	المجنس الثاني في الخراج
١٢	المجنس الثالث	٦٣	المجنس الثالث في البيع بالشروط
١٤	الفصل الثاني فيما يكون بيعا وفيما لا يكون	٦٣	الفصل السادس في العيوب على اربعة اجناس
١٥	المجنس الاول في المجلس - وما يتصل بهذا		المجنس الاول فيما يكون عيبا
١٩	وما يتصل بهذا المقبوض على سوم الشراء	٦٩	المجنس الاول في البراءة عن العيوب المجنس
٢٠	وما يتصل بهذا مسائل التعاطى		المجنس الثاني فيما يمتنع الرد بالعيب
٢٢	المجنس الثاني في الاقالة	٧٢	وما يتصل بهذا امثلة المصراة
٢٥	الفصل الثالث فيما يجوز بيعه وفيما لا يجوز	٧٢	المجنس الثالث في الرد بالعيب
	وفيه خمسة اجناس -	٧٨	الفصل السابع في خيار الروية والشروط والتعيين
٢٧	المجنس الاول في المتعلقة	٨٠	المجنس في التجريد وما يتصل بهذا الخيارات
٢٧	المجنس الثاني في بيع الاشجار والاوراق		بسبب الاستحقاق والتغير
٢٨	المجنس الثالث في الزرع والثمر	٨١	الفصل الثامن في بيع الاب والام والوصى مال
٣٢	المجنس الرابع في الحنطة والدقيق		الصغير
٣٥	وما يتصل بهذا	٨٣	الفصل التاسع في الوكالة بالشراء وفيه شراء
٣٥	المجنس الخامس في المتفرقات		الفضولى -
٣٩	الفصل الرابع في البيع الفاسد واحكامه	٨٥	الفصل العاشر في الوكالة في البيع
٤٢	في بيع الثمن في الشئ ومعه - وما يتصل بهذا	٨٦	الفصل الحادى عشر في الاختلاف
٤٥	جنس في احكام البياعات	٨٨	الفصل الثاني عشر في قبض المبيع
٤٨	وما يتصل بهذا	٩٢	الفصل الثالث عشر في الثمن
٤٩	الفصل الخامس في البيع اذا كان فيه شرط	٩٣	المجنس الاول في الزيادة على الثمن
٥٥	النوع منه	٩٤	المجنس الثاني في كساد الثمن

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٩٥	الجنس الثالث في التأجيل	١٢٢	الجنس الثاني
"	الفصل الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع وفيما لا يدخل -	١٢٥	وما يتصل بهذا الوكالة في الاجارة
٩٦	الجنس الاول	"	وما يتصل بهذا الكفالة بالاجرة
٩٧	الجنس الثاني في الضياع	١٢٦	الفصل الخامس في الاستصناع والاستيجار
٩٨	الفصل الخامس عشر فيما على البائع	"	على العمل
"	الفصل السادس في الخطر والاباحة	"	جنس آخر
١٠٠	الجنس الثاني والجنس الثالث	١٣٠	الفصل السادس في الضمان وفيه ستة اجناس
١٠١	كتاب الصرف	١٣٢	الجنس الاول في الدواب وما يتصل بهذا مسائل الراعي والبقار
١٠٢	الجنس في علة الربو	١٣٦	الجنس الثاني في القصد
١٠٣	كتاب الاجارات وفيه احدى عشر فصلا	"	الجنس الثالث في الهجاء والبراع
"	الاول في المقدمة	١٣٦	الجنس الرابع في الحماسي الجنس الخامس
١٠٦	الفصل الثاني في صحة الاجارة وفسادها -	"	في الخياط
١٠٨	الجنس الاول في الضياع والحائز والعقد	١٣٨	الجنس السادس في مسائل متفرقة
١١١	النوع في اجارة الوقف	١٣٩	الفصل السابع في فتح الاجارة وفيه الجنين
١١٢	الجنس الثالث في الدواب	"	الجنس الاول فيما يكون عذرا
١١٣	وما يتصل بهذا	١٤٢	الجنس الثاني فيما يكون فسخا
"	الجنس الرابع في تعليم القران	١٤٤	الفصل الثامن في استيجار الظئر
١١٥	وما يتصل بهذا الحرف	١٤٨	الفصل التاسع فيما على الاجر وفيما على
١١٦	جنس آخر في متفرقات فيه الاستيجار على المعاصم	"	المستاجر
١١٧	الفصل الثالث في اجارة المجاورة في الضياع	١٤٩	الفصل العاشر في الخطر والاباحة
"	والعقار وفيه انعقاد الاجارة	١٥٠	الفصل الحادي عشر في الاختلاف بين الاجر
١٢٠	جنس في اجارة الارض	"	والمستاجر الجنس الاول في البيت
١٢١	الجنس الاخر في اجارة المتغل	١٥١	الجنس الثاني في الدابة والسفينة
١٢٢	الفصل الرابع في اجارة الدواب	١٥٢	الجنس الثالث في المتفرقات
١٢٣	جنس الاول فيمن يبطل عمله	"	فصل